مذكرة تقديم

"...المشاريع التنموية والإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي نقوم بها لها هدف واحد، هو خدمة المواطن، أينما كان. لا فرق بين الشمال والجنوب، ولا بين الشرق والغرب، ولا بين سكان المدن والقرى..."

مقتطف من نص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك
بتاريخ 29 يوليو2017 بمناسبة عيد العرش المجيد

الفهرس

مدخل عام 1
الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية 3
I.1الإطار المرجعي 3
I.1.1التوجيهات الملكية السامية 3
I.1.2 البرنامج الحكومي للفترة 2017-2021 4
I.2التوجهات العامة 6
الباب الثاني - البيانات بالأرقام 11
II.1 بنية ميزانية الدولة 11
II.2النفقات 13
II.2.1 نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) 13
II.2.1.1 نفقات التسيير 14
II.2.1.2 نفقات الاستثمار 17
II.2.1.3 النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي 18
II.2.2 نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 19
II.2.3 نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة 20
II.2.4 النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل 20
II.3 المـوارد 21
II.3.1 موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل) 21
II.3.1.1 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 22
II.3.1.2 الضرائب غير المباشرة 22
II.3.2.3 الرسـوم الجمركيـة 23
II.3.1.4 رسـوم التسجيـل والتمبـر 23
II.3.1.5 عائـدات ومداخيل أملاك الدولة 23
II.3.1.6 الاحتكارات والاستغلالات 24
II.3.1.7 المـوارد المختلفة 24
II.3.2موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 24
II.3.3 موارد الحسابات الخصوصية للخزينة 24
II.3.4 موارد القـروض المتوسطة و الطويلة الأجل 25
II.4 الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية 25
الباب الثالث: برامج العمل 27
III.1 دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل وتقليص الفوارق المجالية مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي 27
III.1.1إصلاح التعليم وتعزيز البحث والابتكار: تنفيذ الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 27
III.1.1.1التربية الوطنية ومحاربة الأمية 27
III.1.1.2 التعليم العالي 30
III.1.1.3التكوين المهني 32
III.1.1.4تعزيز البحث والابتكار 34
III.1.2 إنعاش التشغيل 35
III.1.3توسيع التغطية الصحية الأساسية وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية 36
III.1.3.1 توسيع التغطية الصحية الأساسية 37
III.1.3.2 تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية 37
III.1.4تسهيل الولوج إلى السكن اللائق 41
III.1.5الحد من الفوارق الترابية والاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر 43
III.1.5.1تسريع تفعيل البرنامج الملكي لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي 44
III.1.5.2مواصلة تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 46
III.1.5.3 مواصلة الأنشطة الممولة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي: 47
III.1.5.4 صندوق التكافل العائلي 48
III.1.5.5 تعزيز الاقتصاد الاجتماعي 49
III.1.5.6 البرنامج الثاني لمؤسسة تحدي الألفية 49
III.1.6الإدماج الاجتماعي للشباب والسكان في وضعية هشة، وتعزيز المرأة ومواكبة مغاربة العالم 51
III.1.6.1الإدماج الاجتماعي للشباب 51
III.1.6.2 المرأة والأسرة والطفولة والمسنين 52
III.1.6.3 مغاربة العالم والهجرة 53
III.1.6.4 دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير 55

III.5.6.1 إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء..... 56
III.7.1 التنمية الثقافية والرياضية وتعزيز وسائل الإعلام..... 56
III.1.7.1 التنمية الثقافية..... 56
III.2.7.1 دعم التنمية الرياضية..... 58
III.3.7.1 الترويج لوسائل الإعلام..... 59
III.2 تطوير التصنيع، وتحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز المقاولات الصغرى والمتوسطة..... 60
III.1.2تطوير التصنيع ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية..... 60
III.1.1.2مواصلة مخطط التسريع الصناعي وتطوير التجارة الخارجية..... 60
III.2.1.2مواصلة مخطط المغرب الأخضر 67
III.3.1.2 التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر 71
III.4.1.2 مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الأخرى 75
III.2.2 تعزيز البنية التحتية والخدمات اللوجستكية 82
III.1.2.2 مواصلة إنجاز مشاريع البنية التحتية الرئيسية..... 83
III.2.2.2 تطوير النقل والخدمات اللوجستية..... 87
III.3.2 تشجيع الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني..... 89
III.1.3.2 تحسين مناخ الأعمال..... 89
III.2.3.2 تسهيل الولوج إلى التمويل..... 95
III.3.3.2 تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع الغير المهيكل 101
III.4.3.2 تعزيز وتعبئة الاستثمار الخاص..... 103
III.3 ترسيخ الجهوية المتقدمة 104
III.1.3 تفعيل الجهوية المتقدمة: نقل الكفاءات والوسائل..... 104
III.2.3 نحو تنمية ترابية منسجمة ومستدامة..... 106
III.3.3 نحو تصور جديد للاتمركز الإداري..... 108
III.4.3 مواصلة تنفيذ النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية وبرامج التنمية المندمجة للمدن..... 109
III.4 إصلاح الإدارة، وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات 113
III.1.4 استكمال تنزيل الدستور والإصلاحات الكبرى..... 113
III.1.1.4 تأهيل المنظومة التشريعية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور 113
III.2.1.4إصلاح الإدارة..... 114
III.3.1.4إصلاح القضاء وتعزيز حقوق الإنسان 117
III.4.1.4 تعزيز الديمقراطية التشاركية 119
III.5.1.4 الإشراف على المجال الديني 120
III.2.4 مواصلة الإصلاحات الهيكلية 122
III.1.2.4 إصلاح نظام التقاعد 122
III.2.2.4 الإصلاح الضريبي 123
III.3.2.4 إصلاح المقاصة..... 125
III.3.4 تحسين فعالية السياسات العامة..... 125
III.1.3.4تنفيذ إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية..... 125
III.2.3.4 تفعيل الميزانية الخاصة بالنوع الاجتماعي 126
III.3.3.4 إصلاح تدبير الاستثمارات العمومية..... 127
III.4.3.4 تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية 128
III.5.3.4 إصلاح السياسة العقارية..... 129
III.6.3.4 تعزيز الحكامة الأمنية..... 130
III.7.3.4 الإشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب 131
III.4.4 مواصلة استعادة التوازنات الماكرواقتصادية 133
III.1.4.4استعادة التوازن الميزانياتي 133
III.2.4.4 استعادة التوازنات الخارجية..... 137
الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2018..... 139
الملاحق..... 165

مدخل عام

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2018 في إطار التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابات جلالة الملك التي ألقاها بمناسبات الذكرى 18 لعيد العرش والذكرى 64 لثورة الملك والشعب وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

كما يعكس هذا المشروع كذلك إرادة الحكومة لتنفيذ التزاماتها المتضمنة في برنامجها الذي تم تقديمه أمام غرفتي البرلمان من أجل وضع ركائز تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتواصلة وشاملة تستجيب لانتظارات المواطنين على صعيد مجموع التراب الوطني وتعزز الإشعاع الذي تعرفه بلادنا في الساحة الدولية .

وهكذا، وبعد الولاية الحكومية السابقة التي تميزت باعتماد معظم القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور وكذا، إطلاق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية المهمة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، تهدف الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2018 مواصلة تنزيل الدستور من أجل اعتماد النموذج الديموقراطي الذي اختارته بلادنا و تسريع التحول البنيوي لاقتصادنا و إرساء مبدأ المساواة الاجتماعية و المجالية و كذلك تقوية مكانة المغرب داخل محيطه الإقليمي والدولي.

ويندرج مشروع قانون المالية أيضا في سياق خاص يتميز بالعودة المظفرة للمغرب للمجتمع الافريقي وكذا بفتح آفاق انخراطه ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا و إعطاء الانطلاقة لمشاريع هيكلية مع مجموعة من الدول الإفريقية الشقيقة مما سيفتح للمغرب فرص جديدة لتقوية الروابط داخل عائلته الإفريقية.

هذا، ويأتي مشروع قانون المالية لسنة 2018 في سياق دولي يتسم بانتعاش النمو العالمي المدعوم بفاعلية أداء الاقتصاد الامريكي والياباني والأفاق الواعدة للدول الصاعدة وكذا الاستعادة التدريجية للدينامية الاقتصادية لدى أهم شركاءنا الأوروبيين. وستستفيد دينامية الاقتصاد الوطني برسم سنة 2018 من هذا المناخ المناسب.

وعلى المستوى الوطني، من المتوقع أن يصل معدل النمو الى **4,6%** برسم سنة 2017 مقابل **1,2%** سنة 2016 بفعل التأثير المزدوج لارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة **16,1%** وكذا تعزيز وثيرة نمو الناتج الداخلي الخام الغير الفلاحي الذي من المتوقع ان يبلغ **3,2%** سنة 2017 مقابل **3,1%** برسم سنة 2016 مما يؤكد التطور الايجابي للمهن العالمية للمغرب واستعادة حيوية القطاعات التي سجلت أداءات ضعيفة خلال السنوات الاخيرة.

ويندرج مشروع قانون المالية برسم سنة 2018 أيضا في سياق يتميز بمواصلة استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية مع تقليص عجز الميزانية من **4,1%** الى **3,5%** من الناتج الداخلي الخام و كذا عجز الحساب الجاري من **4,4%** إلى **4%** من الناتج الداخلي الخام ما بين سنتي 2016 و2017.

إضافة إلى ذلك، بلغ احتياطي العملة الصعبة **217,3 مليار درهم** متم شهر غشت 2017 ليغطي 5 أشهر و 14 يوما من الواردات.

وباعتماد مقارنة سنوية، تحسنت مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج ومداخيل الاسفار ب **2,7%** و**5%** لتصل على التوالي إلى **44,1 مليار درهم** و**46,8 مليار درهم** حتى متم شهر غشت 2017. وقد عرفت التدفقات الصافية

للاستثمارات الاجنبية المباشرة تحسنا ملحوظا برسم الفترة يناير-غشت 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة **29,8%** (**4,1+ مليار درهم**) مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016.

اعتبارا للإطار المرجعي المعتمد ولمعطيات السياقين الوطني والدولي، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2018 على الأولويات التالية:

- **دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل وتقليص الفوارق المجالية مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي؛**
- **تطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛**
- **ترسيخ الجهوية المتقدمة؛**
- **إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة و تسريع تنزيل الإصلاحات.**

و تهدف الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2018 إلى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بنسبة **3,2%** و تقليص عجز الميزانية إلى **3%** من الناتج الداخلي الخام وذلك بناء على فرضيات تحدد توقع محصول زراعي من الحبوب يبلغ **70 مليون قنطار** ومتوسط سعر غاز البوطان في **380 دولار امريكي للطن**.

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية

I.1الإطار المرجعي

يعتمد الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2018 على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابات جلالة الملك التي ألقاها بمناسبة عيد العرش المجيد وثورة الملك والشعب على التوالي في 29 يوليو و20 غشت 2017 و في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة في 13 أكتوبر 2017.

وقد تم وضع هذا الإطار أيضا على أساس الالتزامات الواردة في برنامج الحكومة للفترة 2017-2021.

1.1.I التوجيهات الملكية السامية

ركز جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليو 2017 على التدابير و الإجراءات التي يتعين تنفيذها والتي يجب أن تشكل أساس تدبير الشأن العمومي، بهدف ضمان التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة والعدالة الاجتماعية لفائدة كافة المغاربة في جميع مناطق المملكة. وهكذا، أبرز جلالته الأولويات التالية:

- تقوية و تعزيز مشاريع التنمية البشرية والترابية التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين من أجل تحقيق نفس النجاح الذي سجله المغرب في تنفيذ العديد من المخططات القطاعية، مثل قطاعات الفلاحة والصناعة والطاقات المتجددة؛
- إيجاد أجوبة ملائمة للاختلالات التي تعرفها الإدارة العمومية، وذلك باعتماد سياسة تدبيرية حديثة تتمحور حول أهداف ملموسة يتعين تحقيقها بانخراط كافة المتدخلين. وتنعكس هذه الاختلالات، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين، سلبا على المناطق التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص، وأحيانا من انعدامه، و كذا من تدني مردودية القطاع العام، مما يؤثر على ظروف عيش المواطنين؛
- تعزيز مستوى العمل المشترك والتنسيق والتماسك بين مؤسسات الدولة على أساس رؤية وطنية واضحة واستراتيجية. وهكذا فإن تضافر الجهود سيساعد على تدارك التأخير والخصاص الحاصل في معظم المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وكذا فرص الشغل، وذلك بهدف تقليص الفوارق المسجلة في هذا المجال؛
- تطبيق صارم لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور والتي تربط بين المسؤولية والمحاسبة مع التأكيد على أن الأمر يتعلق بمسؤولية جماعية تهم كل الفاعلين، حكومة وبرلمانا وأحزابا وكافة المؤسسات، كل في مجال اختصاصه.

ذكر جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى 64 لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2017 بأن خيار التوجه نحو أفريقيا هو تتويج تفكير عميق وواقعي تحكمه رؤية استراتيجية مندمجة بعيدة المدى، وفق مقاربة تدريجية تقوم على التوافق. وفي هذا الصدد، شدد جلالة الملك على النقاط التالية:

- إن ثورة الملك والشعب، تشهد على الروابط المتينة التي تجمع المغرب بالدول الإفريقية والتي شكلت حافزا حقيقيا لدول القارة للالتزام في إطار كفاح مشترك من أجل الاستقلال. هذه الروابط تقوت فيما بعد، لبناء دول إفريقية مستقلة و ذات سيادة و تتواصل من أجل تحقيق التنمية والتقدم المشترك الذي تتطلع إليه كافة الشعوب الإفريقية؛

- إرادة المغرب في بناء شراكات مثمرة مع البلدان الأفريقية، تقوم حول استثمارات وبرامج تنموية مضبوطة بين القطاعين العام والخاص في البلدان المعنية. وهكذا، فإن السياسة القارية للمملكة ترتكز على المصالح المشتركة، من خلال شراكات تضامنية رابح-رابح. وخير مثال على هذا التوجه الملموس المشاريع التنموية الكبرى التي تم إطلاقها والتي تروم إلى تحسين ظروف عيش المواطن الإفريقي؛

- تكللت هذه السياسة برجوع المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، والموافقة المبدئية على انضمامه للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛

- تعمل الدبلوماسية المغربية على الدفاع عن مصالح المغرب العليا وتعزيز المصداقية التي يحظى بها و زيادة إشعاعه، جهويا وقاريا ودوليا.

أكد جلالة الملك في خطابه بتاريخ 13 أكتوبر 2017 أمام أعضاء الغرفتين بالبرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة على ضرورة :

- إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني من أجل مواكبة التطورات التي تعرفها البلاد من خلال بلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج كفيلة بإعطائه نفسا جديدا وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره ومعالجة نقط الضعف والاختلالات التي أبانت عنها التجربة؛

- بلورة جدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة واعتماد ميثاق متقدم للاتمركز الإداري مع تحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه؛

- بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب المغربي، الذي يعد ثروة حقيقية ومحركا للتنمية بالمملكة، تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل والدعوة بالإسراع بإقامة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

2.1.I البرنامج الحكومي للفترة 2017-2021

ستعتمد الحكومة من خلال برنامج عملها للفترة 2017-2021 على إرساء مكتسبات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية التي نهجتها البلاد خلال السنوات الأخيرة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، وكذا العمل على ترسيخ شروط تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة وذلك من أجل تلبية حاجيات المواطنين والمقاولة. ويرتكز هذا البرنامج حول خمس محاور:

المحور الأول : دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة وذلك أساسا عبر تعزيز قيم حقوق الإنسان والحريات والمساواة والإنصاف واستكمال تنزيل الدستور ومواصلة تفعيل إصلاح منظومة العدالة وترسيخ الجهوية المتقدمة.

المحور الثاني : تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، والذي يمثل أولوية أفقية لضمان نجاح مختلف الأوراش والإصلاحات التي تقوم بها المملكة.

وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على تعزيز قيم النزاهة و محاربة الرشوة واستكمال تأهيل الترسانة القانونية المتعلقة بتنزيل مبادئ الحكامة الجيدة ودعم المؤسسات الدستورية للحكامة الجيدة و تفعيل برامج عملها.

كما تولي الحكومة اهتماما خاصا لإصلاح الإدارة التي تعتبر أحد الرافعات المهمة لتحديث الدولة من أجل الاستجابة لانتظارات المواطنين والمقاولة.

وتلتزم الحكومة أيضا خلال مدة ولايتها بمواصلة تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية ومواصلة تنزيل إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات.

المحور الثالث: تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، وذلك أساسا من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار من أجل تنمية مستدامة ومنتجة للثروات وفرص الشغل.

في هذا الصدد، ستواصل الحكومة دعمها للقطاع الصناعي وجهودها الرامية إلى تحسين مناخ الاعمال ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة. كما ستعمل أيضا على مواصلة مختلف الاستراتيجيات القطاعية ودعم تنفيذها في الآجال المحددة وكذا تعزيز الاستثمارات المتعلقة بالبنيات التحتية.

وفيما يخص النهوض بالتشغيل، ستتبنى الحكومة سياسة مندمجة ترتكز على دعم العمل اللائق وتحسين العلاقات الاجتماعية في هذا المجال وتقييم وتطوير برامج إنعاش التشغيل وتعزيز ملاءمة الكفاءات لحاجيات سوق الشغل. وكذلك وضع آليات لربط التحفيزات القطاعية المقدمة من طرف الدولة بإحداث مناصب الشغل .

كما ستنصب جهود الحكومة على تشجيع التنمية المستدامة والتأهيل البيئي عبر تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وترسيخ النموذج المغربي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

المحور الرابع: تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي التي تعد أولوية أساسية للبرنامج الحكومي.

وهكذا ستركز الحكومة جهودها على محاربة الفقر والهشاشة في الوسطين الحضري والقروي وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية، وكذا دعم القطاعات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة وذلك من أجل ضمان تنمية ترابية متوازنة وتمكين المواطنين من ولوج عادل وذي جودة للخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الصدد، تعتزم الحكومة التنزيل الفعلي للرؤية الاستراتيجية لإصلاح نظام التعليم والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 وتعميم التغطية الصحية وكذا تحسين ولوج المواطنين للخدمات الصحية.

ومن جهة أخرى، تلتزم الحكومة، فيما يخص تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية ومحاربة الإقصاء والهشاشة، بمواصلة تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتمويل البرامج الهادفة لدعم الطبقات الاجتماعية الهشة والمعوزة.

كما ستعمل الحكومة على وضع مخطط عمل يتعلق بتنفيذ ناجح لبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي بغلاف مالي قدره 50 مليار درهم، مبني على الإلتقائية المطلوبة بين القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية وكذا الجماعات الترابية.

كما ستواصل الحكومة دعمها لولوج الطبقات الاجتماعية المعوزة والطبقة المتوسطة للسكن الائق.

المحور الخامس : العمل على تعزيز الاشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم : يندرج عمل الحكومة في المجال الدبلوماسي في إطار تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك الهادفة الى تعزيز تموقع المغرب والدفاع عن مصالحه العليا على المستوى الدولي.

وفي هذا الصدد، ستضاعف الحكومة مجهوداتها من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة وكذا مواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك التي توجت بالرجوع التاريخي للاتحاد الإفريقي.

كما ستعمل الحكومة كذلك خلال فترة ولايتها على تعزيز تموقع المغرب على المستوى الجهوي و الدولي عبر تعزيز شراكاته التاريخية و الانفتاح على فضاءات جديدة.

و ستعمل الحكومة كذلك على الدفاع عن حقوق ومصالح المغاربة القاطنين بالخارج، وحماية هويتهم الثقافية والدينية وممارسة حقوقهم الدستورية بوطنهم الأم.

2.I التوجهات العامة

وفقا للتوجيهات الملكية السامية وكذا التزامات الحكومة الواردة في برنامجها للفترة 2017-2021، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2018 على المحاور ذات الأولوية التالية:

- **دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والشغل وتقليص الفوارق المجالية، مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي**

تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية والإرادة القوية للمغرب في بناء نموذج تنموي يرتكز على التضامن والتكافؤ والمساواة بين مختلف الجهات والفئات الاجتماعية، ستعمل الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2018 على إعطاء الأولوية لدعم القطاعات الاجتماعية خاصة التعليم، والصحة، والشغل، والتقليص من الفوارق المجالية ولا سيما بالعالم القروي والمناطق الجبلية والنائية.

وبالتالي، سيكون مشروع قانون المالية لسنة 2018 فرصة لتأكيد استعداد الحكومة لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية (2015-2030) لإصلاح التعليم من أجل إرساء مبادئ المناصفة وتكافؤ الفرص، و تعزيز فعالية و حكامة المنظومة التعليمية.

هكذا، ستواصل الحكومة جهودها الرامية بوجه خاص إلى تعميم التعليم الأولي، وتوسيع العرض المدرسي، وتعزيز تعليم اللغات، والرفع من نجاعة برامج محاربة الأمية وتعميم إحداث مسارات مهنية وملاءمتها مع حاجيات سوق الشغل.

وستوجه الجهود أيضا نحو الرفع من مردودية التعليم العالي، من خلال زيادة عدد الطلبة المسجلين بالمسالك المهنية، وتحسين جودة التأطير البيداغوجي والعمل على تحقيق التكامل بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية.

ويعتبر النهوض بالتشغيل كذلك من بين الاهتمامات الرئيسية للحكومة. وفي هذا الصدد، ستتم مواصلة الجهود لتسريع تفعيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، خاصة عبر تقييم برامج إنعاش التشغيل ومراجعة آليات الوساطة وربط التحفيزات على مستوى الاستثمار بعدد مناصب الشغل الفعلية المحدثة ودعم ومواكبة مبادرات الشباب حاملي المشاريع وكذا تعزيز دور الجهات والجماعات الترابية في مجال الشغل. وبالموازاة مع ذلك سيتم إيلاء عناية خاصة لتكثيف جهود الدعم والمواكبة للمقاولات المبتدئة والمبتكرة وتعزيز آليات الحماية القانونية والاجتماعية للعمال.

كذلك وبهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة لفائدة المواطنين، يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2018 إحداث 19.265 منصبا ماليا لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات. كما يتوقع أن تقوم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بتوظيف 20.000 مدرسا بموجب عقود برسم السنة الدراسية 2018-2019.

ومن جهة أخرى، تعد المصادقة على القانون المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية لفائدة العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة، وكذا توسيع التغطية الصحية لفائدة الطلبة وأباء وأمهات المؤمنين في إطار نظام التغطية الصحية الاجبارية بالقطاع العام، خطوة مهمة في مسار تعميم التغطية الصحية وتوفير الولوج العادل إلى الخدمات الصحية ببلادنا.

كذلك ومن أجل مواجهة العراقيل التي تحول دون ولوج المواطنين للخدمات الصحية ذات جودة، ستعزز الحكومة جهودها لتحسين حكامة القطاع الصحي. ويتعلق الأمر بالعمل على تحسين ظروف الاستقبال بالمستشفيات وتطوير برنامج "خدماتي" وتعزيز توفر الأدوية والولوج إليها والاستعمال الناجع والتوزيع العادل للموارد البشرية بمختلف جهات المملكة. وسيتم تنفيذ هذا الإجراء موازاة مع التدابير الرامية إلى تطوير البنيات التحتية الاستشفائية ومواصلة أشغال تجهيز وتأهيل المراكز الاستشفائية الجهوية والاقليمية.

وفي نفس السياق، ستبذل الحكومة الجهود اللازمة لتفعيل الخريطة الصحية التي ستمكن من التقييم الدقيق لحاجات كل جهة فيما يخص الموارد البشرية والبنيات التحتية الصحية والمؤسسات الاستشفائية.

كذلك ستولي الحكومة اهتماما خاصا لتحسين ظروف ولوج الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى السكن اللائق عبر توفير عروض خاصة بهذه الطبقات على مستوى التكلفة. وسترتكز الجهود أيضا على تسهيل حصول الأسر الفقيرة على تمويل السكن بشروط ميسرة ومواصلة برامج القضاء على دور الصفيح والبنايات المهددة بالانهيار.

ويرتبط تحسين ظروف عيش المواطنين وضمان ولوجهم بشكل منصف وعادل إلى التعليم والصحة والسكن، أساسا بضرورة إرساء إلتقائية السياسات الاجتماعية العمومية وتحسين حكامة الدعم الموجه للفئات الفقيرة والهشة.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على وضع قاعدة معطيات موحدة خاصة بالفئات الفقيرة والهشة من أجل ضمان الفعالية في توجيه الدعم المباشر لهذه الفئات.

وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، ينبغي إعطاء الأولوية لتسريع إنجاز البرنامج الملكي الرامي إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي.

كما يجب العمل على مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي في تطوير الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الشباب والنساء في العالم القروي والأحياء الهامشية، كما ستواصل الحكومة تنفيذ البرامج الممولة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، ستتم مواكبة الجهود المبذولة لتعزيز حقوق المرأة وتكريس مبدأ المساواة، من خلال إرساء وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وكذا تفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة "إكرام 2".

كما يؤكد مشروع قانون المالية لسنة 2018، على ضرورة العناية بمكانة الشباب في المجتمع، من خلال تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وتأهيل مؤسسات دور الشباب وتعزيز مختلف البنيات الرياضية للقرب، فضلا على تثمين الرأسمال اللامادي لبلادنا من أجل الحفاظ على التراث الثقافي الوطني في أبعاده المتعددة.

- **تطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة**

إن اعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية في مشروع قانون المالية لسنة 2018، يترجم رغبة الحكومة في النهوض بالرأسمال البشري الذي بإمكانه تحقيق النمو الاقتصادي الذي تطمح إليه بلادنا.

كما يبقى بلوغ نسب عالية من النمو مرتبط بمدى قدرة بلادنا على الاستثمار في شبابه لجعله رافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والصناعي.

بالموازاة مع ذلك، ستنصب جهود الحكومة حول تنمية القطاعات المنتجة ومواصلة دعم العرض الإنتاجي للقطاعات الموجهة للتصدير وذات القيمة المضافة العالية والمنتجة للثروة وفرص الشغل.

وسيتم تعزيز هذا التوجه في مشروع قانون المالية لسنة 2018 من خلال مواصلة تفعيل مخطط التسريع الصناعي ودعم مخطط المغرب الأخضر وتقوية آليات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ومواصلة تفعيل المشاريع الكبرى للطاقة المتجددة والبنية التحتية وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية.

كما سيتم الاهتمام بدعم المقاولة وتحفيز الاستثمار وتطوير تنافسية الاقتصاد الوطني. وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال وضع خارطة طريق للتدابير المزمع اتخاذها من أجل تحسين مناخ الأعمال وذلك حتى يتمكن المغرب من تحقيق قفزة نوعية على مستوى ترتيب Doing Business وكذا عبر اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، ومواصلة تحديث القطاع المالي، ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة وكذا المقاولات الصغيرة جدا.

وفي نفس السياق، ووفقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الرسالة الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة، ستسهر الحكومة على مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والبرامج التنموية من خلال تيسير ولوج المستثمرين إلى العقار وتبسيط مساطر انتقاله وتداوله وتثمين العقار العمومي وضمان الولوج إليه وفق قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص.

إن تنويع العرض على مستوى الإنتاج لا يكفي وحده لتحقيق نمو قوي في مواجهة الصدمات وخاصة الخارجية منها. وهكذا وفي إطار سياسة الانفتاح وتنوع الأسواق التي اختارها المغرب، ستعمل الحكومة على استثمار الامتيازات التي تمنحها اتفاقيات التبادل الحر المبرمة بين المغرب والعديد من البلدان الشريكة بهدف مواكبة التحول الذي تسير فيه بلادنا على مستوى تطوير العرض التصديري.

وستوجه هذه الدينامية أكثر نحو تفعيل السياسة الإفريقية للمغرب، من خلال تعزيز العلاقات الثنائية مع كل دول القارة، فضلا عن تعزيز دور المغرب على مستوى المؤسسات القارية والتجمعات الإقليمية، خصوصا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

- **ترسيخ الجهوية المتقدمة**

تشكل الجهة الاطار المؤسساتي الأمثل لتحقيق التوازن والفعالية والالتقائية في تنزيل السياسات العمومية، والاجتماعية منها على الخصوص.

وفي هذا الصدد، يتطلب تنزيل الجهوية على النحو الأمثل، بالإضافة إلى مواصلة تحويل الموارد المالية وتنزيل النصوص التطبيقية للقانون التنظيمي المتعلق بالجهات، مواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها المحلية وممارسة اختصاصاتها وتنمية مواردها الذاتية وتأهيل مواردها البشرية.

وفي هذا السياق، ستسهر الحكومة على اعتماد وتفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري ووضع مخطط لتحويل الاختصاصات للجهات عبر مقاربة متدرجة تأخذ بعين الاعتبار قدرات الجهات بالإضافة الى التوازنات المالية للدولة.

وفي نفس الاتجاه، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لتنزيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية للمملكة الذي يعتبر نموذجا للإلتقائية والعمل المتكامل بين الدولة والجهات وكذا تنفيذ التزامات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، في إطار الاتفاقيات المتعلقة ببرامج التنمية الحضرية المندمجة لبعض مدن المملكة .

- **إصلاح الإدارة، وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات**

وفقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017، يعتبر إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة إحدى أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2018 وذلك من أجل إنجاح العديد من أوراش التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي التزم بها المغرب.

وفي هذا الإطار، من المرتقب مواصلة إصلاح الإدارة من خلال تحسين ظروف استقبال المواطنين وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن والمقاولة وتعميم الإدارة الرقمية وتبسيط المساطر واعتماد التدبير المرتكز على النجاعة.

كذلك ينبغي التطبيق الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والعمل على تطبيق القانون على المسؤولين الذين يتقاعسون في أداء واجبهم.

علاوة على ذلك، ستواصل الحكومة تنفيذ إصلاح القضاء الذي يعتبر الضمانة الأساسية لتطبيق القانون على الجميع دون تمييز بين المواطن والمسؤول.

وفي نفس السياق، ستواصل الحكومة جهودها لتعزيز النزاهة ومحاربة الرشوة ولا سيما من خلال تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد.

وفيما يتعلق بتوطيد أسس الحكامة الأمنية، ستوجه الجهود نحو تمكين الإدارة الأمنية من الموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء مهامها على الوجه المطلوب وتنسيق تدخلاتها بغية ضمان حماية أمن الوطن والمواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية يعد مكسبا كبيرا لبلادنا على مستوى تعميم ثقافة التدبير المرتكز على النجاعة والفعالية والتقييم والمساءلة، و سيمكن من خلق التوازن بين احتياجات التمويل والموارد المتاحة في إطار البرمجة متعددة السنوات. وعلى هذا الأساس، يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2018 مواصلة تنزيل هذا الإصلاح والمبادئ التي أقرها على مستوى شفافية ونجاعة التدبير العمومي، كما ستتميز هذه السنة أساسا بتعميم اعتماد البرامج في الميزانيات وإعداد تقارير نجاعة الأداء.

ومن المرتقب برسم مشروع قانون المالية لهذه السنة، تنزيل المقاربة الجديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية بغية الرفع من فعاليتها، ودورها في خلق الثروة وفرص الشغل وتحسين أثرها المباشر على مستوى عيش المواطنين. وتنبني هذه المقاربة الجديدة على وضع معايير موحدة لانتقاء المشاريع الاستثمارية وتتبع تنفيذها وتقييم آثرها.

وستمكن هذه التدابير من توفير الأرضية لتدبير أنجع لمختلف الاستراتيجيات القطاعية وكذا تحقيق التوازن في التوزيع والتقائية البرامج والأهداف.

كما ينبغي مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرئيسية الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بأنظمة التقاعد ونظام المقاصة والنظام الضريبي.

وعلى الرغم من أن المغرب نجح في استعادة الاستقرار الماكرو اقتصادي من خلال تقليص عجز الميزانية من 7,2% سنة 2012 إلى 4,1% سنة 2016 و3,5% المتوقعة برسم سنة 2017، يتعين مواصلة الجهود لحصر عجز الميزانية في حدود 3% سنة 2018، والتقليص من حجم الاستدانة في حدود 60 % في أفق سنة 2021.

الباب الثاني - البيانات بالأرقام

يمكن تقديم المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2018 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2017 كما يلي:

1.II بنية ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات برسم سنة 2018 بحوالي 000 884 377 407 درهم بما فيها مبلغ 000 000 200 7 درهم برسم النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات و الإرجاعات الضريبية. وبالتالي يصل المبلغ الاجمالي للتحملات دون احتساب المصاريف السالفة الذكر برسم سنة 2018 ما يناهز 000 884 177 400 درهم مقابل 000 959 017 393 درهم برسم سنة 2017 أي بزيادة قدرها 1,82 %.

و تتوزع هاته التحملات عن النحو التالي :

- 000 397 056 284 درهم للميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)؛
- 000 942 828 2 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 000 045 561 78 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- 000 500 731 34 درهم لاستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الاجل.

مبيان 1: بنية تحملات الدولة

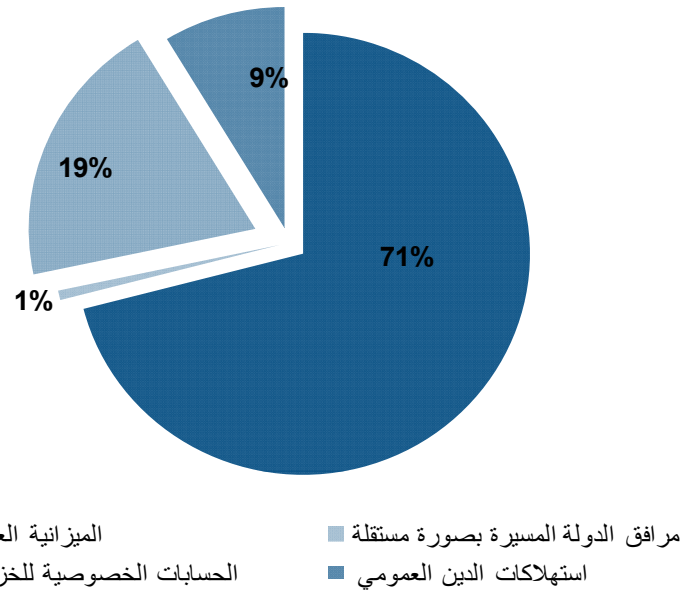

يقدر المبلـغ الإجمالـي للموارد بـ 000 012 548 389 درهـم برسم سنة 2018 بما فيها مبلغ 000 000 200 7 درهم تتعلق بالمداخيل المرتبطة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية ,وهكذا يقدر المبلغ الاجمالي الصافي للموارد برسم سنة 2018 بـ 000 012 348 382درهم مقابل 000 286 836 367 درهم برسم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 3,95 %.

و تتوزع هذه الموارد على النحو التالي:

- 000 913 719 227 درهم للميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الاجل) ؛
- 000 942 828 2 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 000 157 799 83 درهـم للحسابات الخصوصية للخزينة.
- 000 000 000 68 درهم لمداخيل الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل

مبيان 2: بنية موارد الدولة

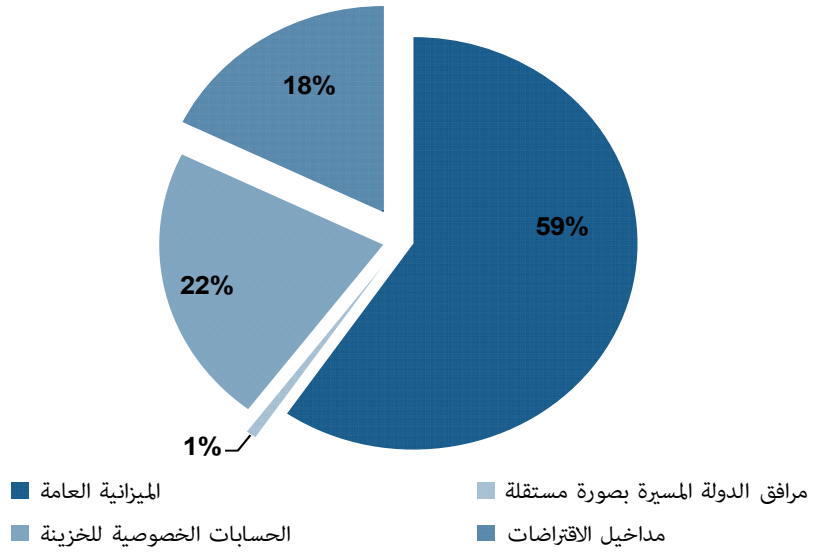

ويتبين من خلال هذه الأرقام ما يلي:

- يقدر رصيد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) بـ 000 372 098 51 درهم مقابل 000 673 299 49 درهم برسم سنة 2017؛
- تصل حاجيات التمويل المتبقية لقانون المالية 2018 لما يناهز000 872 829 17 درهم مقابل 000 673 181 25 درهم برسم سنة 2017 ، أي بانخفاض قدره 29,2 %.

يوضح المبيان التالي تطور الموارد والتحملات على مدى خمس سنوات :

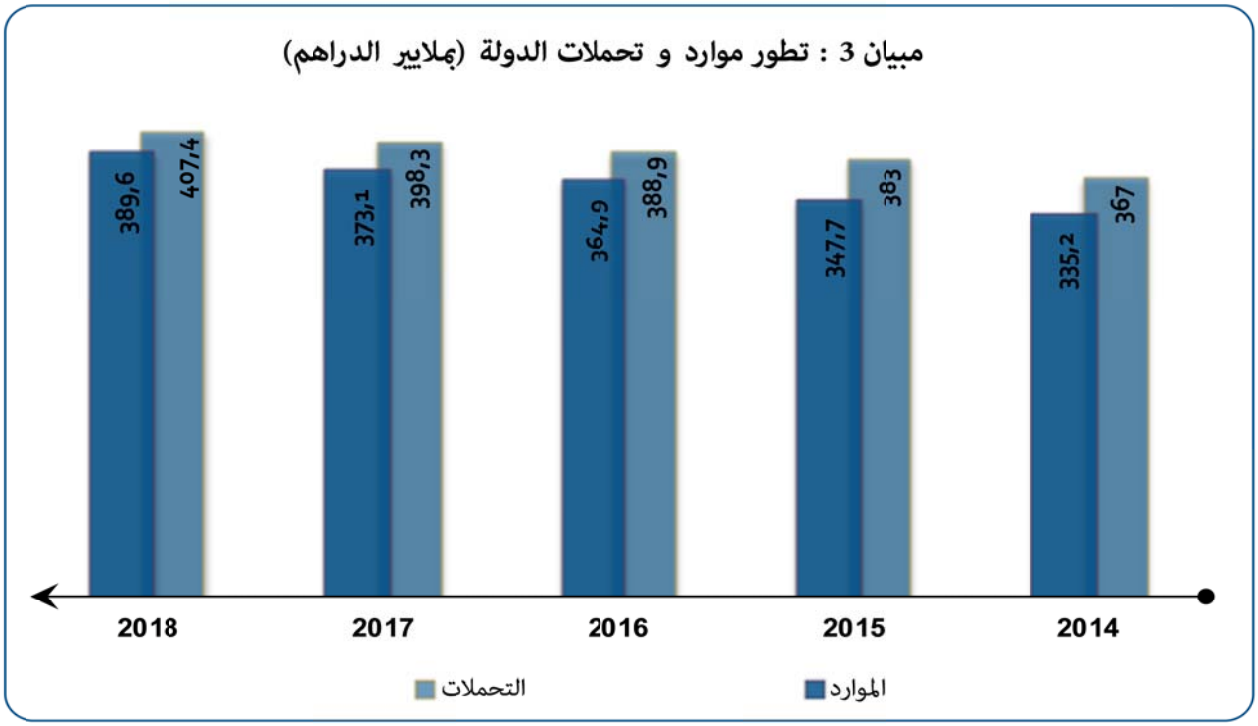

وتتوزع الموارد والتحملات على المكونات الثلاثة لجدول التوازن لمشروع قانون المالية لسنة 2018 كما يلي:

2.II النفقـات

1.2.II نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)

تتوزع نفقات الميزانية العامة، باستثناء التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية التي تقدر بـ 200 000 000 7درهم ، كما يلي:

نفقات التسيير	**188 714 001 000 درهم**
نفقات الاستثمار	**68 229 908 000 درهم**
نفقات فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي	**27 112 488 000 درهم**
المجموع	**284 056 397 000 درهم**

يوضح المبيان التالي بنية نفقات الميزانية العامة:

مبيان 4: بنية نفقات الميزانية العامة

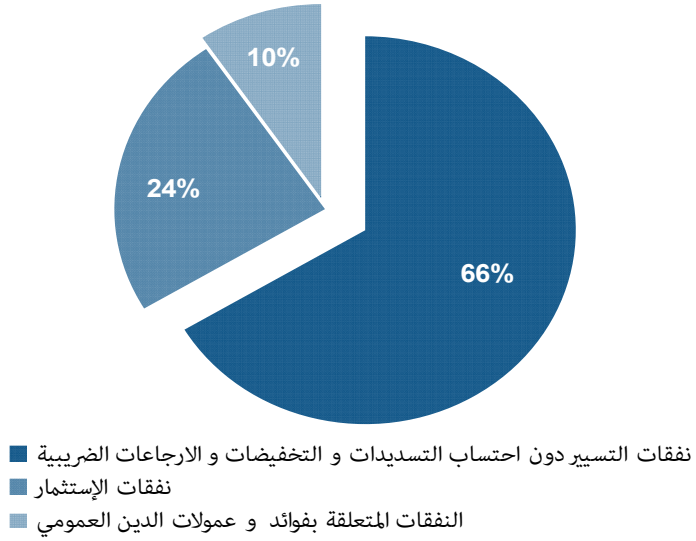

1.1.2.II نفقات التسيير

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التسيير لسنة 2018 ما مجموعه 188 714 001 000 درهم مقابل 182 474 785 000 درهم برسم سنة 2017 أي بزيادة قدرها 3,42 % .

مبيان 5: نفقات التسيير (بملايير الدراهم)

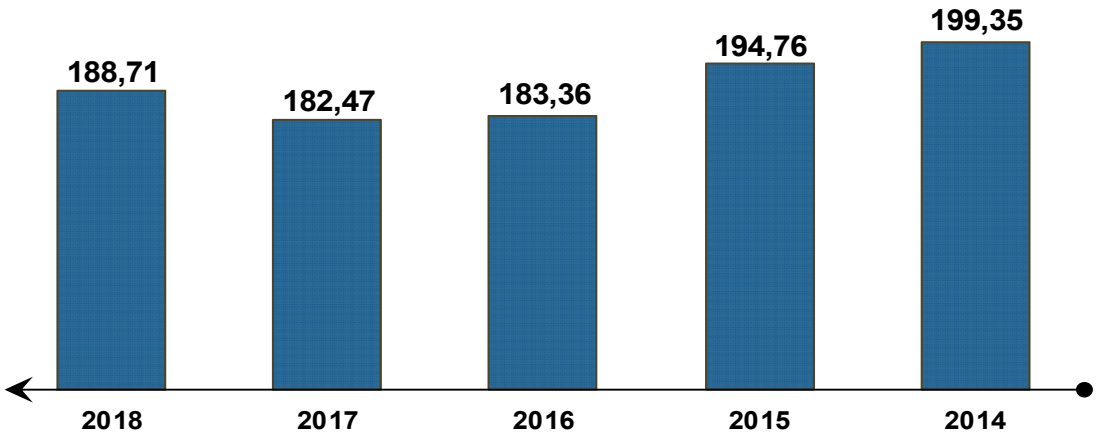

ويوضح المبيان التالي مكونات نفقات التسيير :

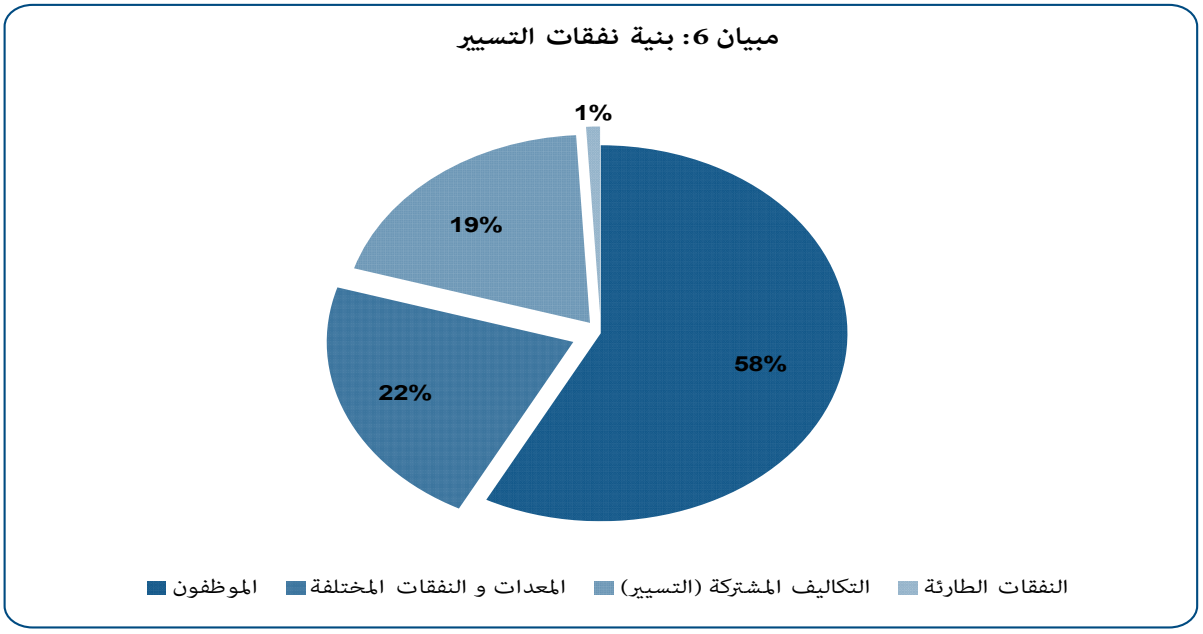

◄ نفقات الموظفيــن:

تبلغ نفقات الموظفين برسم سنة 2018، ما يناهز 108 853 617 000 درهم مقابل 106 700 605 000درهم برسم سنة 2017 أي بزيادة قدرها 2,02 %.

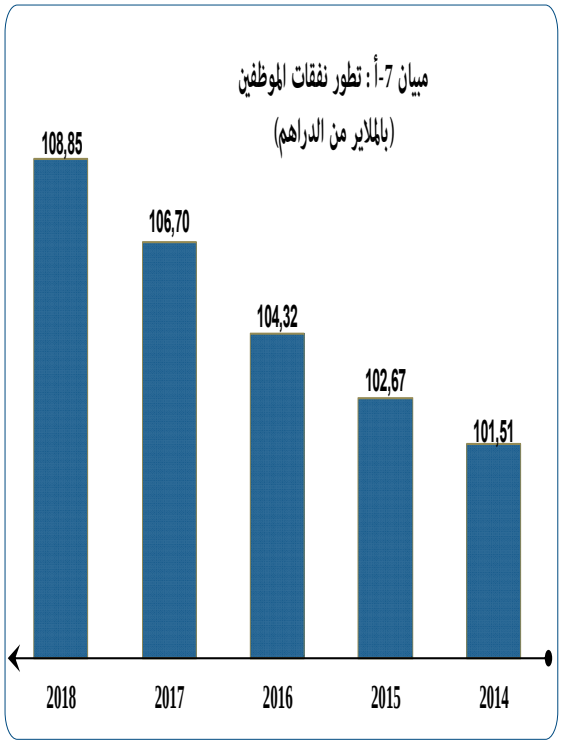

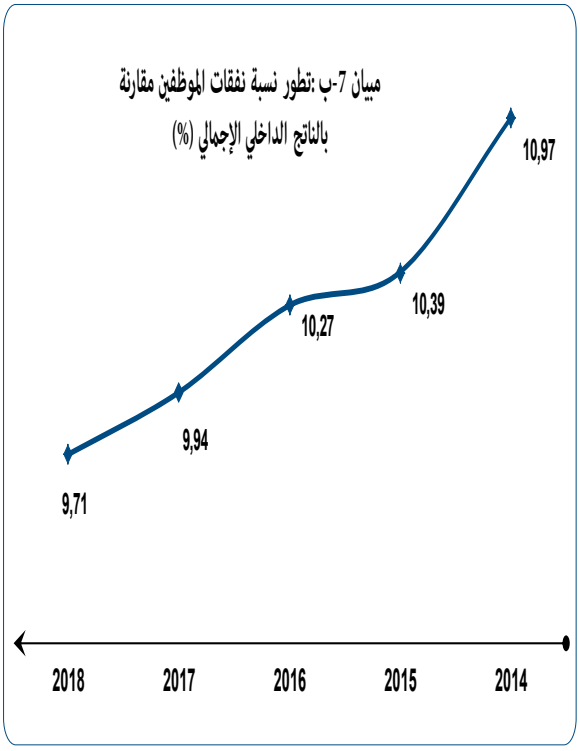

◄ **نفقات المعدات والنفقات المختلفة:**

تصل الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة 000 764 536 41 درهم سنة 2018، مقابل 000 180 684 35 درهم خلال سنة 2017 أي بزيادة قدرها 16,4% .

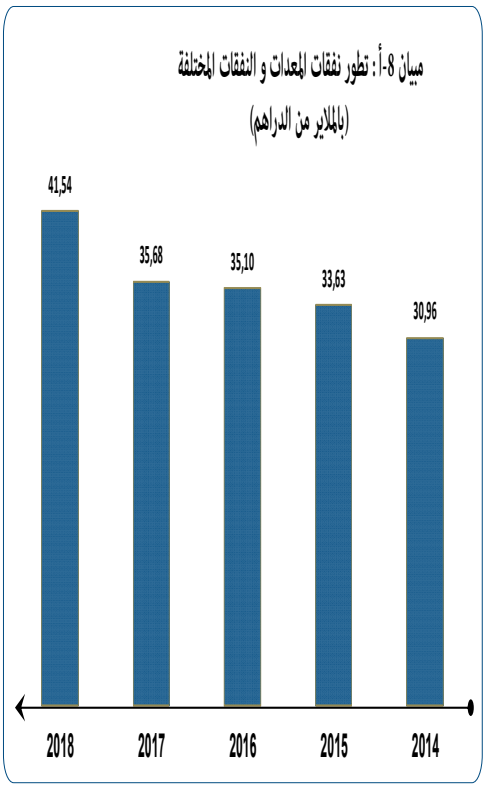

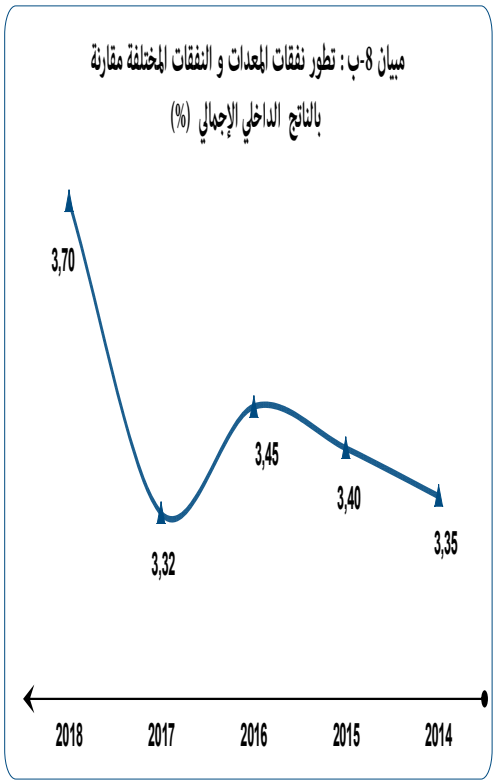

وتتوزع هذه الاعتمادات على الشكل التالي :

البيـــــــان	اعتمادات 2018 (بالدرهم)
إتاوات الماء والكهرباء والاتصالات	**1 858 967 230 درهم**
الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**19 449 328 545 درهم**
نفقات أخرى خاصة بالمعدات	**20 228 468 225 درهم**

◄ **التحملات المشتركة – التسيير:**

تبلغ الاعتمادات المخصصة للتحملات المشتركة-التسييـر- برسم سنة 2018 ما قدره 000 620 623 36 درهم مقابل 000 000 790 36 درهم برسم سنة 2017 ، أي بانخفاض قدره 000 380 166 درهم (0,45%).

وتخصص هذه الاعتمادات أساسا لتغطية الإعانات المرصدة لدعم أسعار المواد الأساسية وتمويل مساهمة الدولة كمشغل في الصندوق المغربي للتقاعد.

مبيان 9: تطور التكاليف المشتركة - التسيير (بملايير الدراهم)

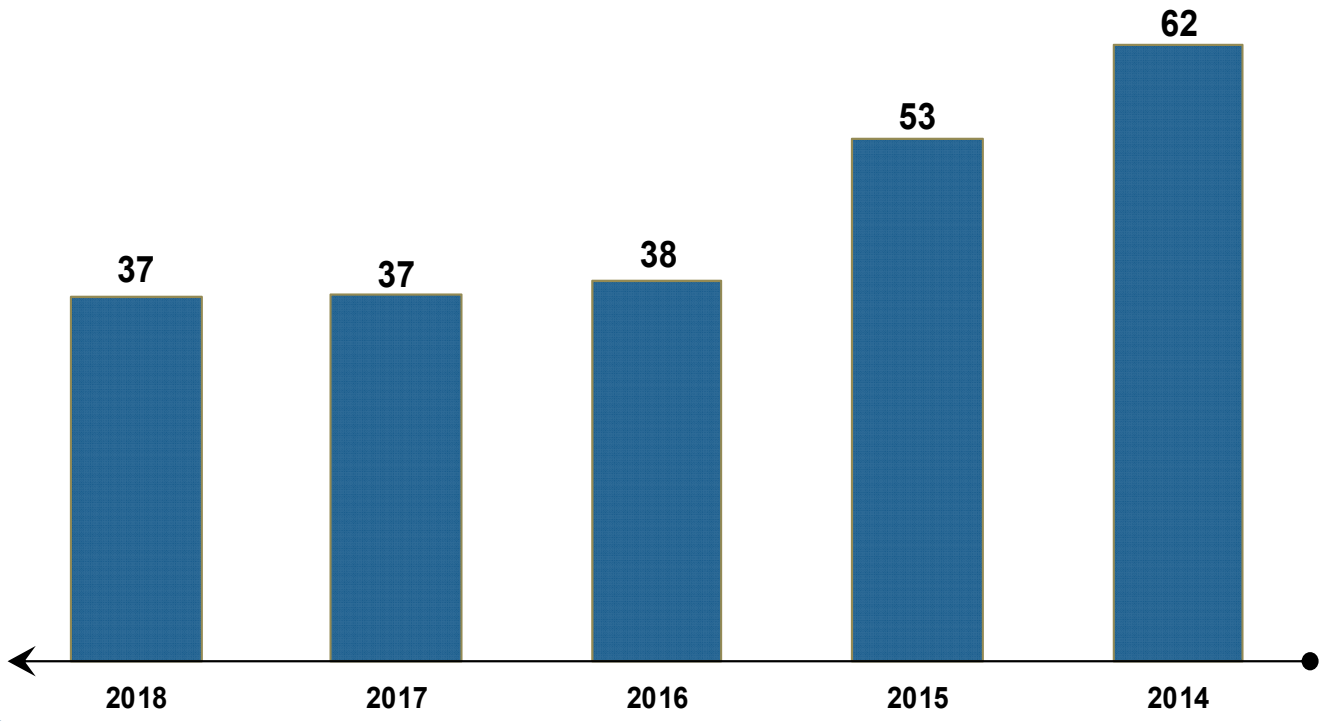

◄ **النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية :**

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل ما مجموعه 000 000 700 1 درهم مقابل 000 000 300 3 درهم برسم سنة 2017 أي بانخفاض قدره 48.48%. وتخصص أساسا لتغطية:

◄ النفقات الاستثنائية والنفقات الطارئة خلال السنة؛

◄ برنامج تصفية المتأخرات.

2.1.2.II نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم سنة 2018، والمتعلقة بنفقات الاستثمار 68,23 مليار درهم مقابل 63,57 مليار درهم بالنسبة لسنة 2017، أي بزيادة قدرها 7,33 %.

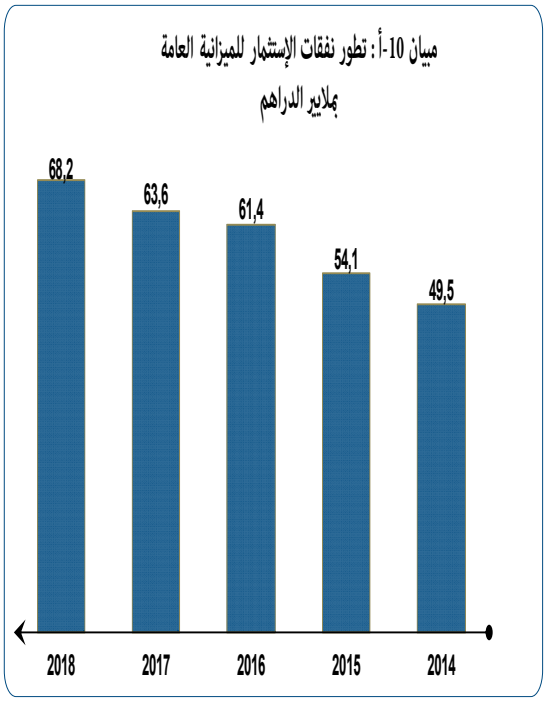

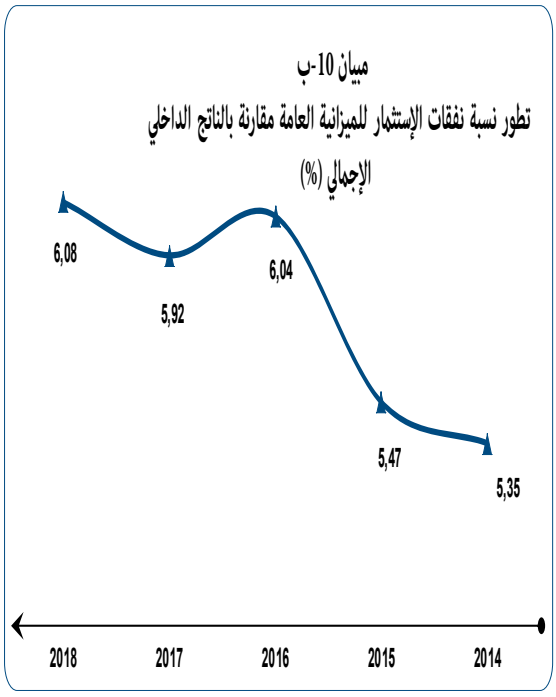

وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

- اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2019 والسنوات التي تليها و يبلغ حجمها 45,69 مليار درهم؛
- الاعتمادات المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانـون المالية لسنة 2017، والتي لم يصدر إلى غاية 31 دجنبر 2017 الأمر بأدائها والتي تقدر بـ 14 مليار درهم.

وبهذا يصل، برسم سنة 2018 مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات والمتعلقة بنفقات الاستثمـار إلى 127,92 مليار درهم.

3.1.2.II النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم سنة 2018 والمرتبطة بفوائد وعمولات الدين العمومي ما يناهز 27 112 488 000 درهم مقابل 27 474 000 000 درهم برسم سنة 2017، أي بانخفاض قدره 361 512 000 درهم أو 1,32%.

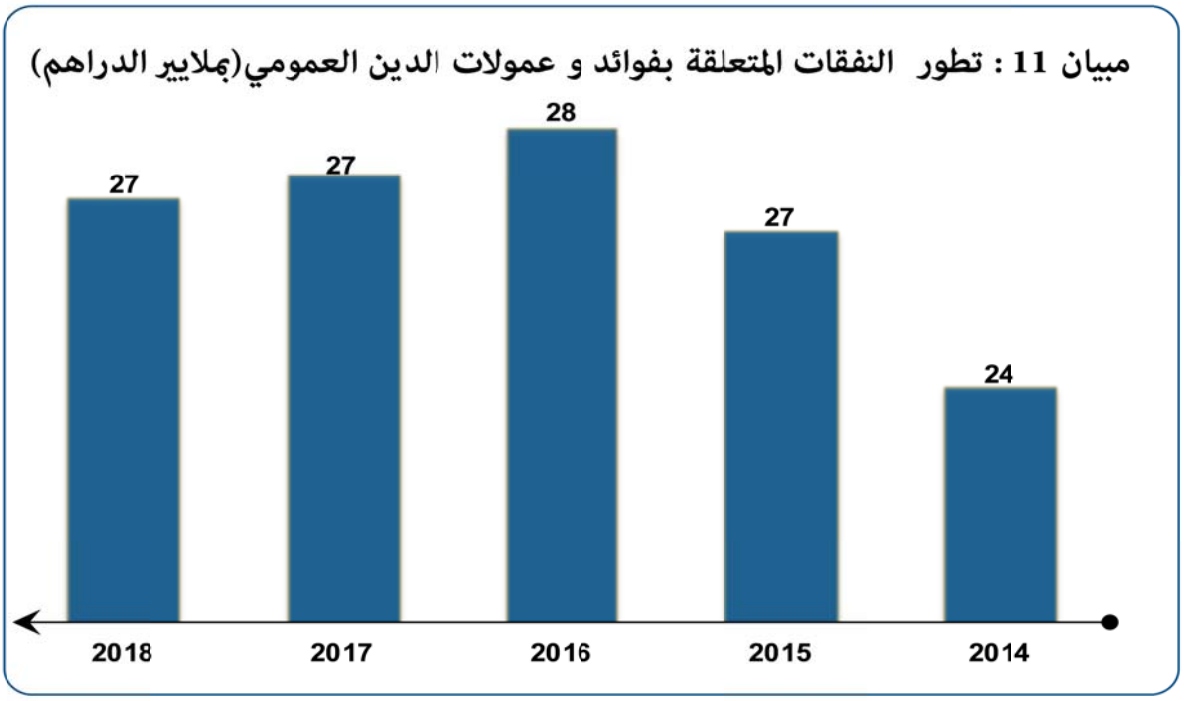

◄ **الديـن الخارجـي**

تبلغ برسم سنة 2018 التحملات الخاصة بالدين الخارجي المتعلقة بالفوائد والعمولات ما يناهز 3 642 000 000 درهم، أي بانخفاض قدره 1,83 % بالمقارنة مع سنة 2017.

◄ **الديـن الداخلـي**

تصل برسم سنة 2018 التحملات الخاصة بالدين الداخلي المتعلقة بالفوائد ولعمولات إلى 23 470 488 000 درهم، أي بانخفاض قدره 1,24% بالمقارنة مع سنة 2017.

2.2.II نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ النفقات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2018 ما مجموعه 2 828 942 000 درهم.

وتتوزع نفقات هذه المرافق كما يلي:

نفقات الاستغلال	**2 031 842 000 درهم**
نفقات الاستثمار	**797 100 000 درهم**
المجموع	**2 828 942 000 درهم**

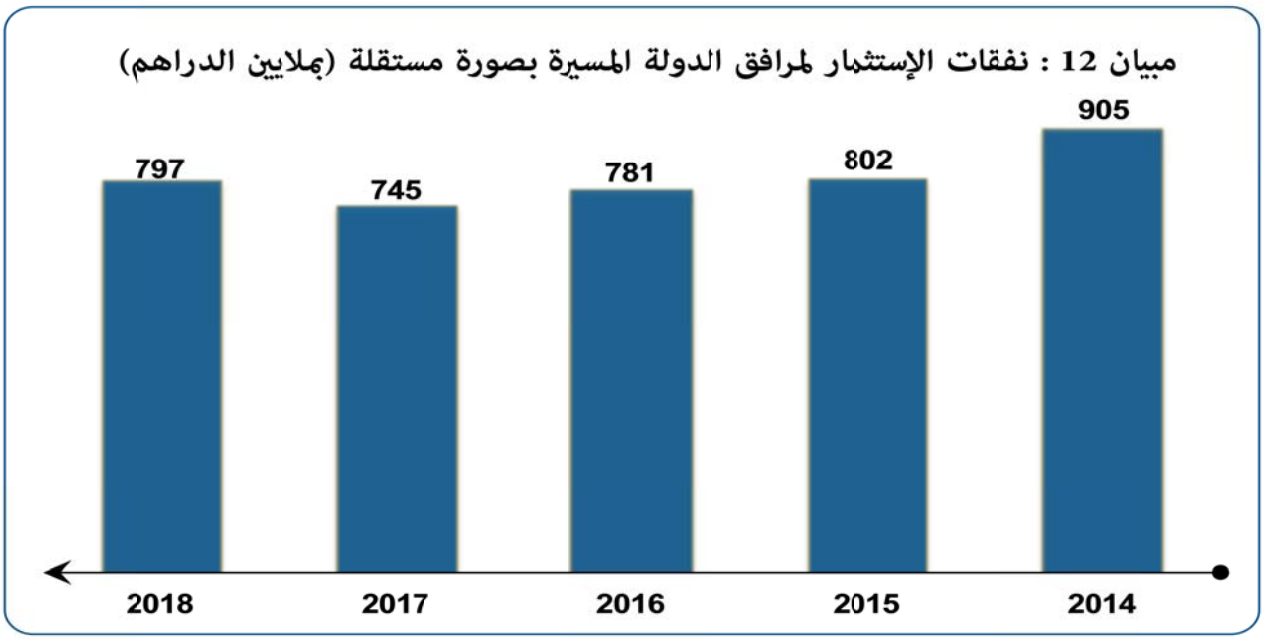

3.2.II نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2018 وتطورها مقارنة مع سنة 2017:

(بالدرهم)

الحسابات	سقف التحملات	التغيرات %
1 - الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	**65 580 355 000**	**11,7**
2 - حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	**1 904 230 000**	**64,29**
3 - حسابات العمليات التقدية	-	-
4 - حسابات التمويل	**275 960 000**	-
5 - حسابات النفقات من المخصصات	**10 800 500 000**	**0**
المجموع	**78 561 045 000**	**11,16**

4.2.II النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم استهلاكات الدين العمومي لسنة 2018 ما قدره 34 731 500 000 درهم مقابل 45 882 000 000 درهم برسم سنة 2017، أي بانخفاض قدره 11 150 500 000 درهم (24,3%).

وتتوزع هذه الاعتمادات كالتالي :

- 5 233 000 000 درهم برسم الدين الخارجي أي بانخفاض قدره 50,13 % ؛
- 29 498 500 000 درهم برسم الدين الداخلي أي بانخفاض قدره 16,65 %.

3.II المـــوارد

1.3.II موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)

يبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة برسم سنة 2018 ما قدره 227 719 913 000 درهم، مقابل 217 021 622 000 لسنة 2017 أي بزيادة قدرها 4,93 % .وذلك دون احتساب الموارد المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

يلخص الجدول التالي تطور الموارد العادية للميزانية العامة حسب الأصناف:

(بالدرهـــم)

بيان الموارد	مشروع قانون المالية لسنة 2018(1)	قانون المالية لسنة 2017(2)	التغيرات ب % (1-2)/2
1 - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	**97 059 300 000**	**89 382 000 000**	**8,59**
2 - الضرائب غير المباشرة	**87 042 543 000**	**84 594 200 000**	**2,89**
3 -الرسوم الجمركية	**9 660 058 000**	**8 905 200 000**	**8,48**
4 - رسوم التسجيل والتمبر	**17 527 999 000**	**18 064 800 000**	**-2,97**
5 - عائدات أملاك الدولة	**354 500 000**	**354 500 000**	**0**
6 - حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	**9 821 000 000**	**9 067 270 000**	**8,31**
7 - موارد الهبات والوصايا	**1 106 500 000**	**1 764 000 000**	**-37,27**
8- حصيلة تفويت مساهمات الدولة	-	-	-
9- موارد مختلفة	**5 148 013 000**	**4 889 652 000**	**5,28**
المجموع	**227 719 913 000**	**217 021 622 000**	**4,93**

و بهذا تحتل الضرائب المباشرة المرتبة الاولى في موارد ميزانية الدولة ب 42,62 %، تليها الضرائب غير المباشرة ب 38,22%، ثم رسوم التسجيل ب 7,7 %، ثم عائدات مؤسسات الاحتكار ب 4,31 %، ثم الرسوم الجمركية ب 4,24%، ثم الهبات ب 0,49 %.

كما يتضح ذلك من خلال المبيان التالي:

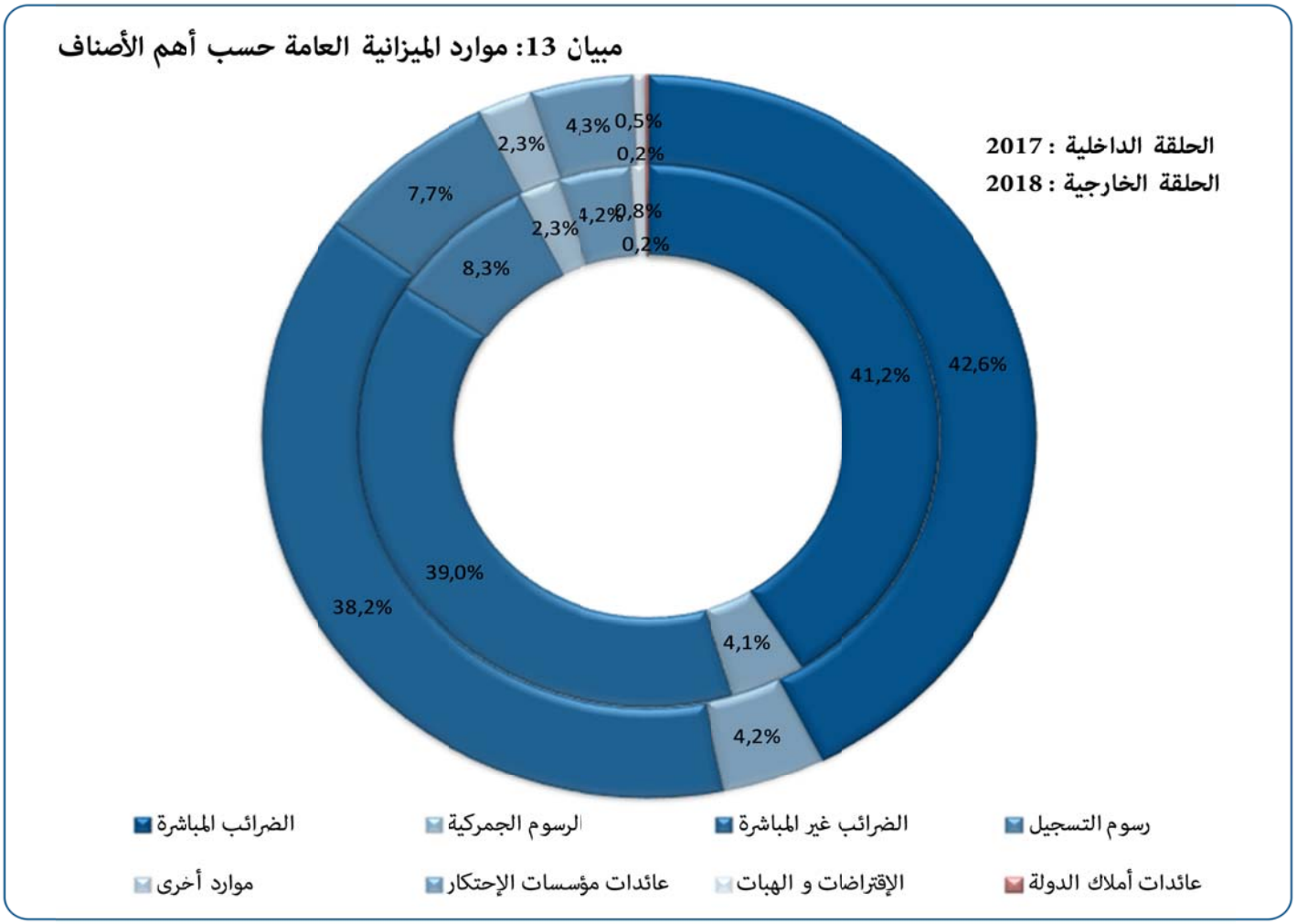

1.1.3.II الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

◄ تبلغ حصيلة الضريبة على الدخل، ما قدره 000 111 748 41 درهم مقابل 000 000 855 40 درهم برسم 2017، أي بزيادة قدرها 2,19 %؛

◄ تبلغ حصيلة الضريبة على الشركات، ما قدره 000 275 169 51 درهم مقابل 000 000 555 45 درهم برسم سنة 2017 ، أي بزيادة قدرها 12,32% .

2.1.3.II الضرائب غير المباشرة

ستعرف العناصر الرئيسية لهذه الضرائب التطورات التالية:

◄ تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب ما قدره 000 343 388 21 درهم مقابل 000 000 655 22 درهم برسم سنة 2017، أي بانخفاض قدره 5,59%؛

- تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة (في الداخل وفي الاستيراد) ما مجموعه 000 800 362 38 درهم مقابل 000 900 337 35 درهم برسم سنة 2017 ، أي بزيادة قدرها 8,56 %؛
- تبلغ حصيلة الرسم على المنتجات الطاقية ما قدره 000 000 990 15 درهم برسم سنة 2018 مقابل 000 600 904 15 درهم برسم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 0,54 %.
- تبلغ حصيلة الضرائب على التبغ المصنع ما قدره 000 000 550 9 درهم مقابل 000 500 151 9 درهم برسم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 4,35 %.

3.2.3.II الرسـوم الجمركيـة

تبلغ موارد رسوم الاستيراد ما قدره 000 930 659 9 درهم مقابل 000 100 905 8 درهم برسم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 8,48 %.

4.1.3.II رسـوم التسجيـل والتمبـر

ستعرف أهم عناصر هذه الرسوم التطورات التالية:

- تبلغ حصيلة رسوم نقل الملكية ما قدره 000 673 982 8 درهم مقابل 000 000 741 9 درهم برسم سنة 2017، أي بانخفاض قدره 7,78 %؛
- تناهز حصيلة رسوم التمبر والورق المقاس ما مجموعه 000 834 866 درهم مقابل 000 000 793 درهم برسم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 9,31 %؛
- تبلغ حصيلة الضريبة السنوية الخاصة على السيارات ما قدره 000 869 354 2 درهم مقابل 000 000 367 2 درهم برسم سنة 2017، أي بانخفاض قدره 0,51 %؛
- تبلغ حصيلة الرسوم المفروضة على التأمينات ما قدره 000 941 150 1 درهم مقابل 000 000 052 1 درهم برسم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 9,41 %؛
- تبلغ حصيلة التمبر على وثائق السيارات ما قدره 000 873 383 1 مقابل 000 000 266 1 درهم برسم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 9,31 %.

5.1.3.II عائـدات ومداخيل أملاك الدولة

تبلغ حصيلة عائدات أملاك الدولة ما مجموعه 000 500 354 درهم بما فيها:

- حصيلة مداخيـل مبانـي أمـلاك الدولة : 000 000 323 درهم؛
- عائدات بيع مباني أملاك الدولة القروية : 000 000 25 درهم.

6.1.3.II الاحتكارات والاستغلالات

تتوزع أهم المداخيل المتوقعة في مجال الاحتكارات والاستغلالات على الشكل التالي:

- الأرباح الآتية من شركة المجمع الشريف للفوسفاط : 2 000 000 000 درهم؛

الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية : 3 000 000 000 درهم ؛

- الموارد الآتية من صندوق الإيداع والتدبير : 200 000 000 درهم؛
- الموارد الآتية من بنك المغرب: 590 000 000 درهم؛
- الأرباح الآتية من الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية : 37 000 000 درهم.

7.1.3.II المـوارد المختلفة

تنتقل الموارد المختلفة من 4 889 652 000 درهم برسم سنة 2017 إلى 5 148 013 000 درهم برسم سنة 2018، أي بزيادة قدرها 5,28 %.

2.3.II موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ الموارد المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2018 ما مجموعه 2 828 942 000 درهم.

3.3.II موارد الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بموارد الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2018 وتطورها مقارنة مع سنة 2017:

(بالدرهم)

الحسابات	الموارد	التغيرات %
1 - الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	**72 824 152 000**	**8,78**
2 - حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	-	-
3 - حسابات العمليات النقدية	**100 000 000**	**0**
4 - حسابات التمويل	**74 505 000**	**248,04**
5 - حسابات النفقات من المخصصات	**10 800 500 000**	**0**
المجموع	**83 799 157 000**	**7,61**

4.3.II موارد القــروض المتوسطة و الطويلة الأجل

ستصل موارد القروض المتوسطة والطويلة الاجل برسم سنة 2018 إلى 000 000 000 68 درهم مقابل 000 000 000 70 درهم برسم سنة 2017 أي بانخفاض قدره 2,86 %.

وتتوزع كما يلي :

ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 000 000 000 47 درهم برسم سنة 2017 إلى 000 000 000 43 درهم برسم سنة 2018، أي بانخفاض قدره 8,51 %؛

ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي من 000 000 000 23 درهم برسم سنة 2017 إلى 000 000 000 25 درهم برسم سنة 2018، أي بزيادة قدرها 8,7 % ؛

4.II الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

بالنسبة لسنة 2018، من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام بمختلف مكوناته إلى **195 مليار درهم** موزعة على النحو التالي :

- **69,93 مليار درهم** للميزانية العامة للدولة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع تحيين مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- **107,57 مليار درهم** للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- **17,5 مليار درهم** للجماعات الترابية.

يوضح المبيان التالي بنية الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية :

مبيان 14 :الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية برسم سنة 2018

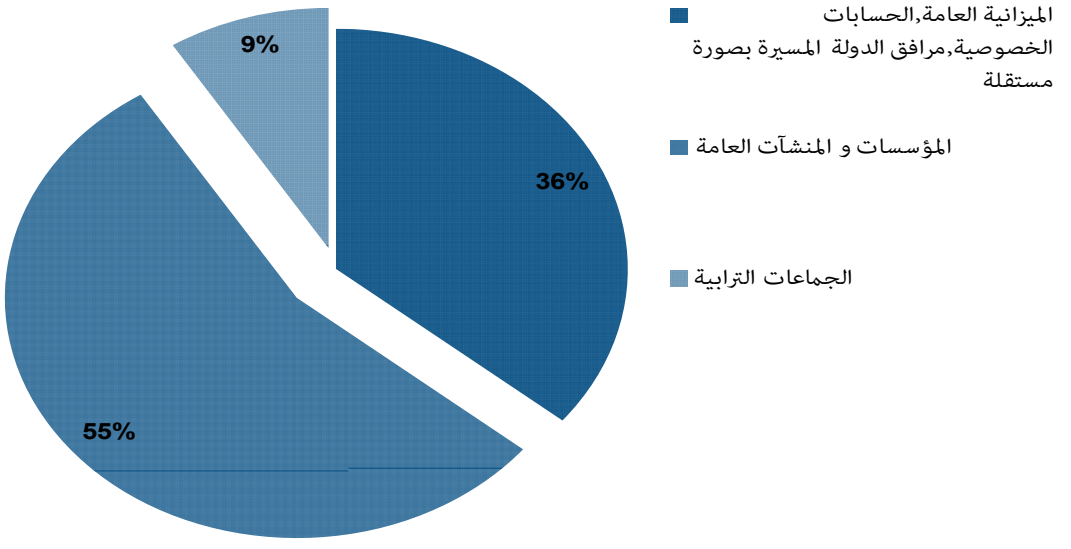

◄ **الحسابات الخصوصية للخزينة**

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج الاستثمار الممولة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة التي لا تستفيد من التحويلات المالية للميزانية العامة إلى 13مليار درهم، وتهم أساسا تعزيز الشبكة الطرقية الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات وتربية المواشي والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة ودعم المقاولين الشباب وكذا برامج اجتماعية وتربوية.

◄ **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج استثمار هذه المرافق إلى حوالي 797,1 مليون درهم. ويبين التقرير المتعلق بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

◄ **الجماعات الترابية**

تخصص ميزانيات الاستثمار المرصدة للجماعات الترابية أساسا لتدعيم البنيات التحتية الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان. وسترتكز الجهود على توسيع وتقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنايات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء، وتصل الاعتمادات المخصصة إجمالا لهذه البرامج إلى 17,5 مليار درهم تقريبا.

◄ **المؤسسات والمنشآت العامة**

يصل المبلغ الإجمالي للبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمنشآت العامة بما فيها المبلغ المخصص من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية برسم سنة 2018 إلى حوالي 107,57 مليار درهم، ويهم على الخصوص قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفاط ومشتقاته والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي.

ويبين التقرير الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية تفاصيل هذه البرامج الاستثمارية.

يوضح المبيان التالي تطور الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة :

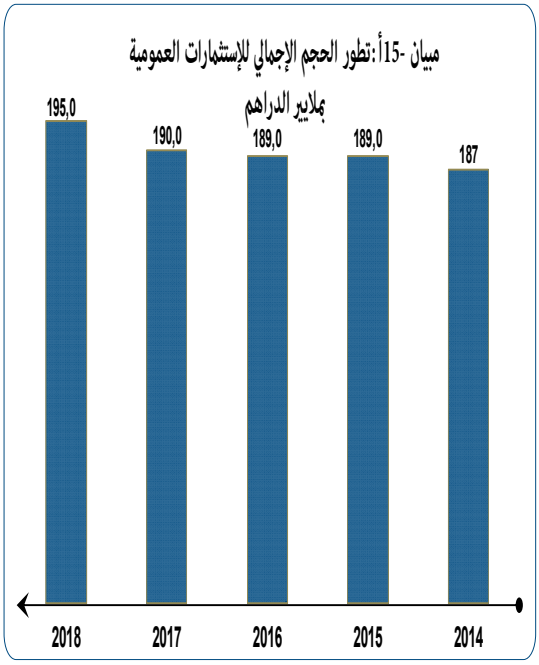

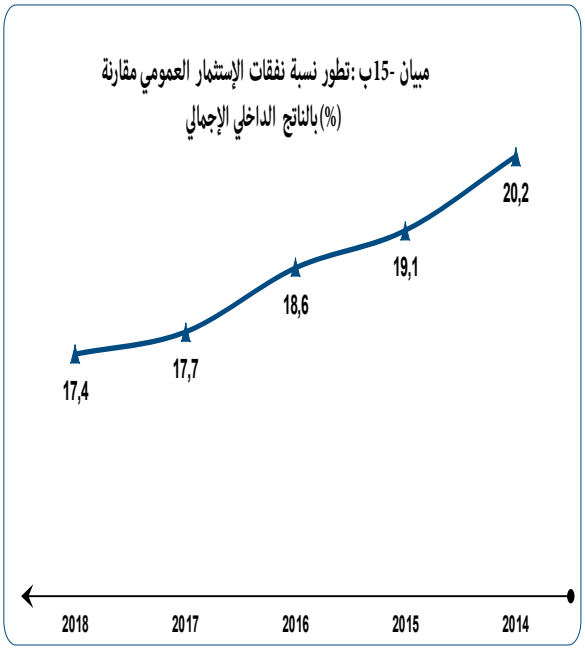

الباب الثالث: برامج العمل

1.III دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل وتقليص الفوارق المجالية مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي

تفعيلا لالتزامات الحكومة الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي، أعطى مشروع قانون المالية لسنة 2018 الأولوية لدعم القطاعات الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية، ولا سيما في العالم القروي.

هكذا تعتزم الحكومة، خلال سنة 2018، مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ إصلاح التعليم وتحسين الولوج للعلاج وإنعاش التشغيل والإدماج المهني وكذا تسهيل الولوج لسكن لائق بالنسبة للطبقات الاجتماعية الهشة والطبقة المتوسطة.

وستركز الحكومة أيضا جهودها على الإجراءات والبرامج الرامية إلى محاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والحفاظ على التماسك الاجتماعي. وفي هذا الصدد، من المرتقب على الخصوص التعجيل بتنفيذ البرنامج الملكي لتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي ومواصلة تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والبرامج الممولة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

وستعزز الحكومة أيضا الإجراءات الرامية إلى الإدماج الاجتماعي للشباب والساكنة في وضعية هشاشة، والنهوض بوضعية المرأة ومواكبة مغاربة العالم.

1.1.III إصلاح التعليم وتعزيز البحث والابتكار: تنفيذ الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

تدخل منظومة التعليم والتكوين في صلب الاهتمامات الوطنية نظرا لدوره الأساسي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتحسين تنافسية اقتصادنا. إلا أنه رغم اهمية الموارد المخصصة لقطاع التعليم والتكوين والتي تشكل نسبة تناهز 6% من الناتج الداخلي الاجمالي و21,6% من الميزانية العامة برسم سنة 2017، لازال القطاع يواجه تحديات عديدة أهمها تلك المتعلقة بالمساواة والجودة والمردودية والرفع من النتائج على مستوى التعلم والتي تبقى دون المستوى المطلوب مقارنة مع دول اخرى ذات مستوى دخل ومجهود ميزانياتي مماثل او اقل من بلادنا.

هكذا، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، لاسيما تلك المتعلقة بإصلاح منظومة التربية والتكوين، تواصل الحكومة التفعيل التدريجي الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي ترتكز على 23 رافعة تستجيب لثلاثة أسس بالنسبة للمدرسة، ويتعلق الامر بالإنصاف وتكافؤ الفرص من أجل ضمان تعميم التعليم والجودة للجميع وذلك للرفع من مردودية المدرسة المغربية وتحسين أدائها وكذا الارتقاء بالفرد والمجتمع.

1.1.1.III التربية الوطنية ومحاربة الأمية

انطلاقا من الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2015-2030، تم إعداد 16 مشروعا مندمجا حيث تم الشروع في تنفيذها بشكل تدريجي. وفي انتظار استكمال مسلسل الإعداد والمصادقة على القانون الإطار المتعلق بهذه الاستراتيجية وتفعيلا لالتزامات الحكومة سيتم اعطاء الأولوية لمايلي:

- تقليص الفوارق عبر تعزيز الدعم الاجتماعي وتأهيل المؤسسات التعليمية؛
- تحسين التعلمات من خلال التركيز على المشاريع ذات الطابع البيداغوجي خصوصا التمكن من اللغات وتوسيع العرض بشعبتي الباكالوريا الدولية والباكالوريا المهنية؛
- تأهيل الفاعلين البيداغوجيين عن طريق التكوين المستمر والتأطير والمواكبة؛
- التعميم التدريجي للتعليم الأولي والتوسيع الأمثل للبنية التحتية.

منذ تفعيل رؤية 2015-2030 تم تسجيل تحسن خلال السنوات الأخيرة لمؤشرات المنظومة التربوية، ويتعلق الأمر ب:

- نسب التمدرس الخاصة التي عرفت تطورا بالأسلاك الثلاثة حيث انتقلت من 97,4% بالنسبة للابتدائي و85,2% بالنسبة للثانوي الاعدادي و65,3% بالنسبة للثانوي التأهيلي خلال الموسم الدراسي 2015-2016 إلى 99,1% و87,6% و66,6% برسم الموسم الدراسي 2016-2017 على التوالي.

نسبة الهدر المدرسي التي عرفت تراجعا خلال موسمي 2015-2016 و 2016-2017 حيث انتقلت من 1,92% إلى 1,2% بالنسبة للابتدائي ومن 10,8% إلى 10,2% بالنسبة للثانوي الاعدادي ومن 11,5% إلى 9,6% بالنسبة للثانوي التأهيلي.

- نسبة التمدرس بالتعليم الأولي والتي عرفت تطور ايجابي حيث انتقلت من 45,3% خلال الموسم الدراسي 2015-2016 إلى 49,5% خلال موسم 2016-2017 مسجلا ارتفاعا ب4,2 نقطة. أما بالنسبة للفتيات فقد ارتفعت ب4,1 نقطة حيث انتقلت هذه النسبة من 40,9% إلى 45%.

بالرغم من تحسن المؤشرات التربوية، فان القطاع لازال يواجه تحديات كبرى، ويتعلق الأمر بتعميم التمدرس وتقليص نسبة الهدر المدرسي وتعميم التعليم الأولي خصوصا بالعالم القروي وكذا تحسين تحصيل المتمدرسين.

وهكذا ستواصل الحكومة الجهود الرامية إلى تعزيز الاجراءات التالية:

- **الدعم الاجتماعي**: بالإضافة للجهود المبذولة في إطار برنامج تيسير والمبادرة الملكية مليون محفظة الذي يتوقع أن يصل عدد المستفيدين منهما خلال السنة الدراسية 2017-2018 على التوالي إلى 736.380 تلميذ و 4,26 مليون تلميذ (بما فيها على التوالي 46% و 47% من الاناث) مقابل 716.350 و 4,02 مليون تلميذ خلال الموسم الدراسي السابق بتكلفة مالية اجمالية تفوق 1 مليار درهم، تواصل الحكومة مجهوداتها في إطار عمليات اخرى للدعم الاجتماعي ويتعلق الامر بالمطاعم المدرسية والداخليات بتكلفة تناهز 1,2 مليار درهم.

  وقد انتقل عدد المستفيدين من الداخليات من 108.749 تلميذ خلال السنة الدراسية 2015-2016 إلى 113.429 تلميذ خلال السنة الدراسية 2016-2017 ليصل إلى 158.528 تلميذ خلال موسم 2017-2018.

  أما بالنسبة للمطاعم المدرسية فسيصل عدد المستفيدين خلال الدخول المدرسي 2017-2018 ما يناهز 1.25 مليون تلميذ.

- **تطوير العرض المدرسي**: سيتواصل توسيع شبكة المؤسسات التعليمية التي يصل عددها إلى 10.915 خلال السنة الدراسية 2017-2018 بما فيها 7.728 مدرسة ابتدائية (116 مدرسة جماعاتية) و1.982 ثانوية اعدادية و1.205 ثانوية تأهيلية، بزيادة 55 مؤسسة تعليمية جديدة و1.948 حجرة دراسية.

- **تعزيز هيئة التدريس**: في إطار تعزيز اللامركزية، قامت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بعمليتين للتوظيف بموجب عقود شملت 35.000 مدرس برسم الموسمين الدراسيين 2016-2017 و2017-2018 وذلك بغية الحد من ظاهرة الاكتظاظ والأقسام المشتركة.

- **تأهيل الفضاء الخارجي والداخلي للمؤسسات التعليمية**: يتعلق الأمر بتحسين ظروف استقبال التلاميذ وظروف عمل هيئة التدريس خلال الدخول المدرسي 2017-2018 خصوصا عبر تأهيل 9.917 مؤسسة تعليمية و799 داخلية وتجديد الأثاث المدرسي (ما يقارب 13.345 طاولة و146.000 سبورة لفائدة 13.500 مؤسسة).

- **الرفع من جودة التعليم والتكوين**: وذلك من خلال توسيع العرض بالنسبة للمسالك الدولية للباكالوريا ودمج التكوين المهني في التعليم العام مع مواكبة تتبع نظام توجيه ملائم.

كذلك، وفي إطار المجهودات المبذولة في مجال التربية غير النظامية، تواصل الحكومة مجهوداتها لمحاربة عدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة بالنسبة للأطفال من أجل تمكينهم من تحصيل المعارف الأساسية ومنحهم فرصة ثانية للإدماج واعادة الادماج بأسلاك التربية والتكوين. وقد بلغ العدد الاجمالي للمستفيدين 62.900 خلال السنة الدراسية 2017-2018.

بالنسبة لسنة 2018، يرتكز برنامج عمل الحكومة أساسا على:

- تحسين ظروف الاستقبال و تعزيز العرض المدرسي عن طريق بناء 141 مؤسسة تعليمية جديدة وتأهيل البنيات التحتية وتجهيز المؤسسات التعليمية ؛

- مواصلة تعزيز هيئة التدريس عبر عملية توظيف بموجب عقود ستشمل 20.000 مدرس برسم الموسم الدراسي 2018-2019 والذين سيستفيدون من عملية تدريب لمدة تسعة أشهر.

- تشجيع التعليم الأولي عن طريق تفعيل إطاره المرجعي وتسريع وتيرة تعميمه من أجل بلوغ نسبة صافية للتمدرس تصل إلى 52 % خلال الموسم الدراسي 2017-2018 مقابل 49.5 % خلال الموسم 2016-2017.

- تحسين النموذج البيداغوجي و تنويع العرض المدرسي خصوصا عبر:

- مواصلة توسيع وتغطية مختلف الأقاليم عبر إحداث شعب الباكالوريا المهنية لبلوغ 28.000 تلميذا ، أي بزيادة قدرها 100%؛

- تطوير المسالك الدولية للبكالوريا المغربية ليبلغ عدد التلاميذ المسجلين بها 63.748 تلميذ، أي بزيادة قدرها 83.8٪.

- اعتماد المقاربة الجديدة لتدريس و تعلم اللغات الاجنبية وادراج اللغة الفرنسية في السنة الاولى من التعليم الابتدائي.

ومن جهة اخرى، ووعيا منها بحجم التحدي الذي يواجهه المغرب في محاربة الأمية ، تلتزم الحكومة بخفض معدل الأمية من 30 % إلى 20 % في أفق 2021، ليصل إلى 10 % في أفق سنة 2026.

و قد عملت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية خلال الموسم 2016-2017 على ابرام 12 اتفاقية شراكة وارساء هيكلها التنظيمي قصد تعزيز الحكامة وضمان سياسة القرب لعملها.

هذا، و قد ارتفع عدد المستفيدين من برامج محو الأمية بنسبة 12.7 %حيث انتقل من 652.207 برسم الموسم 2015 - 2016 إلى 734.974 مستفيدا برسم الموسم 2016-2017 أغلبيتهم من الإناث بنسبة 92 % من مجموع المسجلين و 52% منهم بالوسط القروي.

أما بخصوص برامج ما بعد محو الأمية، فقد انتقل عدد المستفدين من 131.391 برسم السنة الدراسية 2015-2016 إلى أكثر من 169.198 مستفيد برسم 2016-2017 أي بزيادة قدرها 28.7%.

ويهدف برنامج عمل الوكالة برسم الفترة 2017-2019 إلى تحسين جودة تدخلاتها وتعزيز عملية الانتقال نحو برامج لمحو الأمية نوعية ومتنوعة.

2.1.1.III التعليم العالي

وعلى غرار باقي مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، قامت الحكومة بترجمة التوجهات الأساسية للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، إلى خطة عمل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، برسم نفس الفترة. وترتكز هذه الخطة على أربعة محاور رئيسية ب39 مشروعا، وتتمثل هذه المحاور في ما يلي:

- **المحور الأول: تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص واستدامة التعلم؛**
- **المحور الثاني: الارتقاء بالجودة لتحسين مردودية التعليم العالي وملاءمتها مع متطلبات التنمية وسوق الشغل؛**
- **المحور الثالث: دعم البحث العلمي من أجل الرفع من مردوديته، وكذا ضمان تلاؤمه مع أهداف التنمية الشاملة؛**
- **المحور الرابع: تطوير حكامة منظومة التعليم العالي لتحسين نجاعته.**

وتتمثل الإجراءات المتخذة في هذا الإطار، على الخصوص، في:

- تحسين ظروف الاستقبال والدراسة بالتعليم العالي، خاصة عبر تأهيل المؤسسات والأحياء الجامعية ومواصلة تجهيز قاعات التدريس والمختبرات وتعميم التسجيل الإلكتروني على جميع المؤسسات وكذا تعزيز الخدمات الاجتماعية للطلبة من خلال توسيع الأحياء الجامعية والتعميم التدريجي للمنح لفائدة الطلبة المستحقين؛

- تحسين مردودية التعليم العالي وقابلية التشغيل للخريجين من خلال الرفع من عدد المسجلين الجدد في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المنتظم وتتبع خريجي الجامعات وتحسين نسبة التأطير البيداغوجي لارتقاء بجودة التعليم ؛
- الإصلاح البيداغوجي من خلال مراقبة معايير الولوج للمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود ووضع معايير واضحة وشفافة للولوج للشعب المهننة وأسلاك الماستر والدكتوراه وكذا تتبع تنزيل دفاتر التحملات البيداغوجية ؛
- إعداد خريطة جامعية وطنية توقعية متعددة السنوات عبر تقييم الوضع الحالي لعرض التعليم العالي على مستوى الجامعات والجهات.

و في هذا السياق، مكنت منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، خلال السنة الجامعية 2016-2017، من إحراز إنجازات إيجابية، تتجلى أساسا في:

- **توسيع عرض التكوين والرفع من جودته:** بفضل للجهود المبذولة في هذا المجال والمرتكزة على مواكبة الضغط الاجتماعي على التعليم العالي، عرف معدل التمدرس ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل من 31,6% برسم السنة الجامعية 2015-2016 إلى 33,1% برسم السنة الجامعية 2016- 2017. كما أن عدد طلبة التعليم العالي عرف بدوره ارتفاعا بمعدل 4,07% مقارنة مع سنة 2015-2016. وتم تحقيق هذا التقدم عبر توفير بنيات الاستقبال الضرورية والرفع من نسبة التأطير البيداغوجي وكذا عبر تنويع ومهننة التكوينات. وهكذا، انتقل عدد مؤسسات التعليم العالي من 417 مؤسسة برسم السنة الجامعية 2015-2016 إلى 431 مؤسسة برسم السنة الجامعية 2016-2017، بما فيها 124 مؤسسة جامعية، كما أن الطاقة الاستيعابية لهذه الأخيرة ارتفعت ب 8,54%، لتبلغ 484.167 مقعد بيداغوجي سنة 2016-2017.
- **تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة:** ارتفع عدد المنوحين ب 5% سنة 2016-2017 مقارنة مع سنة 2015-2016، كما أن الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية بلغت 58.887 سريرا محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 16,5% مقارنة مع سنة 2015- 2016. أما فيما يخص عدد الوجبات المقدمة بالمطاعم الجامعية فقد ارتفع ب10% ليصل إلى 8,7 مليون وجبة سنة 2016-2017، كما أنه تم العمل على تفويض تسيير كل المطاعم الجامعية. وأخيرا، بلغ عدد الطلبة المسجلين بالجامعات والمستفدين من نظام التغطية الصحية ما مجموعه 28.679 مستفيد برسم السنة الجامعية 2016-2017.

من جهة أخرى، سيتميز الدخول الجامعي لسنة 2017-2018 بما يلي:

- **تعزيز الطاقة الاستيعابية:** عن طريق مواصلة أشغال بناء وتجهيز مؤسسات جديدة (المركبات الجامعية بتامنصورت وتامسنا وكلية الطب والصيدلة بالعيون و4 مدارس عليا للتكنولوجيا بكل من زناتة وبني ملال وخنيفرة وقلعة السراغنة وكليتين متعددة التخصصات بكل من الحسيمة وتاونات والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالحسيمة)، وكذا إعطاء الإنطلاقة لبناء مدرجات جديدة بطاقة استيعابية تصل إلى 400 مقعد بكل مدرج؛
- **تطوير جودة نظام التكوين:** وذلك خاصة عبر الرفع من نسبة التسجيل ب20% في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود وكذا الرفع من نسبة المسجلين على مستوى الشعب المهننة ب10% في

المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح واستكمال مشروع إعادة تأهيل مدارس المهندسين والرفع من معدل التأطير داخل المؤسسات الجامعية، كما سيتم الحرص على تعزيز مهام التقييم؛

- **الدعم والنهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة:** عبر الرفع من عدد المنوحين الجدد ب30.000 ليصل العدد الإجمالي ل 360.000 طالب برسم سنة 2017-2018، مقابل 330.000 برسم سنة 2016-2017، والرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية لسنة 2017-2018 ب9.140 سرير للوصول إلى 68.027 سرير، وذلك بافتتاح 4 أحياء جامعية جديدة بكل من الناظور وآسفي وأكادير ومكناس وتوسعة ثلاث أحياء جامعية بالراشيدية ووجدة ومكناس وإطلاق أشغال بناء حي جامعي بالحسيمة.

3.1.1.III التكوين المهني

انطلاقا من أهداف الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، يطمح البرنامج الحكومي، برسم الفترة 2017-2021، في شقه المتعلق بالتكوين المهني، إلى ضمان توفير تكوين موسع وشامل مفتوح لجميع الفئات، من خلال مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021 وصرف منح لمتدربي التكوين المهني بنفس شروط وآليات المنح الجامعية.

وهكذا تم اتخاذ عدة إجراءات برسم سنة 2017 لاسيما في الميادين التالية :

- **الدعم الاجتماعي:**

تميزت سنة 2017 باعتماد المرسوم رقم 2-17-408 يقضي بتحديد شروط وآليات صرف المنح لمتدربي التكوين المهني الحاصلين على البكالوريا والمسجلين في سلك التقني والتقني المتخصص بنفس شروط وآليات صرف المنح لطلبة التعليم العالي. وسيتم صرف هاته المنح لفائدة حوالي 100.000 متدرب خلال الموسم الدراسي 2017-2018 من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بتكلفة تناهز 400 مليون درهم.

وبالإضافة لصرف المنح لمتدربي التكوين المهني، تساهم الدولة في تكاليف التكوين لفائدة المسجلين في مؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة. وقد ارتفع عدد المتدربين المستفيدين من هذه المساهمة ليصل إلى 7.180 متدربا في سنة 2017-2018، مقارنة مع 5.032 متدربا في سنة 2016-2017.

- **توسيع عرض التكوين المهني:**

عرفت سنة 2017 زيادة في القدرة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني من خلال إحداث 21 مؤسسة جديدة. وهكذا، بلغ عدد متدربي التكوين المهني 501500 متدرب برسم سنة 2016-2017.

كذلك، ارتفع عدد المستفيدين من التكوين بالتدرج ليصل إلى 30.457 متمرن برسم سنة 2016-2017.

ومن جهة أخرى، تمت مواصلة توسيع عرض التكوين المهني لفائدة السجناء من خلال إحداث 4 معاهد و5 مؤسسات، مما مكن من الرفع من الطاقة الاستيعابية لتصل إلى 10.015 مقعد بيداغوجي برسم سنة 2016-2017، على مستوى 58 مركز تكوين مهني داخل المؤسسات السجنية في حين بلغ عدد السجناء المتدربين 8.168 مستفيد خلال نفس السنة.

- **تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

في إطار الشراكة مع المهنيين ومن أجل تحسين جودة التكوين المهني عن طريق الاستفادة من معرفة وخبرة القطاع الخاص وضمان الملاءمة بين عرض التكوين المهني مع حاجيات المقاولات من الكفاءات، تم إنشاء جيل جديد من معاهد التكوين المتخصصة و التي عهد بتسييرها للمهنيين. وفي هذا الإطار، تم إحداث 7 مؤسسات وهي: المدرسة العليا للنسيج والألبسة و 3 معاهد التكوين في مهن السيارات بطنجة المتوسط وبالدار البيضاء وبالقنيطرة ومعهد التكوين في مهن الطيران والمدرسة العليا للموضة و معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بوجدة.

كما توجد معاهد أخرى قيد الإنشاء، نخص بالذكر معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بطنجة، الذي يوجد في طور التجهيز حاليا، ومعهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بورززات الذي انطلقت أشغال بنائه في سنة 2017 بغلاف مالي قدره 65 مليون درهم.

وفي إطار التدابير المواكبة لإنشاء مصنع "بوجو ستروين للسيارات المغرب" بالقنيطرة فيما يخص الشق المتعلق بتكوين الموارد البشرية، فقد انطلقت أشغال توسعة معهد التكوين في مهن السيارات بالقنيطرة سنة 2017 بكلفة إجمالية تقدر ب 27,3 مليون درهم.

وفي إطار مواصلة جهود الدولة الرامية إلى تطوير نظام التكوين المهني بغية ضمان تكوين ملائم يستجيب لمتطلبات سوق الشغل، ستتميز سنة 2018، على الخصوص، بمواصلة تنفيذ أهداف وتوجيهات الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021 من خلال الإجراءات التالية:

- **على مستوى تحسين الجانب التنظيمي :** المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتكوين المستمر الذي يهدف إلى توسيع نطاق المستفيدين من هذا التكوين وكذا تحديث إطار تدبير آلياته؛
- **على مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** الانتهاء من أشغال تجهيز معهد التكوين في مهن السيارات بطنجة وكذا تجهيز معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بورزازات كما سيتم مواصلة مشروع توسيع معهد التكوين في مهن السيارات في القنيطرة لمواكبة مشروع PSA في مجال الموارد البشرية؛
- **على مستوى توسيع عرض التكوين:** سيتم الرفع من عدد المستفيدين من التكوين المهني ليصل إلى 587.700 في سنة 2017-2018 بزيادة قدرها 17,1 % مقارنة بسنة 2016-2017 وكذا مواصلة برامج التكوين بالتدرج عن طريق تكوين 55.334 مستفيدا مقابل 30.457 مستفيدا برسم السنة الدراسية 2016-2017؛
- **على مستوى الدعم الاجتماعي:** مواصلة برامج دعم الدولة لمؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة من خلال المساهمة في تكاليف تكوين 8.930 متدربا مستفيدا برسم سنة 2017-2018 مقابل 7.180 متدربا سنة 2016-2017 وكذا صرف منح لمتدربي التكوين المهني.

4.1.1.III تعزيز البحث والابتكار

1.4.1.1.III تشجيع البحث العلمي

مكنت المبادرات التي أطلقتها الحكومة في مجال البحث العلمي من تحقيق الأهداف التالية برسم سنة 2016-2017:

- تشجيع الاستعمال المشترك للبنيات التحتية للبحث عبر إنجاز أكثر من 20.000 من التحاليل العلمية من طرف وحدات الدعم التقني للبحث العلمي في المجالات ذات الأولوية والاشتراك في أكثر من 16.000 مجلة وأكثر من 16,5 مليون مقال من الموارد الإلكترونية العالمية والتي يتم تدبيرها من طرف المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني، وكذا دعم الشبكة المعلوماتية (MARWAN3) و الذي يسمح بالاتصال عبر الأنترنت لفائدة 135 مؤسسة للتعليم العالي أو البحث العلمي؛
- دعم البحث العلمي لتجويد مخرجاته وإشعاعه خاصة على المستوى الدولي عبر تمويل 101 مشروع في المجالات ذات الأولوية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية اعتمادا على طلبات المشاريع ودعم نشر وتوزيع نتائج البحث العلمي وكذا تشجيع التفوق في هذا المجال بتخويل 300 منحة للبحث جديدة للطلبة المستحقين لتحضير الدكتوراه.

من جهة أخرى، ستعرف السنة الجامعية 2017-2018 مواصلة تطوير البحث العلمي في إطار تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح على شكل برنامج عمل تروم أساسا:

- تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار من خلال مراجعة هيكلة البحث العلمي وفق معايير وطنية ودولية وتفعيل اللجنة الدائمة بين الوزارية للبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية وتعزيز دورها في ما يخص التوجيه والتنسيق ؛
- تحسين الدراسات بسلك الدكتوراه وتشجيع التميز في مجال البحث العلمي والابتكار من خلال مواصلة إصلاح التكوين عبر البحث في مراكز الدراسات في الدكتوراه وكذا دعم الباحثين ؛
- تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار وتشجيع استعمالها المشترك وذلك بتعزيز البنيات التحتية الخاصة بالتحاليل والقياسات المخبرية وتطوير الإعلام العلمي والتقني؛
- تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار من خلال دعم إنشاء المقاولات المبتكرة ومواصلة تنظيم الجائزة التنافسية وجائزة الشراكة بين الجامعة والمقاولة وإحداث مدن الابتكار بالجامعات ومساهمة وانخراط الجامعات والمقاولات في إحداث أقطاب التكنولوجيا وواجهات مقاولة-جامعة؛
- تعزيز الشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار عبر تقوية الشراكة في مجال البحث التنموي والابتكار مع مختلف الفاعلين بالقطاعين العام والخاص ووضع آليات تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على تمويل مشاريع البحث العلمي والابتكار.

2.4.1.3.III إنعاش الإبتكار والبحث والتنمية

يعتبر الابتكار والبحث التكنولوجي من العوامل الرئيسية لتنافسية المقاولات. وتهدف المشاريع المبرمجة في هذا الصدد إلى تحفيز خلق القيمة و فرص عمل مؤهلة داخل المقاولات المغربية وتثمين الابتكار والبحث وإنتاج الملكية الصناعية والفكرية وكذا تشجيع روح المقاولة وخلق الشركات الناشئة المبتكرة.

ومن أهم مشاريع وأوراش هذه الاستراتيجية :

- **دعم إحداث المجمعات الصناعية المغربية**

في إطار تنزيل استراتيجية تنمية المجمعات الصناعية، تتمثل أهم الإنجازات سنة 2017 في توقيع عقود البرامج مع مجمعين صناعيين جديدين في إطار الطلب السابع للمشاريع.

و تم إلى غاية متم غشت 2017 إحداث 11 مجمعا صناعيا في ميادين الصناعة و التكنولوجيا استفادت جميعها من دعم الدولة.

و ستعرف سنة 2018 مواصلة تمويل ومواكبة المجمعات الصناعية المصنفة وإطلاق طلب مشاريع لاختيار مجمعين صناعيين جديدين في الصناعة والتكنولوجيا.

- **إحداث أحياء الابتكار**

عرفت سنة 2017 مواصلة أشغال بناء حي الابتكار لمدينة مراكش، واستكمال أشغال بنايات حي الابتكار لمدينة سطات.

و ستعرف سنة 2018 إحداث المكونات المرتقبة لتصميم حي الابتكار و كذا إطلاق الاستثمارات المتعلقة به.

2.1.III إنعاش التشغيل

يعتبر إنعاش التشغيل واحدا من أهم أولويات البرنامج الحكومي 2017-2021 وذلك عبر اعتماد لسياسة عمومية تقوم أساسا على تجويد برامج إنعاش التشغيل وتعزيز دور الجهات والجماعات الترابية في هذا المجال ومواصلة تطوير وملاءمة تشريع الشغل بالإضافة إلى توسيع وتحسين الحماية الاجتماعية.

ويمكن تلخيص الإنجازات على مستوى برامج إنعاش التشغيل برسم سنة 2017 فيما يلي:

- **برنامج إدماج:** مكن هذا البرنامج من إدماج 62.643 مستفيدا خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017 مقابل 53.038 مستفيد خلال نفس الفترة من سنة 2016، وذلك بفضل التحسينات التي أدخلت على هذا البرنامج ؛
- **برنامج تأهيل :** مكن هذا البرنامج 14.091 باحثا عن العمل من متابعة دورة تكوينية لتسهيل إدماجهم في سوق الشغل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، مقابل 13.347 مستفيد خلال نفس الفترة من سنة 2016 ؛

- **برنامج التشغيل الذاتي :** مكن هذا البرنامج خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، من إحداث 555 مقاولة و 710 منصب شغل مقابل إحداث 457 مقاولة و 584 منصب شغل برسم نفس الفترة من سنة 2016.

- **برنامج تحفيز :**استفاد من هذا البرنامج خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017 أكثر من 2.000 أجير مقابل 1.522 مستفيد برسم نفس الفترة من سنة 2016.

فيما يخص التعويض عن فقدان الشغل فقد وصل العدد الإجمالي للمستفيدين برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى نهاية شهر ماي من سنة 2017 ما مجموعه 23.230 مستفيد منها 3.901 مستفيد خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2017. و بهذا بلغت المساهمات المحصلة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ فاتح يناير 2015 إلى نهاية شهر ماي من سنة 2017 ما يناهز 1.125 مليون درهم مقابل نفقات تقدر ب280 مليون درهم.

أما برسم سنة 2018، سيتمحور برنامج عمل الحكومة في مجال التشغيل أساسا على اعتماد وتنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل والذي يرتكز حول 5 رافعات أساسية تهم: (1) دعم خلق مناصب الشغل (2) ملاءمة منظومة التربية والتكوين مع متطلبات سوق الشغل (3) تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة (4) تحسين اشتغال سوق الشغل وتطوير ظروف العمل و(5) دعم البعد الجهوي في التشغيل.

وفي هذا السياق، صادقت اللجنة الوزارية للتشغيل في اجتماعها المنعقد يوم الاثنين 28غشت 2017، على التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقة بوضع هذا المخطط الوطني الذي يرتكز على إحداث 5 مجموعات موضوعاتية ستعنى باقتراح تدابير جديدة لإنعاش التشغيل ، وتحسين التدابير الحالية.

3.1.III توسيع التغطية الصحية الأساسية وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية

تولي الحكومة أهمية خاصة للمجهودات الهادفة إلى تعزيز المنظومة الصحية في إطار مبادئ المساواة في الولوج إلى العلاجات و إلى تقوية الحكامة الجيدة.

وفي هذا الإطار، يتضمن البرنامج الحكومي للصحة أربعة محاور رئيسية هي: توسيع نطاق التغطية الصحية الأساسية وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية؛ وتقليص وفيات الامهات والأطفال وكذا تعبئة الموارد البشرية.

كذلك وقصد تعزيز المنظومة الصحية، تلتزم الحكومة بدعم الجهود التي تبذلها وزارة الصحة من خلال رفع الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع. حيث، ارتفعت الميزانية المخصصة لهذا القطاع ما بين 2008 و2017 من 8,14 مليار درهم إلى 14,3 مليار درهم.

وتضاف إلى ذلك، الاعتمادات المرصدة لمواكبة تفعيل نظام المساعدة الطبية وكذا منح دول مجلس التعاون الخليجي لتمويل مشاريع بناء المراكز الاستشفائية الجامعية.

1.3.1.III توسيع التغطية الصحية الأساسية

في هذا الإطار، تم القيام بمجموعة من التدابير وهي :

- إحداث نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض(AMO) لفائدة طلبة التعليم العالي العمومي والخاص، ويقدر عدد الطلبة المستهدفين بهذه التغطية ب288.000 طالب. وإلى غاية 15 شتنبر 2017، بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التكوين المهني المنخرطة في نظام التغطية الصحية للطلبة 628 مؤسسة، وبلغ عدد الطلبة المستفيدين 65.025 طالبا.
- المصادقة من طرف البرلمان بمجلسيه على مشروع القانون 15-98 بشأن نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذي يزاولون نشاطا خاصا ؛
- مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 16-63 المغير والمتمم للقانون رقم 00-65 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. ويهدف هذا القانون إلى توسيع التغطية الصحية الخاصة بأجراء القطاع العام المسير من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، لتشمل أباء وأمهات المؤمنين وإدراجهم من بين ذوي الحقوق وذلك في إطار التعميم الشامل لمنظومة التغطية الصحية الأساسية لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية.

2.3.1.III تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية

أكد البرنامج الحكومي أن الصحة هي أحد أهم محاور السياسة الاجتماعية للحكومة للفترة 2017-2021. ويهدف هذا البرنامج إلى رفع نسبة التغطية الصحية الأساسية من 60% حاليا إلى 90% من الساكنة في سنة 2021، و رفع نسبة الولوج للخدمات الصحية الأساسية إلى 100 في المائة من الساكنة، مقابل 60% حاليا و تقليص نسبة الوفيات لدى الرضع من 27 لكل 1 000 ولادة إلى 20 لكل 1 000 ولادة في أفق 2021.

- **أهم محاور مشروع الاستراتيجية القطاعية للفترة 2017-2021:**

يندرج مشروع الاستراتيجية القطاعية للصحة للفترة 2017-2021 في إطار التزام المملكة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030، خاصة الهدف 3 رقم المتعلق "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

وتتمحور حول ثلاثة محاور استراتيجية متكاملة ومندمجة :

- **المحور الأول: ترسيخ المكتسبات لمختلف الاستراتيجيات والاصلاحات التي تم تبنيها، خاصة التغطية الصحية الشاملة، تحسين الولوج للعلاجات وإصلاح منظومة الصحة العمومية.**

يهدف هذا المحور، من جهة، إلى توسيع التغطية الصحية الأساسية لتشمل المستقلين، وأصحاب المهن الحرة بالإضافة إلى ذوي حقوقهم (بلوغ تغطية تفوق 90% من الساكنة)، ومن جهة أخرى، تحسين الولوج إلى العلاجات المقدمة من طرف المستشفيات ومؤسسات العلاجات الصحية الأولية، وذلك عن طريق التمويل والحكامة الجيدة لنظام المساعدة الطبية راميد، تحسين الولوج للأدوية بالإضافة إلى تجهيز المراكز الصحية بالتجهيزات اللازمة، وترسيخ خدمات المراقبة الصحية على الحدود مع تقديم الدعم للمختبرات المرجعية في مجال الصحة العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن أجرأة الخريطة الصحية ستمكن من تقييم حقيقي لاحتياجات كل جهة من أجل ضمان تسيير معقلن للموارد المادية والبشرية.

- **المحور الثاني: تكريس برنامج "خدماتي"**

تهدف مقاربة "خدماتي" التي انطلقت سنة 2016 إلى تقديم خدمات معلوماتية وتوجيه المواطنين عبر الهاتف والانترنيت من أجل تحسين ظروف وجودة الاستقبال بالمستشفيات العمومية.

و عليه فإن هذا البرنامج يهدف إلى الرفع من نسبة مستعملي هذه الخدمات إلى 40% من الساكنة وكذا تحسين جودة الخدمات ونظام تدبير المواعيد. وفي نفس السياق سيتم تبني مقاربة جهوية لمعالجة شكايات المرتفقين.

- **المحور الثالث: تعبئة الموارد البشرية**

من المزمع اتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين وضعية العاملين في قطاع الصحة و تشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص لسد العجز في بعض الجهات وتعزيز مهارات مهنيي قطاع الصحة.

◄ **أهم المنجزات في القطاع الصحي للفترة 2012-2016:**

إن تنفيذ الاستراتيجية الصحية القطاعية 2012 - 2016 مكنت من تنفيذ الإجراءات الرئيسية التالية، التي يتم عرضها حسب المواضيع على النحو التالي:

- **توسيع وتأهيل عرض العلاجات الاستشفائية**

في إطار تنفيذ برنامج توسيع وتأهيل المستشفيات، تم إتمام وإنجاز مجموعة من المشاريع من أبرزها:

- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية بميزانية قدرها مليار درهم برسم سنة 2017؛
- تشغيل 3 مراكز استشفائية إقليمية بكل من الجديدة وخنيفرة وبنجرير، وكذا 6 مستشفيات للقرب بكل من امريرت وزاكورة والسعيدية وقلعة مكونة وبويزكارن وسوق السبت أولاد النمة؛
- بناء 12 دار للولادة و20 مركزا لتصفية الكلي و إتمام وتأهيل 7 مختبرات سريرية ؛
- اقتناء المعدات الطبية الحديثة و 4 أجهزة سكانير لفائدة المراكز الاستشفائية و تشغيل المركز الاستشفائي بوجدور ومصلحة المستعجلات بالمستشفى الإقليمي بالعيون؛

- **تحسين فرص الولوج للأدوية و المستحضرات الصيدلانية:**

في سياق تنفيذ السياسة الوطنية الدوائية، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تخفيض أثمنة أكثر من 3.600 دواء ومستلزم طبي، وخاصة تلك المتعلقة بمعالجة الأمراض الخطيرة والمزمنة.

- إضافة أزيد من 60 دواء لعلاج الأمراض المزمنة والمكلفة في لائحة الأدوية المعوض عنها؛
- وضع إطار قانوني لتنظيم مراقبة الجودة، وتتبع مسار ومعايير تصنيع المستلزمات الطبية؛
- تشجيع تصنيع الأدوية الخاصة بعلاج الأمراض المزمنة والمكلفة على المستوى الوطني ، و ذلك بالسماح بتصنيع الأدوية الجنيسة المضادة للفيروسات بما فيها مضاد التهاب الكبد الفيروسي س.

- **التكفل بالمستعجلات الطبية :**

تتعلق أهم الإنجازات في هذا الإطار :

- اقتناء 4 مروحيات طبية لخدمات النقل الطبي الاستعجالي ؛
- تشغيل 11 خدمة جهوية للمساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU) و16 مصلحة متنقلة للمستعجلات وللإنعاش الطبي (SMUR)؛
- اقتناء 393 وحدة للنقل الطبي الاستعجالي وتوزيعها على مختلف جهات المغرب، وإنشاء 58 وحدة طبية متنقلة.
- إعادة تنظيم وهيكلة التكفل بالمستعجلات الطبية الاستشفائية.

- **تعزيز الخدمات الصحية المتنقلة و دعم مخطط الصحة القروية :**

ومن أجل تعزيز توفير الرعاية الصحية في المناطق القروية، أنجزت عدة مشاريع، من أهمها إنشاء 43 مؤسسة و إنشاء 3 مراكز تشخيصية لمرض السل وأمراض الجهاز التنفسي وبناء 131 مسكنا للممرضين و 40 مسكنا للأطباء و تجديد وتوسيع 13 مؤسسة صحية للعلاجات الأولية.

أيضا، وفي إطار تنفيذ البرنامج السنوي للفرق الطبية المتنقلة، تم إنجاز 28.446 زيارة ميدانية خلال الفترة 2012-2015 مع توفير 3.382.779 خدمة صحية و القيام ب 3.554 زيارة ميدانية وتنظيم 90 قافلة طبية لفائدة 2.228.000 مستفيد من سكان العالم القروي في إطار عملية "رعاية" و تشغيل مستشفى متنقل في ثلاث مناطق قروية : الجماعة القروية بوميا (ميدلت)،الجماعة القروية الحوز و الجماعة القروية القباب (خنيفرة).

- **تقليص وفيات الأمهات و الأطفال حديثي الولادة** حيث بلغ عدد الوفيات أثناء الولادة 72,6 وفاة من 100.000 ولادة عوض 112 وفاة في كل 100.000 ولادة سنة 2010.

من أجل تسريع و ثيرة التقليص من معدل وفيات الأمهات و الأطفال حديثي الولادة تم تعزيز الاعفاء من الأداء بالنسبة للعلاجات المتعلقة بالولادات المفاجئة و المواليد الجدد ،وكذا إحداث وحدة جهوية تتكلف بحالات الحمل ذات الخطر الكبير و كذا توسيع برنامج الكشف عن مرض قصور الغدة الدرقية الخلقي بجهات الدار البيضاء سطات و فاس مكناس و مراكش آسفي.

- **التكفل بالصحة العقلية والنفسية :**

تم في هذا الإطار إنجاز مجموعة من المشاريع :

- تشغيل أربعة مستشفيات للطب النفسي بكل من وجدة وتطوان وطنجة وتيط مليل؛
- إطلاق عملية بناء ثلاث مستشفيات جهوية متخصصة في الطب النفسي بكل من قلعة السراغنة، أكادير والقنيطرة؛
- إحداث 13 مركزا لمعالجة الادمان و15 مصلحة مندمجة للطب النفسي في المستشفيات العمومية ،بالإضافة إلى 4 وحدات للطب النفسي للأطفال بالرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش. كما تم إحداث مرصد وطني لمحاربة الادمان بمستشفى الرازي بسلا.
- إنجاز المبادرة الطبية والانسانية "الكرامة" لفائدة 825 مريض.

- **الوقاية ومحاربة الامراض:**

في إطار مكافحة الامراض المعدية وغير المعدية و الحد من عبء هذه الأمراض تم اتخاذ مجموعة من التدابير التي همت :

- تحسين جودة التكفل بمرضى داء السل،
- العمل بالبرنامج الوطني للمراقبة و الوقاية من التهاب الكبد الفيروسي مع التكفل ب 1.760 من المرضى الحاملين لبطاقة **راميد** المصابين بالتهاب الكبد الفيروسي 'س'.
- التكفل السنوي بأكثر من 400.000 حالة جديدة من حالات العدوى المنقولة جنسيا؛
- العمل ببرنامج الكشف على داء السكري نوع 2 عند الأشخاص في حالة خطرة داخل مؤسسات العلاجات الصحية الأولية(500.000 شخص /السنة) ؛
- تتبع 651.939 حالة ارتفاع ضغط الدم الشرياني داخل مؤسسات العلاجات الصحية الأولية؛
- تنظيم 221 حملة للوقاية والتوعية في مجال صحة الفم و الأسنان لصالح 1.680.000 شخص ؛
- تعزيز الشراكة والتعاون فيما بين القطاعات في مجال الوقاية من الأمراض الغير المعدية؛

وستسعى الحكومة، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الصحية الجديدة للفترة 2017-2021، إلى ترسيخ ما تحقق من مكتسبات من خلال توفير عرض صحي ذو جودة و موزع بطريقة عادلة. وتتعلق الإجراءات الرئيسية المتوقع إنجازها برسم 2018 بما يلي:

- مواصلة تنفيذ مشاريع الاستثمار المتضمنة في الاتفاقيات الموقعة بحضور جلالة الملك والتي تهدف إلى تنمية مختلف مدن المملكة (الرباط والدار البيضاء ومراكش وطنجة والحسيمة والعيون وتطوان ، ...)؛

- استمرار تنفيذ برنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية مع مواكبة تعميم نظام المساعدة الطبية؛
- تعزيز توفير الرعاية الصحية وتحسين الولوج إلى العلاجات من خلال:

– توسيع و تأهيل المستشفيات الجامعية: بالإضافة إلى استكمال و تجهيز المستشفيات الجامعية الجديدة بطنجة وأكادير والمستشفى الجديد ابن سينا بتمويل من منح دول مجلس التعاون الخليجي، سيتم إطلاق دراسات وأشغال بناء المستشفى الجامعي الجديد بالعيون. ستكون لهذا الأخير سعة سريرية تقدر ب 500 سرير و 14 غرفة للعمليات الجراحية وستة "أقطاب امتياز"؛

– إنهاء العمليات المدرجة في إطار" برنامج المغرب الصحة3" و كذا بناء و إعادة بناء و تأهيل المستشفيات الاقليمية.

- تعزيز و توفير الأدوية والأجهزة الطبية لتحسين التكفل بالأمراض غير السارية، خاصة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية ؛
- دعم مختلف البرامج الصحية: الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب و الاستراتيجية المتنقلة ودعم برنامج الصحة القروية و اليقظة الصحية والوقاية من الأمراض ومكافحتها بالإضافة إلى تقديم خدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة(المسنين و ذوي الاعاقة) .
- تدبير الموارد البشرية: ترتكز أساسا الأهداف المحددة لسنة 2018 على تقليص التفاوتات بين الجهات والفوارق المجالية من حيث التأطير الطبي والشبه الطبي وتعزيز الموارد البشرية لضمان تشغيل المستشفيات المكتملة موضوع الالتزامات الجدية اتجاه الساكنة.

ستعرف سنة 2018 إحداث 4.000 منصب مالي لتعزيز الموارد البشرية للقطاع وذلك لضمان تشغيل المؤسسات الصحية المكتملة، ولسد الخصاص الناتج عن الاحالة على التقاعد مع ضمان توفير الموارد البشرية للمؤسسات العلاجات الصحية الأولية التي اغلقت أبوابها بسبب نقص الموارد البشرية.

و يندرج ذلك في إطار تعزيز المجهودات المبذولة لإحداث مناصب مالية سنويا لفائدة وزارة الصحة ومختلف المراكز الاستشفائية الجامعية، وذلك بهدف ضمان توفير رعاية أفضل لمصلحة المواطن وتحسين الخدمات الصحية على وجه الخصوص بالمناطق النائية والمعزولة. لهذا وخلال الفترة 2012-2017، تم إحداث 16.384 منصب شغل منها 11.818 منصب لوزارة الصحة وكذا 4.566 للمراكز الاستشفائية الجامعية.

4.1.III تسهيل الولوج إلى السكن اللائق

لقد جعل البرنامج الحكومي من بين أهدافه إنتاج 800.000 وحدة سكنية في أفق سنة 2021 وذلك بهدف تخفيض العجز المسجل في السكن إلى 200.000 وحدة مقابل400.000 وحدة حاليا.

و يشكل هذا الهدف استمرارية للجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال، حيث مكنت السياسات العمومية و المنتوجات السكنية المحدثة من تقليص العجز السكني من 840.000 وحدة سنة 2011 إلى 400.000 وحدة حاليا.

ولقد تمت الاستجابة لإشكالية تقليص العجز في السكن من خلال:

◄ **القضاء على السكن غير اللائق وتحسين إطار عيش الأسر المعوزة**

تهدف البرامج الحكومية المتبعة في مجال السكن إلى تقليص مظاهر الإقصاء الاجتماعي بالأحياء الهامشية، وتحسين الولوج لخدمات القرب والتجهيزات العمومية و المساهمة في جعل المدن فضاءات للتماسك و الاندماج الحضريين و الارتقاء الفردي و الجماعي.

و يتعلق الأمر أساسا ببرنامج مدن بدون صفيح، و برنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط، وبرنامج إعادة هيكلة أحياء السكن غير القانوني و التأهيل الحضري.

و من أجل معرفة أعمق لأثر هذه البرامج على ظروف عيش الأسر المستفيدة، تم إنجاز دراسات تقييمية مكنت من إبراز عدة نتائج:

- مكن برنامج "مدن بدون صفيح" المستفيدين من التوفر على إطار جديد للعيش الكريم يضمن لهم الاستقرار في المساكن التي تم امتلاكها. حيث أن 97,5% من الأسر المستفيدة عبرت عن شعورها بالاستقرار في المساكن التي وفرها لهم هذا البرنامج؛
- تم ربط المساكن المنجزة بشبكة الماء الصالح للشرب بنسبة 85,5% و الكهرباء بنسبة 93,4% و الصرف الصحي بنسبة 92,8%، كما استفادت الساكنة من خدمة جمع النفايات المنزلية بنسبة 92,7%. و قد عبرت الأسر عن نسب عالية من الرضى بالنسبة للتجهيزات و الخدمات الأساسية (87% في ما يخص الماء الصالح للشرب و 72,5% بالنسبة لخدمة جمع النفايات المنزلية)؛
- تم تسجيل انخفاض نسبة الفقر مقارنة مع الوضعية التي كانت تعيش فيها الأسر في مدن الصفيح من 48,7% إلى 28,3%.
- في ما يخص الولوج إلى التعليم، تم تسجيل نسبة عالية من التردد على المدرسة أو مركز التكوين المهني تجاوزت 96% بالنسبة للأطفال و الشباب من 5 إلى 14 سنة.

◄ **تنويع العرض السكني لإرضاء كافة الشرائح الاجتماعية**

تنصب جهود الحكومة نحو وضع آليات متحكم فيها تمكن من إنعاش العرض، كالإعفاءات الضريبية في حالة السكن الاجتماعي تحديد شروط الولوج ومدة صلاحية الإجراءات والمواصفات التقنية وخصوصا ثمن تفويت السكن. ويتعلق الأمر بالمنتوجات التالية:

- **برنامج السكن الاجتماعي ب 250.000 درهم** : تم في إطار هذا البرنامج، و إلى متم ماي من سنة 2017، التوقيع على 1.049 اتفاقية لإنجاز 1.595.770 وحدة سكنية، يقوم القطاع الخاص بإنجاز 80 % منها. و قد تم الشروع في إنجاز الاشغال على مستوى 686 مشروعا تضم 475.075 وحدة سكنية. بالإضافة إلى ذلك، وخلال نفس الفترة، حصلت 316.220 وحدة سكنية على شهادة المطابقة.

- **برنامج السكن الاجتماعي منخفض التكلفة (140.000 درهم) :** منذ سنة 2008 وإلى غاية متم شهر ماي من سنة 2017، تم الشروع في إنجاز 52.644 وحدة سكنية منخفضة التكلفة حصلت 21.614 وحدة سكنية منها على شهادة المطابقة.

- **برنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة:** منذ إعطاء انطلاقة هذا البرنامج، تمت المصادقة على 23 اتفاقية من أجل إنجاز 8.605 وحدة سكنية. كما تم التوقيع على اتفاقيتي إطار مع الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين من أجل توفير 20.000 وحدة سكنية ومع مجموعة التهيئة العمران من أجل إنجاز 3.680 وحدة سكنية.

بالإضافة إلى ذلك، ومنذ تبني سياسة المدينة سنة 2013 وإلى حدود غشت من سنة 2017، تم التوقيع على 145 اتفاقية بتكلفة إجمالية تناهز 56,32 مليار درهم تساهم الدولة في تمويلها بحوالي 14,61 مليار درهم، أي ما يناهز 26%. واستهدف التدخل الحكومي المستويات الثلاث التالية:

- **مستوى الحي أو مجموعة من الأحياء:** تم التوقيع على 30 اتفاقية بتكلفة إجمالية تناهز 5,64 مليار درهم تساهم الدولة في تمويلها بحوالي 3,57 مليار درهم، أي ما يناهز 63 %.

وتتمثل طبيعة التدخل في إنجاز شبكة الطرق، تهيئة الفضاءات الخضراء والساحات العمومية، وكذا بناء مراكز ثقافية للقرب ومراكز متعددة الخدمات للتشغيل والتوجيه المهني.

- **مستوى المدن والمدن الجديدة والمراكز الحضرية:** تمت المصادقة على 82 اتفاقية بتكلفة إجمالية تناهز45,31 مليار درهم تمولها الدولة بحوالي 8,92 مليار درهم.

ويتعلق الأمر بتحسين الإطار العام للمدينة وتهيئة الشوارع والطرق المهيكلة والساحات العمومية والفضاءات الخضراء والأنسجة العتيقة.

- **مستوى المراكز الصاعدة:** تم التوقيع على 33 اتفاقية بتكلفة إجمالية تناهز5,39 مليار درهم تساهم الدولة في تمويلها ب 2,12 مليار درهم، أي ما يناهز 39 %.

وتتنوع هذه المشاريع بين التأهيل الحضري وإنجاز الطرق و تهيئة الساحات والفضاءات الخضراء وإنجاز التجهيزات السوسيو-ثقافية للقرب والربط بين المدن المجاورة.

III.5.1.1 الحد من الفوارق الترابية والاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر

تشكل محاربة الفقر والهشاشة في الوسطين الحضري والقروي وتعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية أولوية بالنسبة للحكومة التي ستعمل على توطيد الجهود المبذولة، في هذا الإطار، خلال السنوات الأخيرة.

وهكذا، ستحرص الحكومة، خلال سنة 2018، على تسريع تنفيذ البرنامج الملكي لتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية في الوسط القروي ومواصلة تنفيذ عمليات وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا العمليات والبرامج التي يتم تمويلها في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

ومن جهة أخرى ومن أجل ضمان فعالية الدعم المباشر لفائدة الطبقات الفقيرة والهشة، ستعمل الحكومة على وضع قاعدة معطيات موحدة للسكان. وفي هذا الإطار، يهدف مشروع تحديد الهوية واستهداف نظم الحماية

الاجتماعية إلى تحسين ولوج السكان القاطنين بالمغرب إلى نظام معلوماتي لتحديد الهوية، وكذا إصلاح النظام الوطني لاستهداف نظم الحماية الاجتماعية.

وهكذا، يتعلق المشروع بتطوير السجل الوطني للسكان باعتماد رقم فريد للتعريف وسجل اجتماعي موحد سيكون مدخلا لتسجيل الأفراد والأسر في مختلف البرامج الاجتماعية.

1.5.1.III تسريع تفعيل البرنامج الملكي لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي

طبقا التوجيهات الملكية السامية، قامت الحكومة خلال سنة 2015 بإعداد برنامج لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي.

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق القروية ومناطق الجبال وفك العزلة عليها عبر بناء الطرق والمسالك ومنشآت العبور وتحسين الاستفادة من خدمات الكهرباء والماء الصالح للشرب وكذا بنيات الصحة والتعليم.

وترتكز حكامة هذا البرنامج على الإطار المؤسساتي الذي حددته الاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية والمتمثل في إحداث اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي و المناطق الجبلية التي يتراسها السيد الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية القروية واللجن الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي يترأسها السادة الولاة.

تبلغ الميزانية الإجمالية لهذا البرنامج حوالي 50 مليار درهم على مدى سبع سنوات. ويتضمن هذا الغلاف المالي المساهمات المالية لمختلف الشركاء : المجالس الجهوية (20 مليار درهم)، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (4,1 مليار درهم)، صندوق التنمية القروية ومناطق الجبال (10,5 مليار درهم)، الوزارة المكلفة بالفلاحة والتنمية القروية (1 مليار درهم)، الوزارة المكلفة بالتجهيز (8 ملايير درهم)، وزارة الصحة (1,03 مليار درهم)، الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية (2,77 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2,56 مليار درهم).

وقد تم إعداد البرامج الجهوية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي منذ مارس 2017 تبعا للاجتماعات المنعقدة، على المستوى الجهوي، بين اللجنة الوطنية المكونة من وزارتي الفلاحة والداخلية واللجن الجهوية وذلك لتوضيح الإطار المؤسساتي والميزانياتي لإعداد المخططات الجهوية.

و في هذا الصدد، تم إعداد وتوقيع رسالة تأطير خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 2 يونيو 2017 بوزارة الداخلية بحضور السادة الوزراء المعنيين، وذلك لتقديم التوضيحات الجوهرية و المسطرية المتعلقة بهذا البرنامج.

كما تم التوقيع بتاريخ 28 يوليو 2017، على المحاضر المتعلقة بمخططات العمل الخاصة بسنة 2017 والتي تم حصرها خلال الاجتماعات المنعقدة من 10 إلى 24 يوليو 2017 بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بين اللجنة الوطنية واللجن الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية .

يقدر الغلاف المالي الذي يتطلبه إنجاز المشاريع المسجلة في إطار برنامج العمل لسنة 2017 ب 8,31 مليار درهم، موزعة بين صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية بحصة 3,46 مليار درهم (تشمل الموارد الذاتية لهذا

الصندوق ومساهمات القطاعات المعنية) والمجالس الجهوية ب 3,47 مليار درهم والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ب 909 مليون درهم والمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب ب 446 مليون درهم.

و يتضمن البرنامج الممول من قبل صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية برسم سنة 2017 ما يلي:

- بناء وإصلاح ما يقارب 2850 كم من الطرق والمسالك القروية مع المنشآت الفنية المتعلقة بها بمبلغ 2,75 مليار درهم؛
- تزويد بالماء الصالح للشرب 330 دوارا يقع في 49 جماعة قروية موزعة على 12 إقليم بغلاف مالي يبلغ 55 مليون درهم؛
- ربط بالكهرباء 47 دوارا يقع في 12 جماعة قروية موزعة على 7 أقاليم بمبلغ 59 مليون درهم؛
- إعادة تأهيل مؤسسات التعليم على مستوى 340 جماعة قروية موزعة على 48 إقليم بغلاف مالي يقدر ب 435 مليون درهم؛
- إعادة تأهيل مراكز الصحة على مستوى 208 جماعة قروية موزعة على 64 إقليم بمبلغ مالي يصل إلى 160 مليون درهم.

و قد تم الشروع في هذا البرنامج بتعبئة 348 مليون درهم لفائدة الوحدات المكلفة بإنجاز المشاريع بتاريخ 10 غشت 2017 وإعداد شطر ثاني بمبلغ 797 مليون درهم.

كما تواصل الحكومة تنفيذ برامج الكهربة القروية وبرامج التزويد بالمياه الصالحة للشرب وكذا برامج الطرق القروية الرامية إلى الحد من النقص الذي يعاني منه سكان المناطق القروية والجبلية:

- **برنامج الكهربة القروية الشاملة**

منذ إعطاء انطلاقته سنة 1996 وإلى نهاية سنة 2016، مكن برنامج الكهربة القروية الشاملة من الربط بالشبكة الكهربائية لفائدة 39.445 قرية مانحا بذلك 2.099.675 أسرة إمكانية الولوج إلى الكهرباء، وكذا تجهيز 51.559 أسرة بمعدات ضوئية فردية، وبالتالي تم تحسين معدل الكهربة القروية لينتقل من 18% نهاية سنة 1995 إلى 99,43% بنهاية سنة 2016. وقد بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة عند متم سنة 2016 حوالي 23.100 مليون درهم. كما بلغ معدل الكهربة القروية 99,47% سنة 2017.

يهم برنامج الكهربة القروية في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2017 و2019 كهربة 2.100 قرية تضم 52.470 أسرة، مما سيمكن من رفع معدل الكهربة القروية إلى 99,93 %بحلول سنة 2019.

- **برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة الساكنة القروية**

بلغت نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب في العالم القروي نسبة 96% في نهاية 2016 مقابل 95% في نهاية سنة 2015. وتميزت سنة 2017 بمواصلة هذا البرنامج من خلال دعم من ميزانية الدولة بقيمة 150 مليون درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وذلك بهدف بلوغ نسبة الولوج تصل إلى 96,5%.

- **البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية**

على غرار البرنامج الوطني الأول للطرق القروية، وضع البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية هدفا رئيسيا يتمثل في الرفع من نسبة ولوج الساكنة القروية للطرق، ولا سيما في الأقاليم الأكثر هاشاشة.

وقد تم تحقيق أهداف هذا البرنامج وذلك من خلال المؤشرات الرئيسية التالية:

- تم إنجاز 15.028 كم (96%) من 15.560 كم المستهدفة؛
- وصل معدل الولوج للطرق إلى 79,3% وسيصل تقريبا إلى النسبة المستهدفة البالغة 80% بعد الانتهاء من العمليات التي توجد قيد الإنجاز؛
- بلغ عدد الساكنة القروية المستفيدة 2,974 مليون نسمة، ويبلغ مجموع الساكنة المستهدفة 3 ملايين نسمة.

2.5.1.III مواصلة تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

واصلت الحكومة تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للساكنة الفقيرة و المعوزة و محاربة الإقصاء الاجتماعي و الاقتصادي و ذلك في إطار الحكامة المحلية الجيدة.

و لقد تم تنفيذ هذه المبادرة عبر أربعة برامج و هي : (أ) محاربة الفقر بالوسط القروي و (ب) محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري و (ج) محاربة الهشاشة و (د) البرنامج الأفقي الهادف إلى مواكبة الفاعلين في التنمية البشرية عن طريق دعم أنشطة التكوين و تعزيز الكفاءات و التواصل.

أما المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2011-2015)، فتميزت بالاحتفاظ بالبرامج الأربعة المذكورة سابقا، واعتماد برنامج طموح جديد مخصص ل"التأهيل الترابي" لفائدة ساكنة المناطق الجبلية.

مكن تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال برامجها الأربع في الفترة 2005-2016، من إنجاز ما يناهز44.477 مشروعا منها 8.800 مشروعا مدرا للدخل و12.777 نشاطا باستثمار إجمالي بلغ 34,5 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة ب 20,74 مليار درهم أي بأثر رافع يبلغ 40%. أما العدد الإجمالي للمستفيدين من هذه المشاريع فقد بلغ 10,4 مليون شخص.

في إطار الأنشطة المدرة للدخل فقد تم إطلاق 8.800 نشاط مدرا للدخل بمبلغ إجمالي يقدر ب 2,7 مليار درهم لفائدة 132.000 مستفيد.

أما بالنسبة لبرنامج التأهيل الترابي، والذي تتجاوز كلفته أكثر من 5 ملايير درهم، فتتجلى الإنجازات المسجلة منذ انطلاقته سنة 2011 إلى نهاية سنة 2016 كالتالي:

- بناء 239 سكن وظيفي للأطر الطبية و 6 مستوصفات و تشغيل 48 مركز صحي واقتناء 48 سيارة إسعاف؛
- بناء 2.707 سكن وظيفي لأساتذة التربية الوطنية؛

- فك العزلة عن العالم القروي عبر تهيئة 2.173 كلم من الطرق والمسالك و بناء 44 معبر وكهربة 2.419 دوار و ربط 220 دوارا بالمياه الصالحة للشرب و كذا إنجاز 653 مشروعا متعلقا بنقط المياه.

3.5.1.III مواصلة الأنشطة الممولة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي:

يساهم هذا الصندوق في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية (راميد)، وبدعم اللأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبدعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي وكذا بالدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة.

تميزت سنة 2016 بانخراط صندوق دعم التماسك الاجتماعي في مقاربة النوع الإجتماعي وذلك لكون الحصة الكبرى من نفقات هذا الصندوق خصصت للبرامج المتعلقة بالتنمية البشرية و الاجتماعية.

وقد اعتمد الصندوق في إدراجه لمقاربة النوع الاجتماعي على تحديد حسب نوعية الفئات المستفيدة من البرامج الممولة في إطاره والمتمثلة في النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة.

ساهم صندوق دعم التماسك الاجتماعي و الذي تبلغ مداخيله، إلى غاية منتصف سنة 2017، 9,47 مليار درهم في تمويل البرامج التالية:

- **برنامج نظام المساعدة الطبية (راميد)**

إلى غاية نهاية شهر غشت 2017، مكن تعميم نظام المساعدة الطبية على مجموع التراب الوطني، من تسجيل ما يناهز 11,46 مليون مستفيد منهم 52% من النساء (تسجيل 4,6 مليون أسرة) مما يفوق التوقعات بخصوص الفئة المستهدفة من هذا النظام.

و برسم سنة 2014، استفادت وزارة الصحة من اعتمادات مالية مهمة بلغت 1,2 مليار درهم، و التي تم رصدها في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" المخصصة للمساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتعميم نظام المساعدة الطبية، كما تم رصد مبلغ 1,34 مليار درهم برسم سنة 2015 لفائدة هذه الوزارة منها 800 مليون درهم للحساب المرصد لأمور خصوصية " الحساب الخاص بالصيدلية المركزية" لاقتناء الأدوية والمستلزمات الطبية و 548 مليون درهم لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية والوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

وبرسم سنة 2016، استفادت وزارة الصحة من تحويلات مالية مهمة بلغت 1,02 مليار درهم، لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية و الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

- **برنامج تيسير**

سيبلغ عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2017-2018 حوالي 736.380 تلميذا منهم 46% تلميذة مستفيدة عوض 716.350 تلميذا خلال السنة الدراسية 2016-2017.

و في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" يتم سنويا رصد مبلغ قدره 500 مليون درهم لفائدة هذا البرنامج.

◄ **المبادرة الملكية (مليون محفظة)**

سيصل عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2017-2018 حوالي 4,26 مليون تلميذ منهم 47% تلميذة عوض 4,02 تلميذ برسم السنة الدراسية 2016-2017.

و برسم سنة 2014، استفاد هذا البرنامج في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" من اعتمادات مالية مهمة بلغت 200 مليون درهم و 100 مليون درهم تم رصدها برسم سنة 2015 و 667 مليون درهم برسم سنة 2016 منها 250 مليون درهم تم رصدها لفائدة صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار اتفاقية شراكة موقعة خلال شهر غشت 2016 بين مجموعة من الأطراف المعنية من جهة و وزارة الداخلية الممثلة في التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل إنجاز برنامج "المبادرة الملكية مليون محفظة". و قد تم رصد مبلغ 250 مليون درهم برسم سنة 2017 لفائدة هذا الصندوق.

◄ **برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة**

تتلخص الإنجازات المحققة إلى متم شهر يونيو 2017، في إطار البرامج المدعمة من صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، فيما يلي:

- منح إعانات تقنية و معدات تقويمية و طبية لفائدة 7.800 شخص منهم 3.200 مستفيدة (11,67 مليون درهم)؛
- تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة لفائدة 10.927 منهم 4.000 فتاة (110,37 مليون درهم)؛
- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمقاولات الصغيرة جدا لفائدة 479 مستفيد من بينهم 158 مستفيدة (20,78 مليون درهم).

◄ **برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة**

مكن هذا البرنامج، إلى غاية 04 غشت2017، من استفادة 72.662 أرملة. ومنذ انطلاقة هذا البرنامج، تم دفع مبلغ 815,3 مليون درهم لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين المكلف بتدبير هذا البرنامج (منها 334,3 مليون درهم تم رصدها إلى نهاية شهر شتنبر من سنة 2017).

4.5.1.III صندوق التكافل العائلي

منذ انطلاقة صندوق التكافل العائلي سنة 2011 وحتى نهاية ماي 2017، نفذ هذا الصندوق 14.760 قرار قضائي بغلاف مالي قدره 150 مليون درهم عبر صندوق الإيداع والتدبير بصفته الهيئة المسؤولة عن تدبير الاعتمادات المتعلقة بعمليات الصندوق.

وبغية تدبير أحسن لصندوق التكافل العائلي وتبسيط المساطر المتعلقة بالاستفادة من خدماته، تم التوقيع سنة 2017 على قرار مشترك لوزيري العدل والاقتصاد والمالية بهدف تيسير تدبير الصندوق.

وفي هذا الصدد، سيتم تعزيز التواصل مع الفئات المعنية بخدمات صندوق التكافل العائلي.

5.5.1.III تعزيز الاقتصاد الاجتماعي

تهدف إجراءات الحكومة في هذا القطاع إلى تعزيز وملاءمة الإجراءات العامة لتسهيل انبثاق اقتصاد اجتماعي من خلال تنزيل ترابي قائم على استغلال معقلن وتثمين الثروة والإمكانات المحلية للمساهمة في محاربة الفقر والهشاشة والتهميش.

وقد مكنت الجهود المبذولة في هذا المجال من تنمية النسيج التعاوني المكون من 16.000 تعاونية مقابل 5.000 تعاونية سنة 2004.

كما مكن دخول حيز التنفيذ القانون رقم 16-112 المتعلق بالتعاونيات سنة 2016 ، من إعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كما يدل على ذلك عدد طلبات إحداث التعاونيات الذي بلغ 11.000 طلب عند متم شهر يوليوز 2017.

من جهة أخرى، بلغ عند متم يوليو 2017، عدد الجمعيات التي تنشط في مجال الاقتصاد الاجتماعي، 120.000 جمعية مقابل 45.000 سنة 2009.

وستتسم سنة 2018 على الخصوص ب:

- تنظيم النسخة السابعة للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي وكذا المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي ؛
- المساهمة في المشاريع التي انطلقت بالشراكة مع الهيئات تحت الوصاية وتنفيذ اتفاقات الشراكة المتعلقة بتنفيذ برنامج النهوض بالخطة الجهوية للتنمية والاقتصاد الاجتماعي لجهة الرباط - سلا – القنيطرة مع الهيئات تحت الوصاية.

6.5.1.III البرنامج الثاني لمؤسسة تحدي الألفية

تقدر الميزانية الممنوحة من برنامج تحدي الألفية الثاني، الموقع في 30 نوفمبر 2015 بين الحكومة المغربية ومؤسسة تحدي الألفية، ب 450 مليون دولار أمريكي مخصصة لتمويل مشروعين رئيسيين هما: "التربية والتكوين لتحسين قابلية التشغيل" و" إنتاجية الوعاء العقاري ". ويضاف إلى هذه الميزانية مساهمة الحكومة المغربية بما يناهز 83,5 مليون دولار أمريكي، أي ما يقرب من 19% من مبلغ البرنامج.

بالإضافة إلى توقيع الحكومة على "اتفاق تنفيذ البرنامج" في 24 مايو 2017، الذي يحدد الاجراءات المتعلقة بتنفيذ التزامات الأطراف ومخطط تنفيذ البرنامج وشروط صرف أموال برنامج تحدي الألفية، شهدت سنة 2017 تقدما كبيرا في إعداد وتنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة التالية:

- **برنامج "التربية والتكوين لتحسين قابلية التشغيل"**

يهدف برنامج "التربية والتكوين لتحسين قابلية التشغيل" إلى تحسين جودة التعليم الثانوي والتكوين المهني وملائمتهما مع حاجيات القطاع المنتج من خلال تنفيذ ثلاثة أنشطة:

- **التعليم الثانوي**

يستفيد هذا النشاط من ميزانية تقدر ب 112,6 مليون دولار، ويشمل ثلاثة عناصر أساسية: (1) تنفيذ نموذج مندمج لتحسين مؤسسات التعليم الثانوي، سيتم تطبيقه في نحو 100 ثانوية موزعة على ثلاث جهات، (2) تعزيز نظام تقييم المكتسبات المدرسية ونظام المعلومات "مسار"، و(3) تطوير مقاربة جديدة لصيانة البنى التحتية والتجهيزات المدرسية. ويوجد هذا النشاط حاليا في مرحلة إعداد متقدم حيث يرتكز في تنفيذه على العديد من المساعدات التقنية وكذا إبرام اتفاقيات تنفيذ مع وحدات تدبير المشروع التابعة للقطاع المكلف بالتربية الوطنية.

- **التكوين المهني**

يتمحور هذا النشاط، الذي يتوفر على ميزانية قدرها 80.42 مليون دولار، حول مكونين : (1) إحداث صندوق مخصص لتمويل مراكز جديدة أو إعادة تأهيل مراكز التكوين المهني القائمة في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص، (2) ودعم تفعيل إصلاح التكوين المهني.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى إعداد الجزء الأول من دليل المساطر لتدبير صندوق التكوين المهني المسمى "شراكة"، والإعداد لأشغال إطلاق طلبات المشاريع المتعلقة به، وكذا تعبئة مساعدة تقنية لدعم أجرأة إصلاح التكوين المهني.

- **التشغيل**

يشمل هذا النشاط، الذي تبلغ ميزانيته 27 مليون دولار، مكونين اثنين: (1) دعم أجرأة نظام مندمج لرصد سوق الشغل، (2) إنعاش التشغيل المدمج للشباب العاطلين والنساء في وضعية هشة في سوق الشغل، ودعم تقييم أثر سياسات التشغيل وسوق الشغل، ودعم تعزيز المساواة بين الجنسين في الوسط المهني. وقد تمت تعبئة عدد من الخبراء من أجل إعداد تصور وتنفيذ هذا النشاط وكذا إطلاق إعداد دليل للمساطر لدعم تقييم أثر سياسات التشغيل وسوق الشغل .

◄ **مشروع "إنتاجية الوعاء العقاري"**

يهدف هذا المشروع إلى تحسين حكامة وإنتاجية الوعاء العقاري القروي والصناعي للاستجابة لاحتياجات المقاولين وتعزيز جاذبيته للاستثمار من خلال تنفيذ ثلاثة أنشطة:

- **الوعاء العقاري الصناعي**

يهم هذا النشاط الذي تقدر ميزانيته ب 127 مليون دولار، تنفيذ ثلاثة مكونات: (1) إنشاء مركز للخبرة من أجل تنمية الوعاء العقاري الصناعي، (2) تصميم نموذج جديد لتنمية المجمعات الصناعية وتنشيط المناطق الصناعية القائمة، مع إعطاء الأفضلية الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات الموجهة نحو السوق، (3) إحداث صندوق المناطق الصناعية المستدامة (FONZID) لدعم مشاريع من شأنها أن تحسن الحكامة واستدامة المناطق الصناعية القائمة أو الجديدة.

وفيما يتعلق بالتقدم الذي تم إحرازه في هذا النشاط، تجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار ثلاثة مواقع نموذجية (بوزنيقة وحد السوالم وساحل الخيايطة) لاستيعاب مشاريع تنشيط وإحداث مناطق صناعية وكذا إطلاق أشغال إعداد دليل مساطر لصندوق (FONZID).

- **الوعاء العقاري القروي**

يهدف هذا النشاط الذي تقدر ميزانيته ب 33 مليون دولار، إلى تطوير مسطرة جديدة ومقننة ومبسطة لتمليك الأراضي الجماعية الواقعة في نطاق المناطق المسقية. وسيتم تنفيذ هذه المسطرة المجودة، بشكل تجريبي، على مساحة 46 ألف هكتار من الأراضي الجماعية الواقعة في نطاق الري بالغرب. ولإعداد هذه العملية تم إطلاق عملية جمع المعلومات عن طريق اختيار استشاري خاص للدعم التقني لإعداد هذا المكون.

- **الحكامة**

تبلغ الميزانية المخصصة لهذا النشاط 10,5 ملايين دولار. وسيتمكن هذا النشاط من دعم الحكومة في مجال (1) إعداد استراتيجية وطنية للعقار وبرنامج عمل لتنفيذها وفق مقاربة تشاركية تعزز البحث عن التوافق وتملك هذه الاستراتيجية من طرف كل الفاعلين (2) وتنفيذ الإجراءات الاستعجالية لبرنامج العمل.

وتجري حاليا المشاورات المتعلقة بالمساعدة التقنية من أجل تصميم وإعداد وتنفيذ الحوار حول العقار والاستراتيجية الوطنية للعقار وبرنامج عملها.

6.1.III الإدماج الاجتماعي للشباب والسكان في وضعية هشة، وتعزيز المرأة ومواكبة مغاربة العالم

1.6.1.III الإدماج الاجتماعي للشباب

تهدف هذه الاستراتيجية الحكومية إلى جعل تأطير الشباب والطفولة أداة فعالة للتنمية البشرية، من خلال محتوى تعليمي يمكن الأطفال والشباب من تعلم ثقافة المواطنة والانفتاح على القيم العالمية.

وبالتالي، تعمل الحكومة على تعزيز وتحسين الخدمات العمومية لصالح الشباب والأطفال والمرأة، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان تمتع جميع الشباب والشابات في المغرب بالمهارات والفرص اللازمة للانتقال بنجاح إلى مرحلة الرشد من خلال التعليم الجيد، والحصول على عمل لائق، وخدمات صحية جيدة والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

في إطار هذه الاستراتيجية، تم إنجاز العديد من المشاريع شملت إنشاء عدة مراكز للشباب، وتهييئ وتجهيز المؤسسات السوسيو- تعليمية (روض الأطفال، دور المرأة، دور الشباب، مراكز استقبال الشباب...).

وبرسم سنة 2018، تتعلق أهم العمليات المرتقبة بتفعيل إحداث المجلس الاستشاري للشباب العمل الجمعوي وتشييد البنى التحتية لفائدة الشباب وتعزيز الأنشطة بين الثقافات وتأهيل المؤسسات السوسيو- تعليمية وتقوية العمليات والأنشطة التعليمية الأساسية للطفولة المبكرة.

2.6.1.III المرأة والأسرة والطفولة والمسنين

في هذا المجال، ومنذ بداية ولاية الحكومة السابقة 2012-2016، تمت بلورة سياسات عمومية مندمجة بشراكة مع مجموعة من القطاعات الحكومية مع اعتماد أهداف وبرنامج عمل واضحة، و يتعلق الأمر أساسا ب:

- الخطة الحكومية للمساواة إكرام التي تشكل محطة التقاء مختلف المبادرات لتعزيز المساواة وإدماج حقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية. و بعد القيام بعملية تقييم للخطة الأولى، تم إعطاء الانطلاقة للخطة الحكومية للمساواة الثانية (إكرام 2) للفترة 2017-2021 ؛
- السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب التي تهدف إلى وضع التدابير والبرامج والأنشطة الهادفة إلى منع كافة أشكال الإهمال، والاعتداء، والاستغلال والعنف ضد الأطفال، والوقاية منها، واتخاذ التدابير من أجل التكفل والإدماج ؛
- السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة الهادفة إلى إنجاز خطة عمل حكومية مرتبطة في هذا المجال.

وبالتالي تميزت سنة 2017 بالعديد من الإنجازات، نذكر منها:

- **في مجال المرأة:** تم إعداد الخطة الحكومية للمساواة الثانية (إكرام 2)، وفقا لمقاربة تشاركية.

كما شهدت سنة 2017 مواصلة تنزيل برامج عمل المرصد الوطني للعنف ضد النساء والمرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام وكذا وضع دفتر التحملات لتفعيل 40 فضاء متعدد الوظائف للمرأة (EMF) في مختلف مناطق المملكة وذلك بالتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني.

كما تم إطلاق النسخة الثالثة من جائزة تميز للمرأة المغربية من أجل تشجيع المبادرات النسائية.

- **في مجال الأشخاص المسنين:** تم تتبع مشروع تأهيل خمس مؤسسات للرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، وتحسين نوعية التكفل بهذه الفئة من خلال إعداد دفتر للتحملات. كما تم القيام بحملة وطنية بشأن التضامن ما بين الأجيال سنة 2017، وكذا إنجاز دراسة حول المسنين بشراكة مع المرصد الوطني لحقوق الإنسان.
- **وفي مجال حماية الطفل:** واصلت الحكومة تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب وتفعيل مخططها الوطني من خلال إطلاق برنامج لإعادة تأهيل وتموقع وحدات حماية الطفولة، بشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني، وكذا توحيد الهياكل والممارسات من أجل إعداد إطار مرجعي للوظائف والكفاءات في ميدان حماية الطفولة، وتعزيز المعايير الاجتماعية لحماية الطفولة.
- **وفيما يتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة:** وضعت الحكومة مشروع خطة عمل حكومية تشمل عدة مشاريع مهيكلة، بما في ذلك إعداد نظام لتقييم الإعاقة، وإرساء نظام للمعلومات حول الإعاقة و إعداد مخططات إقليمية للإعاقة. كما شرعت الحكومة في ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي عبر إعداد نصوص تنظيمية تطبيقية خاصة بالقانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

- **في مجال الأسرة:** تم القيام بإنجاز دراسة متعلقة بمرور عشر سنوات من تطبيق مدونة الأسرة ومواكبة مراكز الوساطة الأسرية من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال تقوية قدرات الموارد البشرية.
- **في ميدان التنمية الاجتماعية:** شرعت الحكومة، بإصلاح قطاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال إعداد مشروع القانون رقم 15-65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ومشروع قانون المتعلق بالعمال الاجتماعيين. كما قامت الحكومة بتقوية قدرات الفاعلين الجمعويين ودعم وتشجيع المبادرات في ميدان التنمية الاجتماعية من خلال التوقيع على اتفاقيات مع مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

بالنسبة لسنة 2018، تتلخص أهم الإجراءات المزمع القيام بها كالتالي:

- **في مجال المرأة**، ستقوم الحكومة بالسهر على تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة (إكرام 2) بشراكة مع القطاعات المعنية.
- **بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة**، ستسهر الحكومة على تنفيذ مجموعة من الإجراءات منها:

  - وضع الأسس المتعلقة بالإحصائيات في مجال تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والقيام بدراسة جدوى لإحداث نظام معلومات حول الإعاقة؛
  - ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني و كذا القيام بتشخيص من أجل اعتماد أفضل الممارسات؛
  - وضع نظام لتقييم الإعاقة وتقوية الشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال الاعاقة؛

- **بالنسبة للأشخاص المسنين**، ستضع الحكومة سياسة عمومية لهذه الفئة، وستقوم بمواكبة ودعم وتفعيل المرصد الوطني للأشخاص المسنين، وبوضع نظام للمعلومات من أجل جمع وتحليل المعطيات المتعلقة بهذه الفئة.
- **في مجال حماية الطفل**، ستضع الحكومة عدة برامج، منها برنامج "يقظة" لمكافحة تشغيل الخادمات الصغيرات، برنامج "مواكبة" لمرافقة أطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد 18 سنة، البرنامج الوطني لمدن بدون أطفال شوارع، والبرنامج الوطني لحماية الأطفال على شبكة الإنترنت (برنامج السلامة الإلكترونية).
- **في مجال الهندسة والتنمية الاجتماعية**، ستضع الحكومة استراتيجية للعمل الاجتماعي، كما ستقوم أيضا بإجراء دراسة لتبسيط والتدبير اللامادي لعملية فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وستقوم بحملات إعلامية وتوعوية من أجل ملائمة هذه المؤسسات مع الإطار التنظيمي والتشريعي الجديد.
- **وفي مجال الأسرة**، ستواصل الحكومة دعم مراكز الوساطة الأسرية عن طريق تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتعزيز قدرات مواردها البشرية.

3.6.1.III مغاربة العالم والهجرة

وضعت الحكومة استراتيجية طموحة للحفاظ على هوية مغاربة العالم وحماية حقوقهم ومصالحهم وتعزيز إسهامهم في تنمية بلادهم.

ومن جهة أخرى فإن وضع الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، إنسانية في فلسفتها، شاملة في مضمونها ومسؤولة في نهجها، مكن المهاجرين من الاستفادة من جميع الحقوق والخدمات الأساسية المخولة لجميع المغاربة في مجالات الصحة والتعليم والسكن والتكوين المهني.

وفي هذا الصدد يشمل برنامج عمل الحكومة المحاور التالية:

- حماية الحقوق والمواكبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- تقوية المحافظة على هوية المغاربة المقيمين بالخارج وإنعاش العرض الثقافي لصالحهم؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- تعبئة المغاربة المقيمين في الخارج من أجل المساهمة في الأوراش الكبرى المتعلقة بالتنمية الوطنية؛
- وضع استراتيجية للتواصل تهم المغاربة المقيمين في الخارج وبلدان الإقامة ؛
- تنفيذ السياسة الجديدة الشاملة المتعلقة بقضايا الهجرة واللجوء تبعا لمقاربة إنسانية في نهجها تتماشى مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالمغرب واحترام حقوق المهاجرين.
- تعزيز وتنويع الشراكات مع جمعيات مغاربة العالم و جمعيات المهاجرين.

تتمثل التدابير برسم سنة 2017، فيما يلي:

- مواصلة برنامج إنشاء المراكز الثقافية في بلدان الاستقبال : بناء المركز الثقافي المغربي بباريس وإنهاء أشغال بناء المركز الثقافي المغربي بأمستردام؛
- تعزيز برنامج تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة الشباب من أبناء المغاربة في الخارج ؛
- تنظيم، بمناسبة الأعياد الوطنية، عدة أيام تواصلية وتشاورية لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج ؛
- دعم مشاريع جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج من خلال المواكبة والتمويل المشترك للأعمال التي يقوم بها النسيج الجمعوي لفائدة الجالية المغربية بالخارج ؛
- تنظيم سلسلة من الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية بشراكة مع المجتمع المدني لفائدة اللاجئين بمناسبة اليوم العالمي للاجئ، الذي يحتفل به في 20 يونيه من كل سنة؛
- مواصلة تنفيذ السياسة الجديدة الشاملة والمتعلقة بقضايا الهجرة واللجوء؛

وتتلخص أهم العمليات المبرمجة لسنة 2018 فيما يلي :

- تحسين تسيير المراكز الثقافية المغربية في بلدان الإستقبال "دار المغرب".
- تحسين ومضاعفة عمليات المواكبة والتنشيط الثقافي في المغرب وبلدان الاستقبال ؛

- تفعيل الإجراءات الاجتماعية لمساعدة الفئات في وضعية صعبة ؛
- مواصلة إحداث مندوبيات جهوية : دار مغاربة العالم وشؤون الهجرة؛
- تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لتشجيع الاستثمار المنتج والتنمية المحلية؛
- تنمية الشراكات مع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج و الجمعيات العاملة في مجال الهجرة و كذا تعزيز قدراتهم؛

4.6.1.III دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

يرتكز برنامج العمل الحكومي لفائدة أسرة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على محورين رئيسيين :

- **تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير من خلال :**

- مواصلة التكفل بمصاريف التأمين الصحي الأساسي والتكميلي لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم علما أن عدد المنخرطين المؤمنين قي هذا النظام يبلغ 22.272 شخصا بغلاف مالي سنوي يقدر ب 56 مليون درهم؛
- دعم إحداث أو توسيع التعاونيات وإنجاز مشاريع اقتصادية لفائدة أسرة المقاومة، حيث بلغ عدد المستفيدين 207 شخصا برسم سنة 2017؛
- المساهمة في اقتناء الأراضي أو السكن لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، حيث بلغ عدد المستفيدين 78 شخصا برسم سنة 2017؛
- منح إعانة لفائدة 660 شخصا من قدماء المقاومين المحتاجين؛
- تقديم المساعدة لأرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بصرف نفقات الجنازة، حيث بلغ عدد المستفيدين 375 برسم سنة 2017؛
- مواكبة ذوي حقوق قدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير من خلال مجموعة من المبادرات الهادفة إلى خلق المقاولات و كذا تنظيم دورات تكوينية لتسهيل إدماجهم في القطاعين العام والخاص.

- **الحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد الكفاح الوطني ونشر قيم الوطنية وثقافة المواطنة الفعالة من خلال :**

- مواصلة برنامج الاسترجاع من الخارج للأرشيف الوطني للحقبة الاستعمارية (1912-1956) والذي مكن منذ إطلاقه سنة 2008 من استرجاع 3.076.000 وثيقة من مجموع 20.000.000 وثيقة؛
- المساهمة في بناء وتجهيز مركبات سوسيو-ثقافية للمقاومة في عدة أقاليم بالمملكة، بشراكة مع الجماعات الترابية، التي وصل عددها إلى 84 وحدة سنة 2017 (فضاءات الذاكرة التاريخية و التحرير) ومواصلة أشغال بناء 36 مركبا سيتم إتمام الأشغال ب 19 منها سنة 2018؛
- بناء النصب التذكارية و تهيئة مقابر الشهداء وذلك من أجل التعريف برموز المقاومة الوطنية ؛

- طبع الكتب والمجلات المرتبطة بتاريخ المقاومة المغربية التي بلغ عددها 22 خلال سنة 2017.ذ

5.6.1.III إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء

في إطار تشجيع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء، تتمحور المجهودات التي بذلتها الحكومة حول تعزيز سلامة السجناء وإضفاء الطابع الإنساني على ظروف اعتقالهم وإعداد إدماجهم وعصرنة الإدارة ودعم مساطر الحكامة من خلال اعتماد مقاربة تشاركية.

وهكذا، يرتكز برنامج العمل الاستراتيجي المعتمد من الحكومة أساسا على ما يلي:

◄ مواصلة النهوض بظروف عيش وإيواء السجناء عبر تحسين المؤشرات الاتية:

- ظروف إيواء السجناء عبر الرفع من المساحة المتوسطة المخصصة لكل سجين واستبدال السجون المتواجدة بالوسط الحضري بمؤسسات سجنية حديثة تستجيب لمعايير السلامة ؛
- تغذية السجناء من خلال تحسين ظروف تحضير وتوزيع الوجبات ؛
- تتبع الحالة الصحية للسجناء من خلال تزويد جميع المؤسسات السجنية بالوحدات الصحية والرفع من نسبة التأطير الطبي والشبه الطبي داخل هذه المؤسسات ؛
- الرفع من نسبة استفادة السجناء من برامج التعليم والتكوين المهني من 35% إلى 70%؛
- إنجاز مشاريع بناء سجون محلية جديدة سنة 2018: الحسيمة، الداخلة، فاس 2، العيون، سيدي بنور وشيشاوة؛
- الرفع من عدد السجناء المستفيدين من الأنشطة الثقافية والرياضية والدينية من 13.000 سجين حاليا إلى 50.000 سجين؛
- الزيادة في نسبة تأطير السجناء بغرض تعزيز سلامتهم وتطوير برامج إعادة إدماجهم؛
- تعميم المناولة بخصوص خدمة الإطعام في السجون بهدف تحقيق برنامج للتغذية متوازن ومتنوع من حيث الكم والكيف وتكوين السجناء في مجال الإطعام في أفق إدماجهم بعد إطلاق سراحهم؛
- مواصلة برنامج إعادة إدماج السجناء عبر تقوية برامج التعليم والتكوين المهني، ومحاربة الأمية والدعم المعنوي والاجتماعي والروحي للسجناء.

7.1.III التنمية الثقافية والرياضية وتعزيز وسائل الإعلام

1.7.1.III التنمية الثقافية

تهدف الاستراتيجية الحكومية في المجال الثقافي إلى تطوير الإبداع الثقافي وتشجيع الإنتاجات الثقافية والفنية المختلفة والمعاصرة وذلك من خلال تشييد البنيات التحتية الثقافية المهيكلة ذات الإشعاع الدولي وتطوير وسائل

التنمية الثقافية على الصعيد المحلي من خلال بناء المؤسسات الثقافية للقرب التي توفر العديد من الأنشطة الثقافية وفضاءات التعبير وأوراش التكوين في مختلف الميادين الفنية والثقافية الحديثة.

وفي هذا الإطار وضعت الحكومة سلسلة من التدابير التنظيمية المتعلقة بالدعم المالي في مجالات الكتاب والنشر والمسرح والموسيقى والفنون الكوريغرافية، والفنون التشكيلية، وتشجيع بناء إقامات الفنانين وتنظيم المهرجانات على الصعيد الوطني والدولي في إطار تطوير الدبلوماسية الثقافية الوطنية.

ومن جهة أخرى تنهج الحكومة سياسة ترميم وتثمين المعالم التراثية والمواقع التاريخية، وذلك في إطار تطوير اقتصاد وطني يثمن التراث ويعتمد آليات حديثة للتدبير والترميم وكذا تطوير خبرة المقاولات الوطنية في مجال التراث.

ومن أهم الإنجازات خلال سنة 2017 ما يلي:

- مواصلة تنفيذ المشاريع الثقافية المبرمجة في إطار اتفاقيات تنمية المدن الموقعة أمام جلالة الملك خاصة بالمدن التالية: مراكش، والحسيمة، وطنجة الكبرى، وتطوان والقنيطرة.
- مواصلة بناء المشاريع الثقافية الكبرى خاصة المعهد الوطني للموسيقى وفنون الرقص بالرباط والمسرح الكبير بمدينة الرباط الذي تقدر تكلفته الإجمالية ب 2,09 مليار درهم والمسرح الكبير بمدينة الدار البيضاء التي تقدر تكلفته الإجمالية بـ 1,440 مليار درهم؛
- توقيع اتفاقية جديدة في سبتمبر 2017 لبناء متحف الآثار وعلوم الأرض بالرباط، بغلاف مالي يقدر ب 900 مليون درهم، ضمن الشطر الثاني من مشروع تهيئة ضفة أبي رقراق بالرباط؛
- مواصلة أشغال بناء المؤسسات الثقافية للقرب (مراكز ثقافية، مكتبات، مسارح...)، وتشييد معهد الموسيقى بتزنيت، ومسارح بسلا وكرسيف، ومراكز ثقافية بابن سليمان، وبني مكادة، والريصاني، وصفرو ومكتبتين بوجدة وطنجة، فضلا عن تجهيز دار الثقافة بأفورار وإعادة تأهيل المركز الثقافي بالخميسات؛
- مواصلة برنامج الجرد المتعلق بالتراث المادي وأشغال الترميم وتهيئة المواقع التاريخية (لكسوس وتمودة ومزورة وليلي)، فضلا عن العمل على حماية مواقع النقوش الصخرية.

وبخصوص سنة 2018، ستندرج أهم التدابير الحكومية في إطار إنجاز المشاريع الثقافية الكبرى المهيكلة، وتغطية التراب الوطني بمؤسسات ثقافية للقرب، ودعم الصناعات الثقافية والفنية، مما سيساهم في تنمية القطاع الثقافي الذي يساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل.

وتتلخص أهم الإجراءات المبرمجة برسم سنة 2018 فيما يلي:

- مواصلة تنفيذ المشاريع الثقافية المبرمجة في إطار اتفاقيات تنمية المدن الموقعة أمام جلالة الملك؛
- إنهاء أشغال بناء المعهد الوطني للموسيقى وفنون الرقص والمسرحين الكبيرين بالرباط والدار البيضاء وإطلاق أشغال تشييد متحف الآثار وعلوم الأرض بالرباط؛

- مواصلة ترميم وتثمين المآثر التاريخية المعبرة عن الهوية الوطنية، وفي هذا الإطار سيتم ترميم مباني قصر 'المنصور' بمكناس وقصر 'البحر' بأسفي والعديد من القصبات والمخازن الجماعية والقصور والمنازل التقليدية ومعظم أسوار وبوابات المدن العتيقة، وكذا ترميم وتطوير المواقع التاريخية: 'ليكسوس' (إحداث مركز تفسير للجمهور)، إيسلي، وليلي، ومقبرة شالة؛
- مواصلة دعم الأنشطة الثقافية في ميادين النشر والإبداع الموسيقي والمسرح والفنون التشكيلية والجمعيات التي تعمل في المجالات الثقافية والفنية.

2.7.1.III دعم التنمية الرياضية

تستند الاستراتيجية الرياضية التي تبنتها الحكومة من أجل "الرياضة ذات المستوى العالي" و "الرياضة القاعدية" أساسا على الاهتمام الذي يوليه المغاربة للرياضة، وتنوع النسيج الجمعوي والبنيات التحتية الرياضية المهمة التي تغطي جميع جهات المملكة إضافة لتنوع الممارسات الرياضية.

وتابعت الحكومة في 2017 بناء المشاريع المبرمجة في إطار اتفاقيات تنمية للمدن، الموقعة أمام جلاله الملك، ولا سيما: تهيئة 5 ملاعب بالعشب الاصطناعي وبناء قاعة مغطاة ومسبح في مراكش وبناء مسبحين أولمبيين ومسبح غير مغطى على كورنيش الرباط فضلا عن إحداث مرافق رياضية مختلفة في الدار البيضاء.

كما تم إنجاز مجموعة من مشاريع القرب في القنيطرة والحسيمة بالإضافة إلى انطلاق أشغال تشييد الملعب الكبير بتطوان وقاعة مغطاة بالفنيدق وتجهيز 6 قاعات رياضية بالرباط.

كما تميزت سنة 2017 بتقديم المغرب للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) بطلب ترشيحه لتنظيم كأس العالم لسنة 2026.

ويرتكز برنامج عمل الحكومة برسم سنة 2018 على مايلي:

- على مستوى برنامج "الرياضة القاعدية": تعتزم الحكومة الشروع في إنجاز مجموعة من المشاريع، بما في ذلك تهيئة 5 ملاعب بالعشب الإصطناعي، فضلا عن إنجاز ملاعب القرب ومسابح، وستعمل كذلك على إنشاء وتجهيز بنيات رياضية (قاعات رياضية، مسابح) بغلاف مالي يقدر ب 90 مليون درهم، إضافة لبرنامج تنمية زناتة بمبلغ 20 مليون درهم.
- على مستوى برنامج "الرياضة ذات المستوى العالي": تشمل الإجراءات التي تسعى الحكومة إلى إنجازها خاصة إنشاء قرية رياضية ومدينة رياضية، وبناء ملاعب كبرى بكل من الناظور وتطوان ووجدة، وإنهاء الأشغال بالملعب الكبير بطنجة، كما سيتم بناء وتجهيز مسبحين أولمبيين كجزء من هذا البرنامج.

كما ستتميز سنة 2018 بتنظيم المغرب للدورة القادمة من كأس إفريقيا للاعبين المحليين لكرة القدم وذلك من 12 يناير إلى غاية 6 فبراير 2018.

3.7.1.III الترويج لوسائل الإعلام

في إطار تكريس مشروع مجتمع ديمقراطي وحديث، يواكب قطاع الاتصال مشروع الإصلاح والتنمية الذي شرعت فيه بلادنا. ومن أجل تنفيذ هذه المهمة، يندرج العمل الحكومي في إطار رؤية للتواصل الحر والمسؤول والمبدع والتنافسي والمهني والمنتج من خلال اعتماد مقاربة تشاركية ترتكز على الحكامة المندمجة وتثمين الموارد البشرية.

وعلى هذا الأساس، حددت الحكومة برسم سنة 2018 المحاور الاستراتيجية التالية:

- تطوير قطاع الصحافة المكتوبة والالكترونية وتعزيز استقلاليتها ؛
- تحسين جودة وحكامة قطاع الاتصال السمعي البصري وتعزيز التنافسية والمهنية بهذا القطاع ؛
- تعزيز الصناعة السينمائية، وتطوير الإنتاج الوطني ؛
- تطوير حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومحاربة التقليد وتطوير مؤسسات حماية حقوق المؤلف؛
- تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي لوكالة المغرب العربي للأنباء ؛
- تعزيز إشعاع صورة المغرب بالخارج وتوطيد آليات التواصل والعلاقات العامة والتعاون والشراكة؛
- تنويع وتأهيل مؤسسات التكوين والتكوين المستمر المرتبطة بقطاع الاتصال.
- **بالنسبة لقطاع الصحافة المكتوبة والالكترونية**

في إطار الجهود المبذولة من اجل تنزيل مقتضيات دستور 2011، ولاسيما المقتضيات المتعلقة بالفصول 25، و27 و28 منه، وكذا الالتزامات الدولية للمغرب، فقد شهد قطاع الصحافة المكتوبة والالكترونية المصادقة على مدونة الصحافة والنشر.

وهكذا، تشتمل هذه المدونة على ثلاثة قوانين، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر وبالقانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين وبالقانون رقم 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة.

- **بالنسبة لقطاع السينما**

تميزت سنة 2017 بصدور مرسوم رقم 2.17.373 يقضي بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.325 (17 غشت 2012)، الذي يهدف إلى توسيع دائرة الدعم العمومي للإنتاج السينمائي ليشمل الإنتاج الأجنبي.

وفي الأخير، وتنزيلا لمقتضيات قانون النسخة الخاصة المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فقد صادق مجلس الحكومة على مرسوم رقم 2.17.400 بتغيير المرسوم رقم 2.15.646 الصادر في 15 فبراير 2016 بتطبيق أحكام المواد 5.59 و7.59 و8.59 من القانون رقم 02.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الذي يهدف إلى تنزيل مقتضيات قانون النسخة الخاصة.

تجدر الاشارة إلى ان هذا المرسوم يأتي لضمان تنزيل فعال للبرنامج الحكومي الذي دعا إلى تقوية آليات حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة والإسراع بتنزيل مقتضيات قانون النسخة الخاصة.

2.III تطوير التصنيع، وتحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز المقاولات الصغرى والمتوسطة

التزم المغرب خلال السنوات الأخيرة، في مسعاه نحو الإقلاع الاقتصادي، بإصلاحات هيكلية ترمي إنجاح تحوله الاقتصادي ومواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم وكذا، الارتقاء إلى نموذج إقليمي على درب التنمية الاقتصادية التي تمكن من ضمان نمو مستدام منتج للثروة والشغل.

وهكذا تم اعتماد عدة استراتيجيات قطاعية تندرج في منظورين يعتمدان على عصرنة القطاعات التقليدية و كذا تطوير قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية والتي يتميز فيها المغرب بامتيازات تنافسية ملموسة وهامة.

ومكنت هذه الاستراتيجيات القطاعية (مخطط التسريع الصناعي، مخطط المغرب الاخضر، التنمية المستدامة، الاستراتيجية الطاقية وغيرها.....) وكذا المشاريع الكبرى للبنيات التحتية المنجزة، من إحداث تحولات حقيقية في الاقتصاد الوطني وشكلت المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية لبلادنا.

ويبقى نجاح هذه الاستراتيجيات رهينا، أساسا، بتشجيع الاستثمار الذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية. هكذا، وسيواصل المغرب تفعيل الإصلاحات الجارية بهدف تحسين مناخ الأعمال بشكل مستدام وتسهيل الاستثمارات.

إضافة الى ذلك، انخرط المغرب خلال السنوات الأخيرة في سياسة إرادية لانعاش و تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تمثل قطبا فعليا للتنمية الاقتصادية و ذلك عن طريق تسهيل ولوجها إلى التمويل ووضع مجموعة من الآليات الخاصة بالإنعاش و الدعم.

1.2.IIIتطوير التصنيع ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية

1.1.2.IIIمواصلة مخطط التسريع الصناعي وتطوير التجارة الخارجية

1.1.1.2.III تسريع التنمية الصناعية

يشكل مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 بداية مرحلة جديدة في عملية التصنيع ببلادنا. ويهدف هذا المخطط الطموح إلى جعل الصناعة رافعة أساسية للنمو ومحفزا أساسيا للتنمية الاقتصادية. ويرمي، هذا المخطط، بحلول سنة 2020 ، إلى إحداث 500.000 منصب شغل في قطاع الصناعة والرفع من حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 14% إلى 23% وكذلك المساهمة في توازن الميزان التجاري.

ويستند تنزيل هذا المخطط إلى إنشاء منظومات صناعية فعالة بهدف خلق دينامية جديدة بالقطاع والحد من تشتته وتعزيز مكانة الصناعة على الصعيد الدولي.

على مستوى التمويل، تم إحداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات من أجل توفير دعم مستهدف للقطاع ولعصرنة آليات الانتاج وتعزيز قدرته على الاستبدال عند الاستيراد.

علاوة على ذلك، تم وضع عرض تمويل بنكي تنافسي ومتكامل في إطار الشراكة المبرمة بين الدولة والقطاع البنكي وذلك من أجل تسهيل ولوج المستثمرين الصناعيين لتمويل بنكي تفضيلي و توفير الخدمات الاستشارية للمشاريع الجديدة.

من جهة أخرى، وبهدف تجاوز إشكاليات الولوج للعقار الصناعي، تعمل الحكومة من أجل توفير مجمعات صناعية موجهة للإيجار لفائدة القطاع على مساحة 1.000 هكتار.

و أخيرا، تم وضع عرض للتكوين ملائم لحاجيات القطاع من الكفاءات وذلك بهدف تحقيق ملاءمة أفضل بين التكوين و حاجيات المقاولات.

◄ **أهم الانجازات**

منذ إطلاق مخطط التسريع الصناعي، تم إحداث 54 منظومة صناعية تهم 13 قطاعا صناعيا بين الدولة والجمعيات و الجامعات المهنية. وقد أسفرت هذه المنظومات الصناعية إلى متم شهر غشت 2017، عن إحداث 189 000 منصب شغل أو في طور الإحداث، و التي شكلت موضوع اتفاقيات الاستثمار المبرمة في هذا الإطار.

- **قطاع صناعة السيارات**

ارتقت صناعة السيارات بالمغرب إلى مستويات نمو ثابتة على مدى السنوات العشر الماضية. ولقد تميز أداؤها بشكل ملحوظ خاصة على مستوى الصادرات و خلق فرص الشغل حيث يحقق القطاع، بخصوص هذين المؤشرين، نموا عاليا.

و لقد عززت صناعة السيارات المغربية مكانتها في السوق العالمية للسيارات كما يتضح من خلال النتائج المسجلة خلال السنوات الاخيرة، حيث تم إنتاج ما يناهز 345.106 سيارة سنة 2016 مقابل 231.986 سيارة سنة 2014. كما أصبح المغرب أول مصنع للسيارات في شمال إفريقيا وثاني أكبر مصنع للسيارات في القارة.

فبرسم سنة 2016، بلغ رقم معاملات القطاع 60 مليار درهم مقابل 40 مليار درهم برسم سنة 2014، كما مكن القطاع من خلق 150.059 منصب شغل (مناصب شغل فعلية و ملتزم بها في إطار اتفاقيات الاستثمار المبرمة) مقابل 73.000 متم سنة 2014، كما عرف رقم المعاملات عند التصدير للقطاع نموا يقدر ب 50% ما بين 2014 و 2016.

كما تجدر الاشارة أيضا إلى استقرار 8 من أصل 20 من المصنعين العالميين الأوائل بالمغرب. ويتم دعم موقع المغرب كأرضية لإنتاج وتصدير السيارات و معداتها من خلال استقرار مجموعات صناعية أجنبية بارزة مثل رونو و بوجو و دلفي و يازاكي و سيوز و سان-غوبين.

كما سيتم تعزيز دينامية تنمية القطاع من خلال إرساء المنظومات الصناعية للسيارات التي كانت موضوع عقود الأداء المبرمة مع القطاع الخاص والتي تهدف إلى بلوغ طاقة إنتاجية تصل إلى مليون سيارة سنويا في أفق سنة 2020.

تم حتى متم شهر غشت 2017، إرساء ثمانية منظومات صناعية و هي "أسلاك للسيارات" ومقاعد السيارات" و "ختم المعادن" و "البطاريات" والوزن الثقيل و الهياكل الصناعية" و" المحركات ونظام نقل الحركة" علاوة على منظومتي "رونو" و"بوجو سيتروين".

ويتجلى المنحى الذي تعرفه صناعة السيارات الوطنية من خلال منظومة "المحرك ونظام نقل الحركة"، حيث استطاع المغرب في وقت قياسي ولوج النادي المغلق لمنتجي ومصدري المحركات.

وعرفت سنة 2017 مواصلة تفعيل مختلف الاتفاقيات المبرمة في إطار مخطط التسريع الصناعي. و تعتبر الحصيلة الأولية لإنشاء عقود النجاعة مشجعة جدا. حيث تم التوقيع على 86 عقد استثمار منذ إطلاق مخطط التسريع الصناعي بمبلغ إجمالي يقدر ب 23 مليار درهم مكنت من خلق ما يقارب 72.000 فرصة شغل.

علاوة على ذلك، بلغ رقم المعاملات عند التصدير للقطاع حتى متم غشت 2017 ما يناهز 35,5 مليار درهم مقابل 35,4 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2016 أي بزيادة قدرها 0,4٪.

و ستعرف سنة 2018 مواصلة دينامية تطوير قطاع صناعة السيارات عن طريق مواصلة تفعيل عقود الاداء المبرمة المتعلقة بالمنظومات الصناعية و مواكبة استقرار المشاريع الصناعية الكبرى.

- **مشروع بوجو سيتروين**

سيمكن الاتفاق الموقع بين مجموعة بوجو سيتروين و المغرب المتعلق بإنشاء مركب صناعي مهم بمبلغ استثماري إجمالي قدره 555 مليون أورو(حوالي 6 مليار درهم) من رفع معدل الإدماج في قطاع السيارات من 40% الى 80% و خلق 3500 فرصة شغل مباشرة إضافة الى 20.000 منصب شغل غير مباشرة و كذا، إنتاج 200.000 سيارة و200.000 محرك سنويا.

كما سيمكن هذا المشروع، من توفير معدات مخصصة للتصدير مكونة من أجزاء السيارات تقدر بحوالي مليار أورو سنويا (11 مليار درهم)، بالإضافة الى إنشاء فرع للبحث و التطوير مكون من 1.500 مهندس و تقني متخصص.

هكذا، قامت مجموعة بوجو بإعطاء انطلاقة لأشغال بناء مصنعها بالقنيطرة في 15 يونيو2017 من أجل بلورة قدراتها التجارية بالمغرب والمنطقة ككل. هذا، وسوف تتم الانطلاقة الفعلية لهذا المصنع سنة 2019.

و تعتزم مجموعة بوجو إنجاز استثمار قدره 165 مليون أورو (1,81 مليار درهم) وإحداث 80 منصب شغل مباشر عند متم سنة 2017، لتبلغ، عند نهاية سنة 2018، ما قدره 230 مليون أورو (2,53 مليار درهم) و 400 منصب شغل مباشر.

فيما يخص المنطقة المجاورة الخاصة "بموردي" مشروع بوجو بالقنيطرة، فقد بلغت نسبة الملء 54 بالمئة أي ما يعادل مساحة 20 هكتار مخصصة لمعدات و أجهزة خمسة موردين يعملون، أساسا، في مجال المعدات الخاصة بالسيارات كالزجاج الأمامي والمصدات و غيرها و ذلك بمبلغ اجمالي يقارب 1.8 مليار درهم ويمكن من خلق حوالي 1100 منصب شغل مباشر و قار.

كما تم توقيع اتفاقية استثمار بين المغرب و بوجو- سيتروين تتعلق بإقامة مركز للبحث و التطوير بمنطقة "كازا نيرشور" و كذا مركز جهوي خدماتي خاص بباقي وحدات المجموعة. ويقدر المبلغ الاستثماري للمشروع بحوالي 29,7 مليون درهم سيمكن من إحداث 680 منصب شغل جديد مباشر و قار خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2020.

- **مشروع رونو**

يرتكز الاتفاق الإطار الموقع بين الدولة المغربية و مجموعة رونو حول إنجاز مركب صناعي بملوسة -جهة طنجة-، بطاقة إنتاجية تقدر ب 400.000 سيارة في السنة، 80% منها موجهة للتصدير. وسيمكن هذا المشروع من خلق 6.000 منصب شغل مباشر و30.000 منصب شغل غير مباشر.

برسم سنة 2016، بلغ الحجم الإجمالي للسيارات المنتجة 345.000 سيارة والذي سيصل إلى 000 381 سيارة عند متم سنة 2017.

كما ، بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة من قبل مصنع رونو طنجة، حتى متم يونيو 2017، 8.000 منصب شغل مباشر.

و بلغ رقم المعاملات الذي حققته رونو 875 مليون أورو (9,62 مليار درهم) والذي سيصل إلى 1,05 مليار أورو (11,55 مليار درهم) في سنة 2018.

وبالإضافة إلى ذلك، حققت رونو ,في نهاية سنة 2016 معدل إدماج محلي نسبته 44٪. في أفق وصولها إلى 47٪ بحلول نهاية سنة 2017 و 55٪ سنة 2018.

- **قطاع الطيران**

شهد قطاع الطيران بالمغرب نموا ملحوظا خلال السنتين الماضيتين. ومكن تطوير مهن متعددة كأسلاك كهرباء الطائرات والميكانيك والحدادة والمواد المركبة والتجميع الميكانيكي من تموقع المغرب كوجهة مفضلة للمناولة الصناعية لشركات صناعة الطيران.

إضافة إلى ذلك، نجح المغرب في استقطاب الشركة الرائدة بومبارديي و التي تشكل حاليا قاطرة لتنمية قطاع صناعة الطيران بالمغرب.

و قد مكن مشروع "بومبارديي" عبر استثمار يقدر ب 1,8 مليار درهم (200 مليون دولار) من إحداث 850 منصب شغل مباشر و 4400 منصب شغل غير مباشر .و يشكل استقرار شركات عالمية كبرى كإيطون و أيروليا و ألكوا دليلا على قدرة بلادنا على استقطاب الشركات الرائدة في قطاع صناعة الطيران.

وتم سنة 2015، التوقيع على مجموعة من عقود الأداء مع مهنيي القطاع بهدف مواكبة تنزيل المنظومات الصناعية الأربع المتمحورة حول مهن الطيران و هي: التجميع و نظام أسلاك كهرباء الطيران و أنظمة الربط والصيانة والإصلاح والهندسة.

وستمكن هذه المنظومات الأربع، في أفق 2020، من خلق 23.000 منصب شغل، أي ثلاثة أضعاف المناصب المحدثة حاليا و مضاعفة رقم المعاملات الموجه للتصدير ليبلغ 16 مليار درهم و الرفع من معدل الإدماج المحلي لصناعة الطيران إلى حدود 35% وكذا جلب أكثر من 100 فاعل جديد في القطاع.

إضافة إلى ذلك، يتمثل المشروع الكبير التي تعتزم بوينغ إرساءه في بناء منظومة تهم مورديها وكذا، تنظيم محطة تموين بالمغرب ستمكن من تحقيق رقم معاملات سنوي بقيمة 9 مليار درهم (1 مليار دولار) موجهة كليا

للتصدير. و سيترتب عن هذه المنظومة استقرار 120 ممونا لشركة بوينغ تم رصدهم قبليا و كذا خلق 8.700 منصب شغل جديد مؤهل وفق معايير شركة بوينغ.

كما تم إطلاق مشروع لشركة هيكسيل الرائد العالمي في المواد المركبة، و يتعلق الأمر بإحداث مشروع صناعي بغلاف استثماري يبلغ 160 مليون درهم سيمكن من تشغيل أكثر من 120 متعاون.

وحتى متم غشت 2017، بلغ رقم المعاملات عند التصدير للقطاع 6,8 مليار درهم مقابل 6 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2016 ، أي بزيادة قدرها 13,5٪.

و ستعرف سنة 2018 مواصلة دينامية تطوير قطاع صناعة الطيران عن طريق مواصلة تفعيل عقود الاداء المبرمة و مواكبة استقرار المشاريع الصناعية الكبرى.

- **قطاع ترحيل الخدمات**

بغية إعطاء دفعة جديدة لقطاع ترحيل الخدمات، تم إطلاق عرض تنافسي جديد خلال سنة 2016 بموجب المنشور الجديد للسيد رئيس الحكومة عدد 2016/5 المؤرخ في 5 مايو 2016 والمتعلق بعرض المغرب الخاص بترحيل الخدمات وعقود الأداء المبرمة بين الدولة والجامعات المهنية المعنية لإنشاء خمسة منظومات لترحيل الخدمات.

وتهدف هذه الاجراءات، في أفق سنة 2020، إلى خلق 60.000 منصب شغل جديد بالقطاع وتحقيق رقم معاملات إضافي عند التصدير بقيمة 18 مليار درهم.

ويتكون هذا العرض من مجموعة من الإجراءات تشمل جميع عوامل التنافسية، وبالخصوص عرض ملائم لتكوين الموارد البشرية ودعم جذاب للاستثمار وتسهيلات إدارية للمستثمرين وعرض للإيجار معزز ببنيات تحتية وخدمات مطابقة للمعايير الدولية.

وفي إطار هذه الدينامية التي يعرفها قطاع ترحيل الخدمات، عادت صادرات القطاع إلى النمو من جديد بتحقيق رقم معاملات عند التصدير يقدر ب 8,83 مليار درهم برسم سنة 2016 بزيادة تقدر ب 20٪ مقارنة مع 2014 .

وتميزت سنة 2017 بمواكبة العديد من المستثمرين في مراحل إرساء مشاريعهم الاستثمارية وتقييمها وتتبع تنفيذ إجراءات تبسيط المساطر الإدارية وكذا تتبع ملاءمة المغرب للإطار الأوروبي المتعلق بحماية البيانات.

وستتواصل دينامية تطور القطاع خلال سنة 2018 عبر تفعيل عقود الاداء المحدثة و مواكبة استقرار مشاريع صناعية كبرى.

- **قطاع النسيج و الجلد**

تميزت سنة 2016 بالتوقيع بين الدولة و "الجمعية المغربية لصناعات المنسوجات والملابس" على ثلاثة عقود أداء خاصة بالمنظومات الصناعية لقطاع النسيج. وتهدف هذه العقود في أفق 2020 إلى خلق 16.700 منصب شغل وتحقيق رقم معاملات إضافي عند التصدير يقدر ب 2,75 مليار درهم و كذا انبثاق 20 شركة وطنية رائدة.

كما تميزت سنة 2016 أيضا بالتوقيع على ثلاثة عقود أداء بين الدولة وجامعة صناع قطاع الجلد. وتهدف هذه العقود، في أفق 2020، إلى خلق 35.000 منصب شغل والرفع من رقم معاملات القطاع ب 7,5 مليار درهم منها 5,5 مليار درهم عند التصدير وكذا إحداث 40 شركة وطنية رائدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى متم شهر غشت 2017، تم التوقيع على 88 اتفاقية استثمار في ميدان النسيج و الجلد منها 25 مشروع استثماري خاص بشركات رائدة و 63 مشروع استثماري خاص بالشركات الصغرى والمتوسطة. ويبلغ الغلاف الاجمالي لهذه المشاريع 3,7 مليار درهم تهدف إلى خلق 43.545 منصب شغل وتحقيق رقم معاملات إضافي يقدر ب 6,98 مليار درهم منها 4,8 مليار درهم موجهة للتصدير.

كما بلغت قيمة صادرات قطاع النسيج والجلد 25,4 مليار درهم، حتى متم شهر غشت 2017، مقابل 24,2 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2016، أي بزيادة 4,96٪.

وستعرف سنة 2018 مواصلة دينامية تطوير قطاع النسيج و الجلد عن طريق مواصلة تفعيل عقود الاداء المبرمة للمنظومات المحدثة.

وعلى صعيد آخر، و بهدف تطوير عرض عقاري تنافسي، تواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى دعم الفاعلين المحليين لإنشاء مناطق خاصة بالأنشطة الاقتصادية وكذا لإعادة تأهيل المناطق الصناعية القديمة وذلك، لضمان تنمية متوازنة على الصعيد الجهوي.

وتميزت سنة 2017 بمواصلة تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل المناطق الصناعية القديمة ويتعلق الأمر بالخصوص بالمناطق الصناعية بكل من بنسودة بفاس وكزناية بطنجة والمجمع الصناعي للنواصر وكذا إتمام مشاريع المجمعات الصناعية الموجهة للإيجار لسيطابارك و إيكوبارك.

وستعرف سنة 2018 تفعيل مشروع المجمع الصناعي المندمج الموجه للإيجار للدار البيضاء وكذا المجمع الصناعي لعين الشكاك بفاس الموجه أساسا لقطاع صناعة الجلد.

2.1.1.2.III تطوير التجارة الخارجية

تواصل الحكومة سياستها الهادفة إلى تنمية التجارة الخارجية عبر تسهيل المساطر المتعلقة بالتجارة الخارجية وتفعيل برامج الدعم المباشر للمصدرين.

- **تسهيل التجارة**

- **التدبير اللامادي للإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية**

تتمثل الاجراءات المتخذة في هذا الإطار خصوصا في التدبير اللامادي لوثائق الاستيراد ورخصة التصدير، وكذا اجراءات الرقابة على المنتجات الصناعية وذلك بهدف تقليص المدة والكلفة المتعلقتين بعمليات الاستيراد والتصدير.

ولقد مكنت هذه الجهود من ربط اكثر من 22.000 من فاعلي التجارة الخارجية بالشباك الوحيد لعمليات التجارة الخارجية " بورت نت" وتقليص المدة الزمنية المتعلقة بهذه العمليات.

كما سيتم تعزيز هاته المكتسبات خلال سنة 2018 من خلال تعميم المساطر المبسطة على المؤسسات الغير الخاضعة للمراقبة الجمركية وعلى عمليات النقل الجوي لخلق شباك وحيد وطني يتكفل بجميع الوثائق المتعلقة بالتجارة الخارجية، وكذا الشروع في العمل على إزالة الطابع المادي على طلب الإعفاء الجمركي.

وفي سنة 2018، سيتم تفعيل مشروع المحافظة الالكترونية المتعلقة بوثائق التجارة الخارجية بهدف وضع آلية لحفظ الملفات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير تحت تصرف مجموع الفاعلين في التجارة الخارجية.

- **المخطط الوطني لتبسيط مساطر التجارة الخارجية و تعميم البيانات الإلكترونية**

سيمكن هذا المخطط الجديد من تحديد التدابير التي يتعين تنفيذها من أجل الاستغناء التام عن استعمال الورق في كل معاملات التجارة الخارجية تماشيا مع أهداف الإدارة الالكترونية **(E-Gov)**.

ويهدف هذا المخطط أساسا إلى تعميم التبادل الإلكتروني للبيانات وتحيين خارطة إجراءات التجارة الخارجية ووضع مخطط جديد 2017-2021.

و في هذا الصدد، ستعرف سنة 2018 مواصلة تنفيذ المخطط الوطني الجديد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية من خلال إعداد اتفاقية اطار بين مختلف الفاعلين في القطاع سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو القطاع الخاص.

◄ **تنمية الصادرات**

استفادت 416 مقاولة من برنامج **عقود تنمية الصادرات** خلال الفترة 2013-2017 من بينها 356 مقاولة خلال الفترة 2013-2016 و60 مقاولة برسم سنة 2017. كما تم خلال السنة الأخيرة إدخال تحسينات هامة على هذا البرنامج من أجل تسهيل و تحسين ولوج المقاولات إليه.

من جهة أخرى، يستهدف **برنامج المصدرين المبتدئين** فئة المقاولات الغير مصدرة أو المصدرة بشكل غير منتظم ويهدف إلى توسيع قاعدة المقاولات المصدرة. كما سيمكن هذا البرنامج المقاولات المستفيدة من تحديد إمكاناتها التصديرية، والتوفر على استراتيجية للتصدير وخطة عمل على مدى ثلاث سنوات. كما استهدف هذا البرنامج خلال سنة 2017، 50 مقاولة مصدرة ستستفيد من دعم ملائم لمدة ثلاث سنوات.

وبخصوص **برنامج الإفتحاص عند التصدير** استفادت 64 مقاولة خلال الفترة 2013-2017 من مواكبة استشاريين دوليين تم تكوينهم في مركز التجارة الدولي. وسيتم توجيه هذا البرنامج في صيغته الجديدة أساسا إلى المقاولات التي تزاول نشاطها بالأقاليم الجنوبية وذلك في إطار تفعيل برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2016-2021 الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك.

وفيما يخص **برنامج دعم إتحادات التصدير**، تمت مواكبة مجموعات التصدير المحدثة في إرساء هياكلها التنظيمية وتنفيذ خططها الترويجية، ويتعلق الأمر بـ 15 مقاولة صغيرة ومتوسطة مصدرة أو مؤهلة للتصدير تنشط بقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والكهرباء.

بالإضافة إلى ذلك، و من أجل توحيد و ضمان فعالية ونجاعة النظام الحالي لتنمية وإنعاش الصادرات، عملت الدولة على خلق وكالة مخصصة لتنمية الاستثمارات تسمى "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات" لتحل محل كل من "المكتب المغربي لإنعاش الصادرات" و "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات" و "مكتب معارض الدار البيضاء".

و ستعرف سنة 2018 مواصلة الحكومة لمجهوداتها في مواكبة تنمية الصادرات.

2.1.2.III مواصلة مخطط المغرب الأخضر

ويعتبر تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الوسط القروي وكذا ضمان فلاحة مستدامة قصد إدماجها بالسوقين الوطني والدولي من أبرز أهداف استراتيجية مخطط المغرب الأخضر الذي تم إطلاقها تنفيذا للتعليمات الملكية ابتداء من سنة 2008.

◄ **أهم إنجازات القطاع الفلاحي في إطار مخطط المغرب الأخضر**

مكن تهييئ الظروف الملائمة للاستثمار الخاص وكذا تظافر جهود كل من الدولة والمهنيين والشركاء لفائدة القطاع الفلاحي من تحقيق تقدم ملموس يتجلى في :

- **نمو ملحوظ للاستثمار**

تضاعفت الاستثمارات العمومية والخاصة في القطاع الفلاحي حيث انتقلت من 7.1 مليار درهم سنة 2008 إلى ما يناهز 13.3 مليار درهم سنة 2016.

هذا، ومكنت دينامية الاستثمار العمومي(+142 %) ليس فقط الرفع من حجم الاستثمارات الخاصة(+22 %)، بل كذلك، من تنويع واسع لمصادر التمويل. حيث تعززت الاستثمارات العمومية بالمساهمة القيمة للمانحين الدوليين في تمويل مشاريع مخطط المغرب الأخضر بغلاف إجمالي بلغ 27,5 مليار درهم منذ سنة 2008.

ويعزى نمو الاستثمار الخاص أساسا، لتدخل صندوق التنمية الفلاحية الذي مكن من تعبئة مبلغ إجمالي قدره 21 مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2016 برسم إعانات الدولة لإنعاش الاستثمار في القطاع الفلاحي. وقد ارتفع حجم هذه الإعانات بنسبة 93% حيث انتقل من 1,5 مليار درهم سنة 2008 الى 2,9 مليار درهم سنة 2016.

وهكذا، فإن درهما واحدا من الإعانة العمومية يمكن من جلب 2,7 درهم من الاستثمار المباشر وهذا ما يعكس الدور الفعال الذي يلعبه صندوق التنمية الفلاحية كرافعة في إنعاش الاستثمار في القطاع.

- **منحى إيجابي للناتج الداخلي الخام الفلاحي**

بلغ متوسط الناتج الداخلي الخام الفلاحي برسم الفترة 2008-2016 ما يفوق 103 مليار درهم سنويا أي بزيادة 47% مقارنة مع المعدل السنوي المسجل بين 2000 و2008 وذلك بفضل الاستثمارات العمومية المنجزة في القطاع الفلاحي.

- **تدبير أمثل و وترشيد للموارد المائية**

بفضل استراتيجية تدبير الموارد المائية و التي تتمحور حول برنامج توسيع الري و البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، بلغت المساحات المسقية 1,5 مليون هكتار سنة 2016. فيما تضاعفت المساحة المجهزة بأنظمة الري

الموضعي (بالتنقيط) مرات 3,1 منذ سنة 2008 لتصل حتى متم سنة 2016 إلى حوالي 500.000 هكتار وهو ما يمثل نسبة 91% من الهدف المسطر في إطار مخطط المغرب الأخضر.

و تجدر الإشارة إلى أن توسيع المساحات المسقية قد ساهم بشكل كبير في تقوية مناعة الناتج الداخلي الخام الفلاحي لندرة التساقطات، حيث مكن هذا التوسيع من :

- الرفع من القيمة المضافة لهذه المساحات المسقية : +3.500 درهم/هكتار كقيمة مضافة إضافية؛
- استعمال الموارد المائية بشكل فعال : +340.000 هكتار تم تجهيزها بنظام الري بالتنقيط برسم الفترة 2008-2016 .

- **تطوير التأمين ضد الجفاف للتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية**

عرفت المساحات المؤمنة في إطار برنامج تأمين الحبوب والقطاني ضد آفة الجفاف ارتفاعا يفوق 1.438% ما بين 2011 و 2016 حيث انتقلت من 65.000 هكتار إلى مليون هكتار.

- **إنجاز الإحصاء العام للفلاحة من أجل إعداد السجل الوطني للفلاحة**

قامت وزارة الفلاحة سنتي 2016 و2017 بالإحصاء العام للفلاحة بهدف إعداد السجل الوطني الفلاحي الذي يضم قائمة الفلاحين وضيعاتهم وتوزيعها الجغرافي على الصعيد الوطني. ومن بين أهداف هذا السجل:

- تطوير قدرات التتبع من خلال معرفة أفضل للنسيج الزراعي؛
- ضمان استهداف أمثل لإجراءات و آليات مخطط المغرب الأخضر؛
- تحديث أساليب تسيير المشاريع والإجراءات المتخذة ؛
- تنظيم الفاعلين والأنشطة الفلاحية ؛
- تسريع عصرنة الضيعات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تقييم مستوى فعالية السياسات العمومية الفلاحية.

◄ **ستتميز سنة 2018، بمواصلة تفعيل استراتيجية مخطط المغرب الأخضر.**

في هذا الصدد، من أهم التدابير المزمع القيام بها:

- **تنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي من خلال :**

- **صندوق التنمية الفلاحية**

تقديم التحفيزات المالية عبر صندوق التنمية الفلاحية من أجل إنعاش الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي وخصوصا في مجال تثمين المنتوجات الفلاحية وذلك طبقا لالتزامات الدولة في إطار العقود التسعة عشر التي تم إبرامها مع مختلف التنظيمات المهنية .

- **مشاريع الدعامة الثانية**

في إطار مواصلة السياسة الإرادية المتعلقة بالتنمية التضامنية والمدمجة بهدف إدماج الفلاحة العائلية الصغيرة، من المتوقع مواصلة إنجاز 486 مشروعا و كذا إعطاء الانطلاقة ل 114 مشروعا جديدا، يغطي كل جهات المملكة.

هذا وسيتم تنفيذ هذه المشاريع في إطار تشاركي التي ستكون موضوع اتفاقيات شراكة مع المنظمات المهنية و تجمعات الفلاحين.

- **تنمية التجارة الفلاحية**

على غرار الأقطاب الفلاحية لتادلة ومكناس وبركان، التي تم إنجازها بهدف ضمان تثمين و تسويق المنتجات الفلاحية، فإنه من المتوقع برسم سنة 2018 :

* مواصلة بناء قطب الأبحاث والتنمية ومراقبة الجودة بالقطب الفلاحي لسوس ماسة وإعداد الدراسات المتعلقة بقطب الأبحاث و التنمية ومراقبة الجودة بالقطبين الفلاحيين للغرب والحوز؛
* المساهمة في بناء سوق الجملة بالرباط والذي سيشكل أرضية ملائمة لتحسين ظروف تسويق المنتجات النباتية والحيوانية والمساهمة في خلق قيمة مضافة مهمة.

- **تطوير قطاع الصناعة الغذائية**

شكلت الإجراءات المتعلقة باستراتيجية تطوير الصناعة الغذائية موضوع عقد البرنامج المتعلق بتطوير الصناعة الغذائية (2017-2021) الموقَّع على هامش أشغال الدورة التاسعة للمناظرة الوطنية للفلاحة والذي يناهز غلافه المالي حوالي 12 مليار درهم منها 4 مليارات درهم ممولة من طرف الدولة .

وسيمكن تفعيل هذا العقد من إحداث حوالي 40.000 منصب شغل إضافي في مجال الصناعات الغذائية، كما ستبلغ قيمته الإضافية ما يناهز 13 مليار درهم.

- **تطوير الري و تهيئة المجال الفلاحي**

يتمحور البرنامج المسطر برسم سنة 2018 حول التدخلات التالية:

- **البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري**

يتضمن هذا البرنامج، إنهاء الأشغال الهيدروفلاحية على مساحة 10.000 هكتار تمثل ما تبقى من الشطر الأول للبرنامج وكذا مواصلة إنجاز مشروعين من الشطر الثاني وهما مشروع عصرنة الري الكبيرPMGI الممول من طرف البنك الدولي ومشروع دعم برنامج اقتصاد مياه الري PAPNEEI2 الممول من طرف البنك الافريقي للتنمية بالإضافة إلى انطلاق عصرنة المساحات المسقية بسوس.

- **برنامج توسيع الري**

يرتقب في هذا الاطار، إنهاء الأشغال المتعلقة بمدارات كل من تافراطة وأسيف المال وأمغاس ودار أقوبع، وواد التين ودار خروفة وكذا مواصلة الأشغال بمدارات دار خروفة وأجراس وأسجن وبوهودة وسبو المتوسط وقصوب وقدوسة وسايس والمنطقة العليا لدكالة.

– **الشراكة بين الدولة والخواص في مجال الري**

ستركز أهم التدخلات في هذا الاطار على إنهاء الأشغال المتعلقة ببناء مشروع أزمور البئر الجديد من طرف الشريك المفوض له على مساحة 3.200 هكتار (شبكة التوزيع) و كذا انطلاق حملة الاكتتاب لمشروع تحلية المياه و السقي بمنطقة اشتوكة.

كما يرتقب إنهاء المرحلة الثانية المتعلقة باختيار الشريك الخاص الذي سيعهد إليه بإنجاز واستغلال البنية التحتية للسقي بسهل سايس و إنهاء الدراسة الخاصة بهيكلة مشروع الشراكة مع الخواص بهدف بناء محطة لتحلية مياه البحر لسقي 5.000 هكتار بجهة الداخلة-وادي الذهب وكذا إنهاء الدراسة الخاصة بهيكلة و إتمام مشروع الشراكة مع الخواص للري في سافلة سد قدوسة على مساحة 5.000 هكتار بالإضافة إلى طلب العروض لاختيار الشريك الخاص.

– **تهيئة المجال الفلاحي**

في هذا الإطار يشمل برنامج العمل خاصة أشغال إعادة تأهيل مدارات السقي الصغيرة و المتوسطة على مساحة 8.000 هكتار و كذا مواصلة برنامج تهيئة المناطق الرعوية خصوصا برنامج بين الجهات المتعلق بتهيئة الرعي وتنظيم الترحال على مستوى جهتي سوس ماسة وكلميم واد نون واقليم السمارة بالإضافة إلى إنجاز التهيئات العقارية على مساحة 1.000 هكتار.

– **برنامج التكوين والبحث الفلاحي**

سيرتكز هذا البرنامج أساسا على توسيع و إعادة تأهيل البنيات التحتية البيداغوجية و تجهيزها بالمعدات وكذا تحسين ظروف الاستقبال و الإقامة لطلبة مؤسسات تكوين المهندسين بالإضافة إلى الرفع من القدرة الاستيعابية لمؤسسات التكوين التقني الفلاحي وتطويرها؛

كما ستعرف سنة 2018 مواصلة إنجاز برامج البحث النظري والتطبيقي استنادا على أساس التوجيهات الاستراتيجية الجديدة في إطار برنامج البحث على المدى المتوسط' للمعهد الوطني للبحث الزراعي 2017-2020.

- **برنامج المحافظة على الثروة النباتية والحيوانية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية**

يرتقب في هذا الاطار :

- حماية القطيع الوطني من الأمراض المعدية ومحاربة الأمراض ذات وقع اقتصادي (الأمراض الطفيلية الداخلية و الخارجية،....) بالإضافة إلى مواصلة البرنامج الوطني لتعريف قطيع الأبقار والجمال؛
- حماية الثروة النباتية عبر مراقبة صحة النباتات داخل البلاد و على مستوى المناطق الحدودية و محاربة تسلط الطيور و القوارض وكذا حماية صحة النباتات الغابوية ومحاربة الجراد.

3.1.2.III التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر

1.3.1.2.III التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة

- **تنظيم ونتائج "المؤتمر 22 للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية" (COP 22)**

عرفت الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف (COP22) الذي عقدت بمراكش من 07 إلى 18 نونبر 2016، نجاحا جعل من هذه القمة مرحلة انطلاق لتنفيذ اتفاق باريس حول المناخ، وكذا بناء روح من التعاون المستمر والمتعدد الأطراف بشأن تغيير المناخ.

يعتبر مؤتمر الأطراف COP22، الذي استقطب أزيد من 22 ألف مشارك من 196 بلدا، مؤتمرا للأجرأة كما تميز بحسن التنظيم. هذا المؤتمر الذي ضم عددا كبيرا من فعاليات المجتمع المدني، ممثلة بما يناهز 500 من الجمعيات والائتلافات، يمثلون أكثر من 60 جنسية، تميز أيضا بحضور وازن للقارة الإفريقية حيث تم تنظيم بهذه المناسبة الدورة الأولى لقمة العمل الإفريقية.

وقد كرست قمة مراكش COP22، البعد المزدوج لمؤتمرات الأطراف الذي يرتكز على دعامتين متكاملتين: تتعلق واحدة بالتفاوض والأخرى بالعمل.

كما كرس إعلان مراكش مرحلة جديدة للأجرأة والتنفيذ من أجل المناخ والتنمية المستدامة، الأمر الذي أدى، ليس فقط إلى العدد الغير مسبوق من الالتزامات المهيكلة وائتلافات ومبادرات كبرى، ولكن أيضا إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على "أجندة العمل" في مؤتمرات الأطراف من خلال تبني سكرتارية اتفاقية الامم المتحدة بشأن تغير المناخ لمبادرة "شراكة مراكش من أجل العمل العالمي للمناخ".

وفي هذا الصدد، عملت عدد من الشركات والمستثمرين والمدن والحكومات المحلية، خلال قمة مراكش، على صياغة التزامات جديدة بشأن تغير المناخ، انضافت بذلك إلى الآلاف ممن أعلنوا التزامهم السنة الماضية خلال مؤتمر المناخ بباريس. ومن بين أهم المبادرات والائتلافات التي تم الإعلان عنها من قبل الفاعلين المغاربة، نذكر : "مبادرة التكيف للزراعة الإفريقية" ومبادرة "الحزام الأزرق" وإحداث "صندوق مراكش للاستثمار من أجل التكيف (ميكا)"، ومبادرة "الاستدامة والأمن والاستقرار في أفريقيا"، بدعم كل من المغرب والسنغال.

كما أعلن صندوق البيئة العالمي، وهو وكالة تمويل متعددة الأطراف، إطلاق مبادرة الشفافية لتقوية القدرات بدعم من 11 دولة متقدمة مانحة، تصل قيمتها إلى 50 مليون دولار. وقد تعهدت الدول بدفع أكثر من 81 مليون دولار لصندوق التكيف، متجاوزة بذلك الهدف المسطر لهذه السنة.

وقد عرفت قمة مراكش حول المناخ انتخاب أعضاء لجنة باريس المتعلقة بتقوية القدرات، حيث تم انتخاب المغرب لتمثيل القارة الإفريقية.

وعلى هامش الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف، تم إنشاء جائزة دولية تحت اسم "جائزة محمد السادس للمناخ والتنمية المستدامة"، معترفة بالقيادة التاريخية لجلالة الملك في مكافحة تغير المناخ وملتزمة برؤية المجتمع الدولي التي تربط بقوة جدول أعمال المناخ مع التنمية المستدامة. وتمنح هذه الجائزة بمناسبة كل مؤتمر للأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

◄ **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**

وفقا لمقتضيات القانون-الإطار 99-12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتي تمخضت عن مسلسل مكثف من المشاورات مع مختلف المتدخلين: القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

تمت المصادقة على هذه الاستراتيجية من طرف المجلس الوطني للبيئة المنعقد في يوليوز 2016 و تم تقديمها أمام أعضاء المجلس الحكومي المنعقد في فاتح يونيو 2017 وأمام أنظار صاحب الجلالة خلال المجلس الوزاري المنعقد في 25 يونيو 2017.

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الى:

- تعزيز الاتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- تكريس مفهوم التنمية المستدامة كمقاربة للتنمية، ترتكز على توازن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأنشطة التنموية.
- إدراج ثقافة التنمية المستدامة في البرامج التربوية.
- تشجيع برامج البحث والتنمية في خدمة التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وخاصة في الأنشطة ذات الأولوية، والمتعلقة بالطاقة والماء والغابات والصيد البحري والفلاحة والنقل والسياحة والتعمير والبناء وتدبير النفايات والصناعة، التي تكتسي أولوية من حيث متطلبات التنمية المستدامة.

◄ **تنفيذ سياسة عمومية في مجال البيئة**

يتمحور تنفيذ السياسة العمومية في مجال البيئة حول أهم برامج التدخل التالية:

- **البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة**

عرفت سنة 2017 مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير السائل من خلال مواصلة المشاريع قيد الانجاز وكذا إعطاء انطلاقة مشاريع جديدة بميزانية قدرها 545,8 مليون درهم. وإلى غاية يونيو 2017، بلغ معدل الربط بشبكة التطهير السائل 75% ، ونسبة معالجة المياه العادمة إلى 44,22%.

- **البرنامج الوطني للنفايات المنزلية**

عرفت سنة 2017 مواصلة تفعيل البرنامج الوطني للنفايات المنزلية بتمويل من طرف الدولة بلغ 290مليون درهم. وإلى حدود نهاية يونيو 2017، وصلت نسبة جمع النفايات المنزلية إلى 85,2% في حين ساهمت المطارح ومراكز استغلال النفايات في معالجة 3.81 مليون طن في السنة من النفايات أي ما يعادل 60,4% من إجمالي النفايات المنزلية.

2.3.1.2.III تعزيز الطاقات الخضراء

تتلخص أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال في ما يلي :

- **ملاءمة الإطار القانوني**

إن مواجهة تحديات الطاقات المتجددة تتطلب إطارا تشريعيا وتنظيميا يمكن من الاستجابة لطموحات المملكة. وفي هذا الإطار، تم تحديث واستكمال الإطار القانوني الوطني، وكذا إعادة تحديد أدوار مختلف الجهات الفاعلة في هذا القطاع ويتعلق الأمر بالوكالة المغربية للطاقة المستدامة، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية.

- **تطوير الطاقات المتجددة:** يهدف المغرب إلى رفع حصة القدرة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة إلى 42 % في أفق 2020 و52 % في أفق 2030 (20% باستخدام الطاقة الشمسية، و20% للطاقة الريحية، و12% للطاقة المائية) وذلك من خلال تنفيذ البرامج التالية:

- **البرنامج المغربي للطاقة الشمسية**

تميزت سنة 2017 بمواصلة أشغال المحطات "نور 2" و "نور 3" للمركب الشمسي بورزازات، بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 350 ميغاواط وتكلفة مالية تناهز 16,46 مليار درهم.

بالإضافة إلى ذلك، أعطى صاحب الجلالة، في أبريل 2017، انطلاقة إنجاز أشغال المحطة "نور 4" بقدرة كهربائية تبلغ 72 ميغاواط وتكلفة مالية تقدر ب 750 مليون درهم.

وتندرج هذه المحطة الكهرضوئية في إطار المرحلة الأولى من إنتاج الطاقة الشمسية الكهرضوئية "NOOR PV 1" بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 172 ميغاواط وتكلفة مالية تناهز2,27 مليار درهم. وتشمل هذه المرحلة إنشاء ثلاث محطات:

- محطة "نور 4" بورزازات بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 72 ميغاواط وتكلفة مالية تقدر ب 750 مليون درهم؛
- محطة "نور العيون" بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 80 ميغاواط وتكلفة مالية تقدر ب 1,21 مليون درهم؛
- وكذا محطة "نور بوجدور" بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 20 ميغاواط وتكلفة مالية تقدر ب 308 مليون درهم.

كما عرفت سنة 2017 إطلاق طلب العروض الخاص بإنجاز أشغال المحطة "نور ميدلت" بقدرة كهربائية تصل إلى 800 ميغاواط، والتي تجمع بين التقنيات الحرارية الشمسية والكهرضوئية.

وستعرف سنة 2018 تشغيل المرحلة الرابعة للمركب الشمسي بورزازات "نور 4" بقدرة كهربائية تبلغ 72 ميغاواط وكذا إعطاء انطلاقة أشغال المحطات "نور ميدلت" بقدرة كهربائية تصل إلى 800 ميغاواط، و"نور العيون" بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 80 ميغاواط وكذا "نور بوجدور" بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 20 ميغاواط.

- **البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية**

يهدف المشروع المغربي المندمج للطاقة الريحية، الذي يمتد على 10 سنوات باستثمار إجمالي يقدر ب 31,5 مليار درهم، إلى الرفع من القدرة الكهربائية المنتجة من مصادر ريحية من 280 ميغاواط سنة 2010 إلى 2000 ميغاواط سنة 2020.

و يتوفر المغرب حاليا على طاقة ريحية في طور الاستغلال تصل قدرتها الكهربائية إلى 780 ميغاواط، و ذلك من خلال إنشاء أربع مركبات ريحية في فم الواد وحومة وأخفنير وطرفاية.

وسيتم خلال سنة 2018 مواصلة أشغال المركب الريحي بتازة (150 ميغاواط)، , وإعطاء الانطلاقة للمشروع المندمج للطاقة الريحية بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 850 ميغاواط: طنجة II (100 ميغاواط)، وجبل الحديد (200 ميغاواط)، وميدلت (150 ميغاواط)، وتيسكراد (300 ميغاواط) وبوجدور(100 ميغاواط).

3.3.1.2.III الحفاظ على الموارد المائية

من أجل الحفاظ على الموارد المائية ووفقا لأحكام القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، قامت الحكومة بوضع المخطط الوطني للماء الذي يشكل وثيقة استراتيجية لتخطيط وتدبير موارد المياه في أفق 2030.

ويستند المخطط الوطني للماء على ثلاث ركائز، وهي:

- **تدبير الطلب على الماء وتثمين الموارد المائية**

ترتكز أساسا إجراءات تدبير الطلب على المياه على التحكم في هذا الطلب، والحد من ضياع المياه وتحسين الفعالية التقنية والاجتماعية والاقتصادية في الاستخدامات المختلفة للمياه.

- **تطوير العرض**

تشمل الإمكانات المختلفة للرفع من العرض المتعلق بالماء المدرجة في إطار المخطط الوطني للماء، والتي اقترحت بشأنها مخططات تروم تعبئة المياه السطحية بواسطة السدود الكبيرة والتثمين المحلي للمياه السطحية من خلال السدود الصغيرة وتحويل المياه من أحواض الشمال-الغربي إلى أحواض الوسط-الغربي وكذا تجميع مياه الأمطار.

وموازاة مع هذه المخططات التنموية الموارد المائية، ومن أجل ديمومة الثروة المائية الوطنية، اعتمد المخطط الوطني للماء خطة لحماية منشآت تخزين المياه. وهكذا، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه الثروة و استدامة الخدمات القيمة التي توفرها في مجال تأمين التزويد بالمياه، تم وضع برنامج للمحافظة وصيانة السدود الكبيرة والصغيرة.

- **المحافظة على الموارد المائية والوسط الطبيعي والتكييف مع التغيرات المناخية:** وذلك من خلال الحفاظ على جودة المياه ومكافحة التلوث، والحماية والتدبير المستدام للمياه الجوفية، وتهيئة وحماية الأحواض المائية والحفاظ على المناطق الحساسة خصوصا المناطق الرطبة والواحات.

4.3.1.2.III حماية الموارد الغابوية ومكافحة التصحر

في إطار البرنامج العشري الغابوي 2015-2024، يرتقب في سنة 2018:

- مواصلة عمليات تحفيظ المجال الغابوي، وكذا الدراسات التقنية المتعلقة بالمسح الطوبوغرافي على مساحة تناهز 500.000 هكتار؛
- إنجاز أشغال فتح المسالك الغابوية لحوالي 200 كلم وإعادة تأهيل و صيانة 600 كلم؛
- إنجاز أشغال التشجير الجديد (إعادة التشجير وإعادة الإحياء وتحسين المراعي الغابوية) على مساحة 50.000 هكتار و أشغال تجديد و صيانة المغروسات القديمة على مساحة 27.000 هكتار؛
- إطلاق أشغال الحراجة و صيانة الأغراس على مساحة تناهز 25.000 هكتار؛
- تهيئة حوالي 60 غابة بالمجال الحضري والشبه حضري لتبلغ المساحة المهيئة حوالي 40.000 هكتار؛
- تدبير مخاطر الحرائق عبر الإشراف على عمليات الوقاية والتدخل لمواجهة الحرائق وتعزيز آليات المراقبة والإنذار المتعلقة بالتدخل الأولي.

4.1.2.III مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الأخرى

1.4.1.2.III الإستراتيجية الطاقية

- **تقوية العرض الكهربائي**

في إطار الرفع من القدرة الكهربائية المنتجة، تم خلال الخمس سنوات الأخيرة، إنشاء و تفعيل 1.777 ميغاواط كقدرة إنتاج طاقية إضافية باستثمار إجمالي يصل إلى 15 مليار درهم.

- **تنمية النجاعة الطاقية**

يهدف المخطط الوطني للنجاعة الطاقية إلى تقليص الإستهلاك الطاقي بنسبة 12% في أفق 2020 و نسبة 15% في أفق 2030. و عرفت سنة 2017 إنهاء القوائم العامة للنجاعة الطاقية التي تم إطلاقها خلال سنة 2013، و التي تهم مجموعة من التدابير المزمع اتخاذها من طرف مختلف القطاعات بغية ترشيد الاستهلاك الطاقي.

و تهم العمليات المرتقبة لسنة 2018 تفعيل برنامج التأهيل الطاقي للمساجد، وتعميم الدراسات التدقيقية التي تهم مجال الطاقة و كذا، إرساء إجراءات النجاعة الطاقية بقطاعات الصناعة والنقل والفلاحة والصيد.

- **تطوير السلامة النووية**

عرفت سنة 2017 الانطلاق الفعلي لعمل مختلف هياكل الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي. وستعرف سنة 2018 دخول حيز التنفيذ برنامج هذه الوكالة.

- **تنظيم قطاع الكهرباء**

يستجيب إحداث الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء للسياسة الطموحة للمغرب الرامية إلى انفتاح سوق الإنتاج الكهربائي من خلال مصادر الطاقات المتجددة وكذا ملائمة ممارساته مع المعايير الدولية.

وستعرف سنة 2018 دخول برنامج الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء حيز التنفيذ.

2.4.1.2.III الاستراتيجية السياحية

يحتل القطاع السياحي مكانة مهمة داخل النسيج الاقتصادي المغربي من خلال مساهمته في خلق الثروات، حيث بلغ مؤشر الطلب الاجمالي على السياحة حوالي 11,4% من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى كونه قطاعا واعدا في إحداث فرص الشغل وذلك بخلق 515 ألف منصبا مباشرا نهاية سنة 2016.

كما حققت مداخيل النشاط السياحي خلال الفترة الممتدة بين شهر يناير وشهر غشت 2017 ما يناهز 46,8 مليار درهم بالنسبة لغير المقيمين بالمغرب، مقابل 44,5 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2016 أي بزيادة 5%.

ومن جهة أخرى، بلغ عدد السياح الوافدين على المغرب خلال الفترة الممتدة بين شهر يناير و شهر يوليو 2017، 6,5 مليون سائح، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016. أما بالنسبة لليالي المبيت داخل مؤسسات الإيواء السياحية المصنفة، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 17% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016.

وفي هذا الصدد، تتواصل الجهود من أجل تطوير عرض سياحي قوي ومتنوع ومتوازن، يعتمد على الاستدامة والأصالة السوسيو- ثقافية، بهدف الارتقاء بالمغرب في أفق 2020 إلى مصاف 20 وجهة سياحية الاولى عالميا ، وكذا جعله الوجهة المرجعية فيما يخص التنمية المستدامة على مستوى حوض البحر الابيض المتوسط.

- **السياحة المستدامة**

تندرج التنمية المستدامة في صلب استراتيجية "رؤية 2020"، وبغض النظر عن الأهداف المتعددة للتنمية التي حددتها كخيار إرادي وطموح للنهوض بالقطاع السياحي، تتطلع هذه الاستراتيجية كذلك إلى تشجيع السياحة المسؤولة والمستدامة.

و بالفعل، يطمح المغرب أن يصبح وجهة دائمة ومسؤولة ذات مرجعية. حيث انضم المغرب إلى المنظمة الدولية للسياحة، الراعي الرسمي لبرنامج العمل المقرر لسنة 2017 التي تم اختيارها من طرف هذه المنظمة كسنة للسياحة المستدامة.

كما ستعرف سنة 2018 وضع آلية تتبع الاستدامة على صعيد المناطق السياحية وتنظيم الدورة الثالثة لليوم المغربي للسياحة المسؤولة والمستدامة، وكذا الدورة التاسعة لجائزة المغرب للسياحة المستدامة.

- **تنويع محفظة المنتوج**

تعتمد رؤية 2020 على الشركة المغربية للهندسة السياحية للقيام بدور المحفز و المحدث للقيمة من أجل تنمية منتوج سياحي مختلف ومتنوع، كما أسند لهذه الشركة دور تصميم وخلق منتوجات سياحية جديدة تستجيب لمتطلبات الأسواق وانتظارات المستثمرين.

كما وضعت الشركة المغربية للهندسة السياحية برنامج عمل طموح من أجل الاحتفاظ بثقة الأسواق الكلاسيكية وتنويع الاسواق المدرة للاستثمار السياحي. و ستعمل على إحداث 13 ألف سرير سياحي برسم سنة 2018، مما سيمكن المغرب من توفير حوالي 267 ألف سرير سياحي.

وستواصل الشركة المغربية للهندسة السياحية أيضا إعداد دراسات و تصاميم بتعاون مكثف مع الجماعات الترابية بهدف توجيه المستثمرين و تمكين الجهات من جلب استثمارات سياحية جديدة.

وفي هذا الإطار ستتابع الشركة المغربية للهندسة السياحية برسم سنة 2018، مواكبة تطوير منتوج المحطات السياحية الساحلية على مستوى كل من المحطة السياحية تاغازوت-أكادير بالخصوص عن طريق وضع تجهيزات التنشيط السياحي.

وستعرف المحطة الساحلية السعيدية من جهتها افتتاح منشأة سياحية تتكون من 760 سرير وافتتاح ملعب للكولف ب 18 حفرة.

كما ستعرف سنة 2018 انطلاقة منتوجات تكميلية مبتكرة ستمكن من توسيع العرض السياحي الثقافي داخل المدن العتيقة (مدينتي) الذي سينطلق من الوجهات السياحية الجاهزة كمراكش وفاس وكذا عرض "الطبيعة" عن طريق جولات تطوير مدارات ومسالك سياحية تهم الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة وكذا جهة بني ملال – خنيفرة.

وسوف تتجه الجهود علاوة على الأسواق التقليدية نحو الفاعلين في الأسواق الآسيوية الواعدة كالصين والهند وماليزيا الذين يعملون على تنويع استثماراتهم على الصعيد العالمي وكذا نحو سوق الولايات المتحدة الامريكية.

- **الترويج للوجهة المغربية**

لقد عرفت سنة 2017 إبرام المكتب الوطني المغربي للسياحة لـ 63 اتفاقية شراكة مع الفاعلين السياحيين الرائدين مكنت من إحداث رحلات جوية مخفضة الثمن تنطلق من دول أوروبا الشرقية و من روسيا ومن ألمانيا.

كما عرفت سنة 2017، إبرام العديد من الشراكات مع الفاعلين السياحيين الروسيين مكنت من جذب تدفق للسياح نحو وجهة أكادير.

كما تم العمل على تعزيز الربط الجوي وإنجاز حملات إشهارية وترويجية للمحطات السياحية لتاغازوت، والسعيدية وموكادور والداخلة".

وتتجلى أهم التحديات برسم سنة 2018 في دعم النمو الايجابي من خلال تفعيل رافعات التنمية الاكثر نجاعة والمتمثلة خاصة في:

- تقوية "علامة المغرب" وكذا مدى تموقعها المبني على قيم الأصالة والثقافة الحية، كأداة للتميز تجمع بين العصرنة والتسامح وحسن الضيافة.
- تعزيز الترابط بين مختلف الوجهات المغربية بإحداث خطوط جوية داخلية جديدة وكذا إطلاق خطوط جديدة للرحلات الجوية المباشرة والطويلة المسافة من الولايات المتحدة الامريكية ومن الصين العمل على تحسين الولوج إلى الرحلات الجوية انطلاقا من دول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال عرض أثمنة تنافسية.
- مواكبة مسلسل الجهوية المتقدمة لجعل القطاع السياحي رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير برنامج رقمي مندمج يمكن من مواكبة السائح قبل و أثناء وبعد السفر.

◄ **تمويل القطاع السياحي**

من أجل دعم القطاع السياحي ومواكبته بطريقة إرادية باعتباره قطاعا استراتيجيا، عملت الحكومة بتاريخ 28 يناير 2016 على إحداث صندوق ضمان بغلاف مالي يقدر ب 400 مليون درهم مخصص للقطاع السياحي، وسيمكن هذا الصندوق من تسهيل ولوج الفاعلين السياحيين للقروض البنكية الموجهة لتمويل المشاريع الكبرى والمتوسطة المتعلقة بالإيواء و بالتنشيط السياحي.

3.4.1.2.III استراتيجية المغرب الرقمي 2020

تهدف استراتيجية المغرب الرقمي 2020 ، إلى ترسيخ مكانة المغرب في مجال التكنولوجيات الرقمية، وترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور الثلاث التالية:

◄ التحول الرقمي للاقتصاد الوطني؛

◄ إحداث قطب محوري رقمي جهوي؛

◄ المكانة الرقمية المتميزة للمغرب.

تطمح الاستراتيجية الجديدة "المغرب الرقمي 2020" إلى تقوية مكانة المغرب كرائد على المستوى الإقليمي فيما يخص تكنولوجيا المعلومات.

وقد تميزت سنة 2017 بالمصادقة على القانون 64-16 المتعلق بإحداث "وكالة التنمية الرقمية" التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي ستتكلف بتنزيل استراتيجية الدولة في ميدان تطوير الاقتصاد الرقمي.

وستتولى هذه الوكالة المهام التالية:

◄ تفعيل لحساب الدولة بالتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية، لاستراتيجية تطوير الاستثمارات في قطاع الاقتصاد الرقمي؛

- تقديم اقتراحات للحكومة حول التوجهات المتعلقة على الخصوص بتطوير الاقتصاد؛
- تقديم كل توصية، ورأي، واقتراح، ودراسة أو إجراء من شأنه تحسين مجال تطوير الاقتصاد الرقمي؛
- وضع التصور والإشراف على تنفيذ مشاريع الإدارة الرقمية في إطار برنامج الحكومة الالكترونية E-GOV ؛
- مواكبة السلطات والهيئات المعنية في إعداد التصور وإنجاز المشاريع الكبرى في ميدان الاقتصاد الرقمي.

4.4.1.2.III استراتيجية هاليوتيس

منذ إطلاقتها ، أثبتت استراتيجية «هاليوتيس» فعاليتها واستجابت للرغبة القوية للحكومة في جعل قطاع الصيد البحري قطاعا حديثا ناجعا و تنافسيا. ومن خلال محاورها الثلاثة، سجلت الاستراتيجية نتائج متعددة:

- **على مستوى محور الاستدامة**، يمكن تقديم الإنجازات على النحو التالي:

  - وضع خمس عشرة تصميما لتهيئة مصايد الأسماك، بحيث أن 94٪ من المصايد تم تدبيرها على نحو مستدام، مقابل 5٪ فقط في سنة 2007؛
  - تجهيز سفن الصيد بنظام تحديد الموقع الجغرافي عبر القمر الاصطناعي؛
  - مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المرخص به، من خلال وضع مسطرة للتصديق الالكتروني لمصايد الأسماك.

- **فيما يخص محور النجاعة**، تم اتخاذ عدة إجراءات مكنت من رفع نسبة تفريغ المراكب بمعدل سنوي يصل إلى 4% خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2016، كما بلغ حجم إنتاج الأسماك 1.465.000 طن، أي 88% من الهدف الذي حددته استراتيجية «هاليوتيس» لسنة 2020 (1.660.000 طن). وتميز المحور الثاني للاستراتيجية بالإنجازات التالية:

  - إنجاز نقط التفريغ و قرى الصيادين (تم الانتهاء من 40 موقعا و3 مواقع أخرى في مرحلة الدراسة أو البناء). وساهمت هذه البنيات التحتية بنسبة 70 % من حجم مبيعات الأسماك في سنة 2016؛
  - إطلاق ورش لبناء 15 باحة من الجيل الجديد لتشجيع تسويق المنتجات السمكية؛
  - إنشاء شبكة مكونة من 7 أسواق لبيع الأسماك بالجملة، توفر مراكز توزيع إقليمية قادرة على الجمع بين نقاط التفريغ والتسويق؛
  - الشروع في استخدام حاويات موحدة للتفريغ ولبيع الأسماك من أجل وضع حد لاستخدام صناديق خشبية غير صحية التي تؤثر سلبا على صحة المستهلك.

- **على مستوى محور التنافسية** الهادف إلى تثمين منتوجات الصيد، تم تسجيل النتائج التالية:

- زيادة صادرات المنتوجات البحرية التي بلغت ما يناهز 21,2 مليار درهم في سنة 2016 اي بمعدل نمو سنوي يقدر ب 11% منذ سنة 2010، وهو ما يشكل 69٪ من الهدف الذي حددته الاستراتيجية في أفق سنة 2020؛
- تحسين الاستثمار الصناعي الخاص، الذي بلغ 2,1 مليار درهم برسم الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2016 (منها 1,7 مليار درهم يتعلق بالرخص الجديدة).
- الموافقة على 40 رخصة جديدة للصناعة الخاصة بتثمين المنتوج السمكي في سنة 2016 مقارنة ب 10 رخص فقط في سنة 2010.

وستعرف سنة 2018، مواصلة تنفيذ جميع المشاريع المبرمجة في إطار هذه الاستراتيجية و التي تقوم على برنامجين رئيسيين هما:

◄ **البرنامج المتعلق بتطوير الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية وتثمين الموارد** من خلال:

- مواصلة في تشييد البنيات التحتية لمشاريع التجهيزات المندمجة للصيد التقليدي، من خلال توطيد الاعتمادات المتعلقة بنقط التفريغ المجهزة لكورزيم وشملالة وأمسا بإقليم تطوان ؛
- مواكبة الصيادين المتضررين من الخسائر الناجمة عن هجوم الدلفين الكبير على شباك الصيد في البحر الأبيض المتوسط؛
- إنشاء نقطة تفريغ مجهزة في إفري أفوناسن في إطار اتفاقية إنجاز مرافق خارج موقع المجمع الميناءي الناظور غرب المتوسط بتكلفة إجمالية قدرها 70 مليون درهم؛
- تعزيز البحث في مجال الصيد البحري من خلال اقتناء سفينة خاصة بالبحث من قبل المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بموجب قرض من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بغلاف مالي قدره 613,93مليون درهم؛

◄ **برنامج التأهيل والتنمية السوسيومهنية و سلامة البحارة**، والذي يرتكز على رفع مستوى التجهيزات والبنية التحتية لمؤسسات التكوين البحري.

5.4.1.2.III تطوير التجارة والتوزيع

يتميز قطاعي التجارة و التوزيع بهيمنة تجارة القرب التي تمثل القناة الرئيسية لتوزيع حاجيات الاستهلاك. و تمثل هذه الوحدات التجارية 58٪ من رقم معاملات القطاع، 36٪ من فرص الشغل و80٪ من نقط البيع.

ويرتبط تطوير تجارة القرب، بتحسين نموذجه الاقتصادي عبر تبني تقنيات جديدة للبيع، وكذلك تطوير عروض أكثر جاذبية و التحكم في نفقات النشاط التجاري.

و في هذا الصدد، قامت الحكومة بإطلاق برنامج دعم مشاريع عصرنة تجارة القرب مصممة من طرف الفاعلين في القطاع، ويهدف إلى تأمين مستوى معقول من الجودة، و النظافة والسلامة يتماشى مع متطلبات المستهلك، وتحسين الجاذبية و تزيين نقط البيع و كذا تطوير و تقوية المهارات.

و قد مكن برنامج عصرنة تجارة القرب حتى متم يوليوز 2017 إلى مواكبة أكثر من 25.780 نقطة بيع على المستوى الوطني و إحداث حوالي 10.000 منصب شغل غير مباشر.

6.4.1.2.III تطوير قطاع الصناعة التقليدية

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية ثاني قطاع مشغل بساكنة نشيطة تقدر ب 2,3 مليون حرفي و حرفية، أي 20% من مجموع الساكنة النشيطة و يشكل دعامة لخلق الثروة و يساهم بنسبة 7% من الناتج الوطني الخام.

ويشكل القطاع أيضا رافعة لرأس المال غير المادي ودعامة للهوية الوطنية من خلال الحفاظ على الثقافة والتقاليد العريقة للمغرب.

وعرفت سنة 2017 مواصلة إنجاز المشاريع المبرمجة في استراتيجية القطاع، ولا سيما:

- **تسريع إنشاء البنيات التحتية لإنتاج وبيع المنتجات الحرفية**، لا سيما من خلال:

- الانتهاء من أعمال إنشاء قرى الحرفيين في وادي لاو وفوم زغيد وزاكورة وأزمور، وإنشاء دور الصانعات بزحيليكة و تازرين وتوسيع دار الصانعة في وادي إفران وفضاء العرض و البيع بالحاجب (الشطر الأول)، وإنشاء المجمعات المندمجة للحرف اليدوية في أصيلة، ومزودية، وتارودانت، وتهيئة المجمعات الحرفية في مكناس والعيون، وإعادة تأهيل قيصارية الكفاح في فاس؛

- مواصلة إنشاء قرى حرفية في تنغير وسيدي سليمان وحنشان وأحفير وبوعرفة وقلعة مكونة ودار الصانعة في المدينة العتيقة بالدار البيضاء وإنشاء مجمع مندمج للحرف بوازان وفضاء للعرض والبيع بالحاجب (الشطر الثاني) والعطاوية و طاطا و تأهيل وتوسيع المجمعات الحرفية في سطات و تامصلوحت والقرى الحرفية في وجدة وتاغزوت و إعادة بناء المجمع الحرفي في أولماس، وإعادة تأهيل قيسارية النخيل في سطات.

- **تنفيذ برنامج توحيد القياس واعتماد الجودة** من خلال وضع 6 معايير مغربية للفخار الخزفي و 14 مشروعا للمعايير المغربية قيد الإنجاز تتعلق بالجلد والنسيج والخشب؛

- **الدعم التقني من خلال اقتناء تجهيزات ومعدات** الإنتاج لفائدة مختلف سلاسل الصناعة التقليدية على عدة جهات؛

- **إحداث علامات تجارية جديدة**: العلامة التجارية "سلة تازة"، والعلامة التجارية "بلوزا الشرق"، والعلامة التجارية "خنجر قلعة مكونة"، والعلامة التجارية "دق الصويري"، والعلامة "الحجر المنحوت سلا" والعلامة الجهوية "فاس-مكناس"، وعلامة التجارة العادلة للمغرب؛

- **مواصلة تنفيذ برنامج محو الأمية الوظيفي للحرفيين** ، في إطار استكمال أهداف برنامج تحدي الألفية (MCA-MAROC) وذلك من خلال توقيع اتفاقات شراكة مع الوكالة الوطنية لمكافحة الأمية برسم الموسم 2017-2018، الذي يهدف إلى محو الأمية الوظيفي لما مجموعه 11.170 من الحرفيين والحرفيات.

وستعرف سنة 2018، تنفيذ المشاريع التالية:

- مواصلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمجة لجهة كلميم وادي نون، التي تم التوقيع على الاتفاق الإطار الخاص بهذا البرنامج أمام صاحب الجلالة في 8 فبراير 2016، والذي يرمي إلى إنشاء معارض للبيع في كلميم والزاك، وإنشاء منطقة النشاط الحرفي في كلميم وإنشاء دار الصانعة في إفران الأطلس الصغير؛
- تنفيذ مشاريع البنية التحتية المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمجة لجهة العيون - الساقية الحمراء، التي تم توقيع اتفاقيتها الإطار امام جلالة الملك في 7 نوفمبر 2015، والتي تتعلق بإنشاء مركز للدعم التقني لمهن النجارة في العيون، وإنشاء منطقة حرفية في العيون، وإنشاء دار الصانعة في العيون و بوجدور؛
- إحداث مناطق الأنشطة الحرفية في إطار اتفاق الشراكة المتعلق ببرنامج التنمية المندمجة لإقليم قلعة السراغنة 2014-2018.
- تنفيذ مشاريع البنية التحتية المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمجة لجهة الداخلة وادي الذهب التي تم توقيع اتفاقيتها الإطار أمام جلالة الملك في 8 فبراير 2016 والتي تنص على إنشاء دار الصانعة في الداخلة.

7.4.1.2.III الاستراتيجية المعدنية

تروم الاستراتيجية المعدنية إلى تعزيز مكانة بلادنا بين الدول الرائدة في هذا المجال. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير البحث المعدني، وإرساء البنية التحتية الجيولوجية، وإنعاش المشاريع المعدنية، وتنويع مصادر الإنتاج، وتحديث وسائل وأساليب الاستخراج، وكذا تحسين التكوين المهني.

وقد عرفت سنة 2017 تفعيل القانون رقم 15-74 الذي يهدف إلى رفع القيود المفروضة على وصول المستثمرين من القطاع الخاص في المنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك، وكذلك حماية حقوق عمال المناجم الحرفيين.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تطوير البنية التحتية الجيولوجية، تم إيلاء عناية خاصة بالمخطط الوطني الخرائطي الجيولوجي وذلك لتحديد الإمكانيات الجيولوجية، والجيوفيزيائية والجيوكيميائية لبلدنا.

وعليه، ومن أجل الاستجابة للمخاطر الاقتصادية المرتبطة، على وجه الخصوص، بالاستثمارات في القطاع المعدني، وضعت خارطة طريق وطنية لتطوير الخريطة الجيوعلمية للفترة الممتدة ما بين 2015 و2025. وقد سطرت هذه الخريطة في أولوياتها خمس مناطق معدنية واعدة وسيواكبها برنامج لاعتماد المعلوميات لتحليل المعطيات العلمية والجغرافية وتطوير قاعدة بيانات خاصة في المجال المعدني.

2.2.III تعزيز البنية التحتية والخدمات اللوجستكية

ستواصل الحكومة إنجاز مشاريع البنيات التحتية الكبرى كما ستعمل على تطوير التنافسية اللوجستيكية وذلك بهدف تقوية الجاذبية المجالية وتشجيع تحفيز الاستثمار الخاص.

1.2.2.III مواصلة إنجاز مشاريع البنية التحتية الرئيسية

1.1.2.2.III البنيات التحتية للطرق والطرق السيارة

◄ **قطاع الطرق السيارة**

عرف قطاع الطرق السيارة بالمغرب تطورا ملحوظا مما ساعد على الرفع من وتيرة إنجاز هذه الطرق، حيث تم إنجاز ما يقارب 1800 كلم . وفي هذا الصدد، سيتم خلال سنة 2018 إنجاز الشطر الأخير من المقطع الطرقي السيار تيط مليل - برشيد المسطر ضمن عقد البرنامج المبرم بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن لهذه المشاريع انعكاسات إيجابية حيث أن 70% من ساكنة المغرب تم ربطها بشبكة الطرق السيارة .

من جهة أخرى، تعتزم الشركة الوطنية للطرق السيارة ضمن مخططها الاستراتيجي بالمغرب إنجاز عدة مشاريع مهيكلة، وتتعلق بالخصوص بأشغال توسعة الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء وبرشيد، وبالطريق المداري الذي يربط الدار البيضاء بمطار محمد الخامس.

◄ **القطاع الطرقي**

في إطار مواصلة الدينامية الرامية إلى تمكين بلادنا من بنية تحتية طرقية عالية الجودة، واستجابة للانتظارات والأهداف الاستراتيجية المسطرة في البرنامج الحكومي، فإن الأهداف الاستراتيجية المعتمدة في الميدان الطرقي ترمي إلى تطوير الشبكة الطرقية ذات مستوى عال من الجودة حول الحواضر الكبرى وتنمية وتطوير إنجاز الطرق السريعة وتحديث المحاور الأساسية بالشبكة الطرقية والحفاظ وتثمين التراث الطرقي.

العمليات المبرمجة خلال سنة 2018 وتهدف بالأساس إلى إعطاء الأولوية إلى صيانة و تأهيل الشبكة الطرقية وتحسين مستوى الخدمات وتأهيل المنشآت الفنية.

- **صيانة الشبكة الطرقية:**

تعد صيانة الشبكة الطرقية من المحاور ذات الأولوية في الاستراتيجية الطرقية التي تهدف لتفادي التدهور المستمر لخدمات الشبكة الطرقية المصنفة. ولتكريس هذا التوجه، تتمثل الأهداف المتعلقة بهذا المحور فيما يلي:

- توسيع ما يقارب 10.000 كلم من الطرق بهدف رفع نسبة الطرق بعرض 6 أمتار إلى 75 %؛
- تحسين حالة الطرق في أفق تحقيق نسبة 80% من الطرق المعبدة؛
- تعميم تعبيد الطرق في أفق تحقيق 40% من الطرق المعبدة؛
- تطوير وتأهيل المنشآت الفنية، وكذا إعادة بناء المنشآت المهددة بالسقوط؛

- تجهيز وتأهيل مجموع الشبكة الطرقية بالعناصر اللازمة للسلامة الطرقية والتشوير ابتداء من سنة 2020.

وتشمل عمليات الصيانة الطرقية خلال سنة 2017 الأشغال المتعلقة بتقوية 500 كلم من الطرق وبتكسية 700 كلم من الطرق وبإصلاح وصيانة وإعادة بناء 40 منشئة فنية وبتوسيع 400 كلم من الطرق.

- **بناء الطرق السريعة:**

تعد الطرق السريعة من المشاريع المهيكلة ذات القيمة المضافة الكبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث تساعد على ربط الأقطاب الاقتصادية الجهوية. و تشير الحصيلة الأولية لهذا البرنامج إلى إنجاز أشغال وفتح 969 كلم من الطرق للسير خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2016.

وستتم خلال سنة 2017 مواصلة الأشغال المتعلقة بإنجاز:

- الطريق السريع الرابط بين تازة والحسيمة: بلغت نسبة تقدم الأشغال بخصوص المقطع الرابط بين بني بوفراح وواد النكور على طول 14 كلم 85 % وبالنسبة للمقطع الرابط بين واد النكور وكسيطة على طول 18 كلم 5% مع العلم أن الأشغال بالمقطعين أجدير- بني بوعياش على طول 14 كلم وبدال الطريق السيار- اكنول انتهت وتم فتح السير بها. وخلال سنة 2017، يرتقب انطلاقة الأشغال لبناء قنطرة كبيرة على واد النكور.
- إعطاء الانطلاقة للشطر الثاني للطريق السريع بين العرائش والقصر الكبير على طول 13,7 كلم،. وخلال سنة 2017 تم تفويت الصفقة المتعلقة بإنجاز الاشغال بهذا الشطر علما بأن الأشغال بالشطر الأول على طول 14 كلم قد تم الانتهاء من إنجازها ؛
- إتمام الطريق السريع بين القنيطرة وسيدي يحيى؛
- مواصلة انجاز الطريق السريع بين تزنيت والعيون وكذا توسيع وتقوية الطريق الرابطة بين العيون والداخلة على طول 1055 كلم. وقد تم رصد مبلغ 8,5 مليار درهم ضمن الشطر الاول لتمويل هذا المشروع. وعرفت نسبة تقدم الأشغال بالطريق السريع تزنيت-العيون المتعلق بإنجاز 40 كلم 10% بتكلفة إجمالية تقدر بـ 230,20 مليون درهم.

أما فيما يخص توسيع وتقوية الطريق الرابطة بين العيون والداخلة، فقد تم إعطاء انطلاقة الأشغال لإنجاز 155,8 كلم بتكلفة 320,7 مليون درهم. ويرتقب، قبل نهاية سنة 2017، انطلاق الأشغال لإنجاز 78,10 كلم بإقليم بوجدور بتكلفة تقدر ب 220,4 مليون درهم.

- **توسيع شبكة الطرق القروية**

نظرا للحصيلة الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبرنامج الوطني الأول والثاني للطرق القروية الذي عرف إنجاز 26.136 كلم من الطرق القروية ما بين 1995 و 2017، فقد تبنت السلطات الحكومية نفس التوجه من خلال المساهمة في وضع برنامج يهدف إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي. كما يهدف

هذا البرنامج إلى فك العزلة عن الساكنة القروية وذلك بإنجاز عدة مشاريع تهم البنيات التحتية الطرقية القروية بغلاف مالي إجمالي يناهز 36 مليار درهم.

- **تحسين البنيات التحتية الطرقية الحضرية**

توجد حاليا، في طور الإنجاز، مشاريع هامة تهدف إلى تقوية الطرق وتثنية طرق أخرى بمدن طنجة ومراكش و تطوان و الدار البيضاء والرباط والقنيطرة. ولهذا الغرض، تم التوقيع على 6 اتفاقيات شراكة بين الدولة والجماعات الترابية المعنية من أجل تقوية البنية التحتية الطرقية لهذه المدن بتكلفة إجمالية تقدر بـ 21,71 مليار درهم بمساهمة للدولة تبلغ 3,67 مليار درهم.

2.1.2.2.III البنيات التحتية المينائية

في إطار الاستراتيجية المينائية، تم اعتماد مقاربة جديدة قائمة على مفهوم القطب المينائي الذي من شأنه تمكين كل جهة من جهات المملكة من تعزيز مكانتها ومواردها وبنياتها التحتية والإستفادة من الديناميكية الاقتصادية التي تتيحها هذه الموانئ.

وفي هذا الصدد شهدت سنة 2017 مواصلة أشغال بناء ميناء آسفي الجديد وميناء الصيد الجديد في المهيريز.

وسيتم كذلك الانتهاء من توسيع مينائي طرفاية والجبهة، وبالتالي تحسين ظروف التفريغ والرفع من قدرة التخزين الحالية في قطاع الصيد التقليدي، و تزويد السكان المحليين بأحواض محمية لمزاولة أنشطتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل سنة 2018، إنجاز المشاريع المهيكلة المتعلقة أساسا بميناء طنجة المتوسط 2 وبمشروع المحطة الثالثة لميناء الدار البيضاء. كما ستتواصل أشغال بناء مجمع ميناء الناظور غرب المتوسط الجديد باستثمارات إجمالية تبلغ 9,88 مليار درهم.

ومن أجل مواكبة تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير استعمال الغاز الطبيعي ، تمت برمجة إطلاق إنجاز ميناء الطاقة الجديد بالجرف الأصفر من أجل تلبية احتياجات البلاد الطاقية، ولا سيما احتياجاته من الغاز الطبيعي المسال، والرفع من قدرة الميناء، وجعله مؤهلا لاغتنام الفرص المستقبلية في ميدان المبادلات الطاقية والصناعية.

وبالإضافة إلى ذلك، في أفق إنجاز المشاريع المدرجة في النموذج الجديد للأقاليم الجنوبية، يتوقع سنة 2018 إعطاء الانطلاقة لأشغال الميناء الجديد الداخلة الأطلسي. ويهدف هذا المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجهوية في جميع القطاعات المنتجة وتثمين موارد أسماك السطح الصغيرة من خلال إنشاء البنيات التحتية المينائية الأساسية اللازمة للموانئ، ودعم إنشاء أسطول صيد عصري.

3.1.2.2.III البنيات التحتية للمطارات

تشكل البنيات التحتية للمطارات رافعة مهمة لتنمية المملكة. وفي هذا السياق، يرمي البرنامج الحكومي إلى مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى لتطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات. هكذا، ستعرف سنة 2018 استكمال الأشغال بعدة أوراش منها على الخصوص:

- إعادة تهيئة مباني المحطة 1 لمطار محمد الخامس بالدار البيضاء على مساحة 38.000م مربع، وتوسيع المبنى المطل على الرصيف على مستوى 3 طبقات بمساحة 38.000م مربع، مع توفير التجهيزات والمعدات المطابقة للمعايير الدولية من حيث الأمن والسلامة وجودة الخدمة، وذلك بمبلغ مالي مقدر ب 1.640 مليون درهم؛
- بناء وتجهيز محطة الراشيدية على مساحة 3700م مربع مع تهيئة الفضاء الخارجي بمبلغ إجمالي يقدر ب 88.5 مليون درهم؛
- تهيئة منطقة مدنية بمطار كلميم بمبلغ مالي يقدر ب 248.5 مليون درهم؛
- بناء محطة مراقبة جهوية بالمنطقة الجنوبية بميزانية تقدر ب89 مليون درهم.
- توسيع الأكاديمية الدولية محمد السادس للطيران المدني عبر بناء داخلية وناد للطلاب في مرحلة أولى، وبناء مدرجين للدراسة، ومختبر وعدة أقسام للدراسة، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 124 مليون درهم.

وستعرف سنة 2018 استكمال عدة مشاريع في طور الإنجاز منها على الخصوص توسعة وتهيئة مطار الناظور بمبلغ 315.2 مليون درهم؛

4.1.2.2.III البنيات التحتية السككية

تقوم الدولة بدور مهم لمواكبة المكتب الوطني للسكك الحديدية لتفعيل تنفيذ الاستراتيجية السككية من خلال إبرام عقود-برامج التي شكل الإطار العام للالتزامات المالية للدولة في إطار دعم الاستثمارات المنجزة من طرف هذا المكتب.

وفي هذا الصدد، ستعرف سنة 2018 استكمال إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار عقد البرنامج 2010-2015، والمتعلقة بالتثنية الجزئية للخط الرابط بين سطات-مراكش، وتثليث الخط السككي بين الدار البيضاء والقنيطرة، إضافة إلى إعادة تأهيل الخط السككي الرابط بين طنجة وسيدي قاسم.

وبالنسبة لإنجاز مشروع الخط الأول فائق السرعة، الرابط بين طنجة والدار البيضاء، بلغت نسبة تقدم الأشغال به 93٪ حتى متم شهر شتنبر 2017. وسيشرع في استغلال هذا الخط بعد خضوعه لمرحلة تجريبية، خلال سنة 2018، وسيمكن من تقريب وتسهيل الحركية بين القطبين الاقتصاديين للمملكة: الدار البيضاء وطنجة.

وعلاقة بنفس المشروع، سيواصل المكتب الوطني للسكك الحديدية أشغال إنشاء محطتي الرباط أكدال والدار البيضاء المسافرين اللتان ستكونان في خدمة القطار فائق السرعة.

5.1.2.2.III البنيات التحتية المائية

حظي قطاع الماء في المغرب باهتمام خاص من الحكومة التي وضعت الأمن المائي للبلاد ومواكبة القطاعات الإنتاجية في محور اهتمامات السياسات العمومية.

ومكنت سياسة الحكومة فيما يتعلق ببناء المنشآت المائية من توفر بلادنا حاليا على 140 سدا كبيرا بطاقة استيعابية تقارب 17,6 مليار متر مكعب، و13 منشأة لنقل المياه يبلغ طولها حوالي 785 كلم بصبيب يبلغ 175 متر

مكعب في الثانية، وما يفوق مائة سد صغير ومتوسط بسعة إجمالية تقدر بحوالي 100 مليون متر مكعب والآلاف من الثقوب والآبار لتخزين المياه الجوفية.

وبلغت الاعتمادات التي تم رصدها سنة 2017 لبناء المنشآت المائية ما يقرب 8 مليار درهم لاستكمال 14 سدا كبيرا بسعة تقدر بحوالي 3,53 مليار متر مكعب.

وستستمر خلال سنة 2018 أشغال بناء السدود الكبرى التالية : سد دار خروفة الواقع في عمالة العرائش وسد ولجة السلطان بإقليم الخميسات وسد تمالوت بإقليم خنيفرة وسد سيدي عبد الله بإقليم تارودانت وسد مرتيل بإقليم تطوان وسد مدز الواقع بإقليم صفرو وسد خروب بإقليم العرائش وسد قدوسة بإقليم الراشدية وسد تاركًا أومادي بإقليم كْرسيف وسد تيداس بإقليم الخميسات وسد أكْدز بإقليم زاكْورا وسد تودغة بإقليم تنغير وسد غيس بإقليم الحسيمة وسد فاسك بإقليم كْلميم وسد تيمكيت بإقليم الراشدية.

وبالإضافة إلى ذلك، ستشهد سنة 2018 إطلاق بناء سدين كبيرين جديدين، ويتعلق الأمر بسد آيت زيات وسد بولعوان بإقليم الحوز بتكلفة إجمالية قدرها 2 مليار درهم.

2.2.2.III تطوير النقل والخدمات اللوجستية

1.2.2.2.III تطوير النقل

- **السلامة الطرقية**

في مجال السلامة الطرقية تهدف الاستراتيجية المعتمدة للفترة 2016-2025 إلى تخفيض نسبة حوادث السير. وترتكز هذه الاستراتيجية على محاور تشمل تدابير ذات قيمة مضافة و لها تأثير مباشر على مؤشرات السلامة الطرقية و تخص :

- تنسيق وتدبير السلامة الطرقية على أعلى مستوى ،
- التشريع و المراقبة والزجر وتدريب السائقين وإصلاح رخصة السياقة،
- تحسين البنية التحتية للطرق داخل وخارج المدار الحضري،
- تحسين العلاجات المقدمة لضحايا حوادث السير،
- التواصل والتوعية،
- البحث العلمي و تكنولوجية اليقظة.

وفيما يتعلق بتحسين البنيات التحتية للطرق، تتعلق المشاريع الرئيسية بأشغال توسيع وتقوية الطريق الجهوية 413 الرابطة بين سيدي قاسم و مكناس على امتداد 44 كيلومترا وإنشاء 8 منشئات فنية على الطريق الوطنية 9 وكذا مواصلة عمليات معالجة النقاط السوداء بشبكة الطرق التي تسجل معدل كبير للحوادث.

كما سيولى اهتمام خاص لتعزيز المراقبة من خلال اقتناء واستغلال رادارات جديدة. كما ستطلق ستنفذ حملات للتواصل من أجل توعية مستعملي الطرق وضمان انخراطهم من أجل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية الوطنية.

- **النقل البحري**

حددت الحكومة استراتيجية جديدة لقطاع النقل البحري بغية استعادة القدرة التنافسية وتحقيق تطور مستدام للأسطول الوطني، وذلك بتنسيق تام مع مختلف الفاعلين في هذا القطاع.

وتهدف هذه الاستراتيجية أساسا إلى تعزيز دور المغرب كبلد بحري وميناءي قوي في غرب البحر الأبيض المتوسط. ولتحقيق الأهداف المتوخاة، يتعين إحداث أسطول مغربي قادر على لعب دور اقتصادي مستدام واستراتيجي قوي وذا مردودية.

وفي نفس السياق، فإن توفير الشروط الملائمة التي تجعل قطاع النقل البحري الوطني ذا جاذبية وتنافسية لمواجهة المنافسة الدولية، تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للاستراتيجية الجديدة للقطاع.

وتعد شركة "أفريقيا المغرب لنك (AML)"، ثمرة شراكة تجمع بين المجموعة اليونانية (Attica)، و"البنك المغربي للتجارة الخارجية لأفريقيا". وفي هذا الصدد قامت هذه الشركة بتعزيز الأسطول الوطني ببواخر جديدة، وأنشأت مقرا سيخصص حصريا لنشاطها بهدف زيادة تطوير قدرات النقل البحري المغربي.

- **النقل الجوي**

يعتبر النقل الجوي رافعة مهمة لمواكبة الاستراتيجية السياحية وسياسة انفتاح المغرب على أفريقيا. ومن هذا المنظور، يحدد البرنامج الحكومي، بالإضافة إلى الأهداف المتعلقة بتعزيز البنيات التحتية، توجهات ترمي إلى تطوير قطاع الطيران، ولا سيما من خلال تطوير الربط الجوي للمغرب والرفع من الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي وكذا توفير شروط السلامة في قطاع الطيران المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إيلاء اهتمام خاص لبرنامج مطابقة المطارات للمعايير الدولية من خلال مخطط على المدى القصير (2017/2016): سيمكن من اعتماد خمسة من أكبر المطارات في المغرب ، والتي تمثل أكثر من 85٪ من إجمالي حركة المسافرين.

علاوة على ذلك، تولي الحكومة أهمية خاصة لتحسين عروض النقل المحلي. كما تواصل دعمها لفتح خطوط جوية داخلية للمساهمة في الترويج للمجال الترابي وتثمين تراثها الثقافي والسياحي. وانطلاقا من قطبها المحوري الجوي بالدار البيضاء، تم تأمين الربط الجوي لست جهات للمملكة ويتعلق الأمر: بطنجة - تطوان- الحسيمة و الجهة الشرقية و درعة- تافيلالت و كلميم وادي نون والعيون - الساقية الحمراء و الداخلة وادي الذهب، بالإضافة إلى الاتفاق الجديد الذي يهم الربط الجوي لمدينة الصويرة على صعيد جهة مراكش آسفي، والذي تم توقيعه في شتنبر 2017.

2.2.2.2.III تطوير اللوجستيك

تسعى الحكومة إلى إعطاء دفعة أكبر لديناميكية قطاع الخدمات اللوجستيكية بالمغرب، الشيء الذي يعكسه بوضوح البرنامج الحكومي الذي قدم مؤخرا إلى البرلمان و الذي يتضمن التزامات هامة من أجل تنمية القطاع، وأجرأة الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية.

ومن بين الأوراش المفتوحة، إعداد مخطط وطني للمحطات اللوجستيكية المنبثق من المخططات الجهوية التي توجد في طور الإعداد، مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية لكل جهة وكذا المعايير المتعلقة بالتحديد الجغرافي المرتبطة أساسا بالقرب من أقطاب التدفق والربط بشبكات البنيات التحتية وكذا طوبوغرافية الأوعية العقارية .

و قد تم تحديد حوالي 2750 هكتار من الأراضي من أصل 3300 هكتار ، اي 83 ٪ من احتياجات الأراضي التي تم تحديدها من خلال البرنامج الوطنى للمحطات اللوجستيكية في أفق 2030 و ذلك بالتنسيق مع الفاعلين المحليين لمختلف الجهات التالية: الدار البيضاء - سطات، الرباط - سلا - القنيطرة، سوس - ماسة، - طنجة - تطوان - الحسيمة، فاس - مكناس ، مراكش - آسفي و الداخلة - وادي الذهب.

كما تميزت سنة 2017 بمواصلة الدولة لمجهوداتها في إطار تفعيل الاستراتيجية اللوجيستيكية وذلك عبر التوقيع على اتفاقية شراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب و المجموعة ما بين المهن لدعم الاستشارة لتفعيل برنامج التأهيل اللوجستيكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال النقل واللوجيستيك (Giac Translog).

ومن المرتقب أن يستفيد من هذا البرنامج حوالي 600 مقاولة صغرى ومتوسطة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2021.

و يهدف هذا البرنامج إلى الرفع من مستوى الممارسات اللوجيستيكية داخل المقاولات المغربية الصغرى والمتوسطة من أجل ملاءمتها مع أفضل المعايير والمقاييس المعتمدة في هذا المجال. كما يرمي إلى التحفيز على إبراز عرض للخدمات الوجيستيكية يستجيب لحاجيات المقاولات المتوسطة والصغرى بالإضافة إلى تعزيز الكفاءات اللوجيستيكية داخل هذه المقاولات.

3.2.III تشجيع الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

التزمت الحكومة خلال السنوات الأخيرة في دينامية إصلاحات تهدف إلى تحسين التنافسية الاقتصادية وجذب المستثمرين الخواص على المستوى الوطني والخارجي وكذا تحسين مناخ الأعمال.

1.3.2.III تحسين مناخ الأعمال

التزمت الحكومة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية لتحسين مناخ الأعمال.

وقد كان لهذه الإصلاحات أثر إيجابي على الشركات وتقييم مناخ الأعمال في المغرب في إطار التقارير الدولية ، ولا سيما تقرير ممارسة الاعمال للبنك الدولي و تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي.

في تقرير "ممارسة الاعمال 2017"، تحسن ترتيب المغرب حيث انتقل من الرتبة 75 إلى الرتبة 68 من بين 190 بلدا مواصلا بذلك تقدمه الإيجابي على الصعيد الجهوي.

وفي إطار تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي 2017-2018، الذي يقوم بتقييم مقارن للتنافسية الاقتصادية للأمم، احتل المغرب الرتبة 71 من أصل 138 بلدا، مما جعله يعزز مكانته في الصدارة على صعيد شمال افريقيا والمركز الخامس على مستوى افريقيا.

1.1.3.2.III برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لسنة 2017-2018

تعتبر اللجنة الوطنية المكلفة بمناخ الأعمال، والتي تم انشاؤها سنة 2009 بموجب المرسوم رقم 2-10-259، هيئة مكونة من ممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص ويترأسها السيد رئيس الحكومة. وتناط بهذه اللجنة مهام تنسيق الاستراتيجية الحكومية المتعلقة بمناخ الأعمال. وتم إحداث فريق عمل مكلف بالتنسيق مع مختلف فرق العمل المحدثة من أجل تنفيذ العمليات المبرمجة.

يمكن تلخيص أهم انجازات اللجنة خلال السنتين الماضيتين فيما يلي :

- **إحداث مرصد المقاولة الصغيرة جدا والمتوسطة في يونيو 2016** من أجل تجميع معلومات وبيانات موثوق بها ومنتظمة حول هاته المقاولات مصنفة حسب الأنشطة والقطاعات والمجال الترابي؛
- **انطلاق تفعيل الطابع اللامادي لمسطرة مراقبة استيراد المنتوجات الصناعية** من أجل تبسيط وعقلنة المراقبة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمترفقين. ويمكن هذا النظام المعلوماتي المندمج والمنفتح على الانترنيت من مراقبة ملفات الاستيراد وتسيير عمليات المراقبة للمنتجات الصناعية وذلك من أجل حصول الشركات على ترخيص للولوج للأسواق الوطنية؛
- **إحداث قاعدة الكترونية لتبادل المعطيات** بين المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة من أجل تقليص آجال الحصول على شهادة أداء الضرائب والرسوم والواجبات المتعقلة بالعقارات موضوع البيع.

ويضم برنامج العمل لسنة 2017-2018 كما تمت المصادقة عليه، من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بمناخ الأعمال في اجتماعها المنعقد بتاريخ 19 يوليوز 2017، أربع محاور استراتيجية:

- **المحور الأول: تطوير آليات الانصات للقطاع الخاص ومتابعة وضعية المغرب في التقارير الدولية** عن طريق انجاز نظام لقياس مناخ الأعمال وقاعدة الكترونية للإنصات. وتمكن هذه الأدوات من التوفر على معلومات موثوق بها حول الوضع العام لمناخ الأعمال مع وضع خارطة الطريق 2018-2021 لتمكين بلدنا من ولوج الاقتصاديات الخمسين في مؤشر ممارسة الأعمال ؛
- **المحور الثاني: تحسين الاطار القانوني والتنظيمي للأعمال** عن طريق المصادقة على مشروع قانون الضمانات المنقولة و مشروع اصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة و ذلك لتدعيم الترسانة القانونية المتعلقة بقانون الأعمال؛
- **المحور الثالث: تبسيط المساطير الادارية المتعلقة بالمقاولة وتطوير الإطار القانوني وإحداث الشبابيك الوحيدة** من أجل تحسين خدمات الادارات العمومية و تكريس مبدأ "القابلية" بالنسبة للمساطير المنشورة

على البوابة "service-public.ma" واستغلال وتوسيع البوابة المعلوماتية "business-procedures.ma" من أجل عرض المساطير الخاصة بالمقاولات ومواصلة تفعيل الضوابط العامة للبناء المحدد لشكل وشروط رخص التعمير؛

- **المحور الرابع: تطوير منهجية اشتغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال** لاسيما عن طريق مراجعة مرسوم إحداث هذه اللجنة من أجل توسيع مجال تدخلها وإعداد دليل تنزيل مشاريع وإصلاحات اللجنة وتطوير قاعدة الكترونية للعمل المشترك وتتبع مشاريع الإصلاحات.

2.1.3.2.III تحديث الإطار القانوني للأعمال

تواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تحديث الإطار القانوني للأعمال عن طريق إصلاح الاستثمار وخلق وكالة تختص بتنفيذ استراتيجية الدولة في مجال تطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية وإنعاش الصادرات.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على مواصلة تحديث نظام تدبير الطلبيات العمومية وكذا تسهيل المساطر الجمركية.

- **إصلاح ميثاق الاستثمار:**

يشكل مشروع الميثاق الجديد للاستثمار خطوة هامة لتنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية لإرساء نموذج اقتصادي تنافسي وفعال.

ويتميز هذا الميثاق الجديد بوضوح عروضه التي تم تحديدها في ثلاث مجموعات:

- عروض "الجدع المشترك" المشتركة بين جميع القطاعات؛
- العروض القطاعية النوعية التي تم تطويرها لدعم مختلف قطاعات الاقتصاد؛
- العروض الترابية المصممة لتشجيع إقلاع أقطاب اقتصادية جهوية جديدة.

زيادة على ذلك، تم تحديد خمسة تدابير تشجيعية ستمكن المملكة من مضاعفة جاذبيتها والحصول على فرص استثمار جديدة:

- الإعفاء من الضريبة على الشركات لمدة 5 سنوات لفائدة الشركات الصناعية الجديدة ؛
- إحداث منطقة حرة على الأقل في كل جهة من جهات المملكة ؛
- منح امتيازات "المنطقة الحرة" لكبرى الشركات المصدرة الغير متواجدة داخل المنطقة الحرة ؛
- منح صفة مصدر غير مباشر للمناولين ؛
- إرساء دعم متنوع لفائدة الجهات الأقل حظا لتحفيز الاستثمار الصناعي وتشجيع التنمية الترابية المتوازنة.

وهكذا، تم برسم قانون المالية لسنة 2017 الإعفاء من الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الجديدة لمدة 5 سنوات.

كما تم تتميم، برسم نفس القانون، مقتضيات الفصل IV-7 للمدونة العامة للضرائب لتمكين المصدرين غير المباشرين من نفس امتيازات المصدرين. وبناء على ذلك، ستتمكن المقاولات من الحصول على صفة مصدر غير مباشر ويتعلق الأمر بالمقاولات التي تقوم بصناعة مواد موجهة للتصدير، ومقدمي الخدمات والمقاولات الصناعية التي تعمل على مواد مصدرة من طرف مقاولات أخرى.

كما، تم برسم قانون المالية لسنة 2017 الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المقاولات التي تقوم بإنجاز مشاريع استثمارية في إطار اتفاقيات استثمار موقعة مع الدولة والتي تساوي أو تفوق قيمتها مبلغ 100 مليون درهم.

كما يبدأ سريان مفعول أجل الإعفاء الذي يصل إلى 36 شهر إما ابتداء من تاريخ توقيع اتفاقية الاستثمار أو ابتداء من تاريخ الحصول على ترخيص البناء بالنسبة للمقاولات التي تقوم بتشييد بناءات في إطار مشاريعها.

◄ **إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات:**

يندرج إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات في إطار مخطط إصلاح الاستثمار وهو نتيجة لعملية دمج للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والمكتب المغربي لإنعاش الصادرات ومكتب معارض الدار البيضاء. وتهدف هذه المؤسسة إلى دعم الاستثمار على جميع المستويات بناء على خريطة طريق مهيأة من طرف القطاعات المعنية.

شهدت سنة 2017 نشر القانون رقم 16-60 بالجريدة الرسمية والمتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات.

◄ **استكمال ورش إصلاح الصفقات العمومية:**

شرع المغرب، خلال السنوات الأخيرة، في مسار تحديث منظومة تدبير الطلبيات العمومية، والتي تهدف، خصوصا، إلى ملاءمة القواعد المطبقة على هذا التدبير مع المعايير الدولية في هذا المجال.

بالإضافة إلى النصوص القانونية التي تم اعتمادها سابقا، لاسيما المرسوم رقم 2-12-349 الصادر في 20 مارس 2013 والذي يتعلق بالصفقات العمومية ودفتر البنود الإدارية العامة (CGAG) المطبقة على عقود الأشغال، تم الشروع في مجموعة من عمليات الاصلاح والتي تهم خصوصا:

- **استكمال دفتر البنود الإدارية العامة المطبق على صفقات التوريدات** والذي يلبي انتظارات صاحب المشروع والممونين المشاركين في الصفقات العمومية علما أن صفقات التموين لا تتوفر حاليا على إطار تنظيمي خاص بها يسمح للإدارات من ترشيد مشترياتها.
- **تعديل دفتر البنود الإدارية العامة المطبق على صفقات الخدمات المتعلقة** بالدراسات وإدارة المشاريع وذلك عن طريق ملائمة دفتر البنود الإدارية العامة مع التطور التشريعي والتنظيمي والسياق المتطور لمناخ الأعمال وكذا تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين المتدخلين في مسار تنفيذ صفقات الخدمات.

إصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالضمانات المالية المطلوبة من المتنافسين في الصفقات العمومية والتي تتمثل في تبسيط وتخفيف مسارات وإجراءات تنفيذ الضمانات المالية وكذا تسهيل وتحسين العلاقات بين المقاولة والإدارة فيما يتعلق بالضمانات المالية المطلوبة.

◄ **تبسيط المساطر الجمركية ومحاربة الغش:**

يطمح البرنامج الحكومي الجديد إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات وتدابير للتحديث التي تندرج في إطار استراتيجيتها لأفق 2021.

لذلك، تعتزم الحكومة إطلاق مجموعة من الأوراش الجديدة مع مواصلة التدابير الاستباقية للتحولات التي يعرفها هذا المجال، وتسريع مساطر التعشير وتحسين فعالية المراقبة. موازاة مع ذلك، سيتم تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين ظروف العمل واستقبال المرتفقين وتعزيز قدرات الإدارة الجمركية.

- **التدابير الاستباقية**

تشكل ملائمة المساطر الجمركية مع التحولات التي يعرفها هذا المجال إحدى مفاتيح نجاح العمل الجمركي. ومن أجل اعتمادها كمقاربة تشاركية، تعتزم السلطات العمومية العمل على عدة محاور متكاملة :

- إعادة تحديد المخططات التنظيمية لبعض المديريات الجهوية لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة من أجل ضمان تيسير وانسيابية مسطرة التعشير بالجهات التي تعرف نشاطا جمركيا مهما أو خصوصيات وظيفية؛

- القيام بمراجعة لتدبير العبور إلى مخازن ومناطق التعشير وكذا تحسين النظم الجمركية الاقتصادية باعتماد إجراءات جديدة لتسوية الحسابات المتعلقة بالنظم الجمركية الاقتصادية حسب الخصوصيات القطاعية.

- إطلاق ورش يهم تدبير العلاقة بين الزبون والمقاولات. وتستهدف هذه المقاربة الخاصة مجموعة مهمة من "المقاولات-الزبناء" تم تصنيفها وفق ثلاث فئات من المقاولات : "الحسابات الكبرى"، "المقاولات الصغرى والمتوسطة" و"الشركات الناشئة". يضاف إلى هذه الفئات، المقاولات القاطرة الحاملة لمشاريع المنظومات الصناعية التي تندرج ضمن البرنامج الحكومي الخاص بتسريع التنمية الصناعية، والتي تستفيد من نفس معاملة "الحسابات الكبرى".

- **تسريع المرور عبر الجمرك**

يعتبر تسريع تعشير البضائع مطلب متواصل للتجارة الخارجية والذي تطمح الحكومة الاستجابة له عبر تنفيذ مجموعة من المشاريع من بينها :

- تجريد الإجراءات الجمركية من طابعها المادي: خاصة الوثائق الجمركية والتراخيص وكذا تبادل البيانات مع الشركاء الوطنيين مباشرة أو عبر شبكة الانترنيت ؛

- إنجاز مشروع "الجمارك المتنقلة" من خلال تطوير نظام يحتوي على مجموعة من الوظائف المتوفرة بنظام "بدر" ومخصصة لموظفي الجمارك يمكنهم من الولوج إليها عبر أجهزة متنقلة أثناء ممارسة نشاطهم خارج المكاتب.

كما يعتبر مطلب التسريع ضروري بالنسبة لعبور المسافرين خصوصا السياح والمغاربة المقيمين بالخارج القادمين إلى المغرب على متن عرباتهم الخاصة. ويندرج هذا المطلب في إطار مشروع مراجعة نظام القبول المؤقت للسيارات. ويتعلق الأمر باستكمال النظام الخاص بتدبير القبول المؤقت للسيارات وتعميمه على مختلف المكاتب المعنية خصوصا أجهزة القراءة التلقائية للوحات ترقيم العربات بنقط العبور (باب سبتة، الناظور، الكركرات، ...).

- **تحسين فعالية المراقبة وتأمين الحدود**

قامت الحكومة بملائمة المناهج وطرق التدخل في إطار المراقبة، وذلك عبر اعتماد مذكرة التعليمات العامة الخاصة بالمراقبة. ويتجلى التحسن لفعالية المراقبة وتأمين الحدود فيما يلي :

- إعادة هيكلة تحليل المخاطر وذلك باعتماد تقنيات التوقع والتحليل التنبئي (Datamining) وكذا تطوير الاستعلامات الجمركية عبر وضع آليات الرصد والمراقبة عبر شبكة الإنترنت (Cyberdouane).
- لإدماج وملائمة بين مختلف مستويات المراقبة وذلك عبر تحسينها وتحديثها وكذا تأهيلها.
- اعتماد مقاربة جديدة لمكافحة التهريب والتي تهدف إلى الحد من تأثير عمليات التهريب واحتوائها في نسب يمكن التحكم فيها.
- تحسين جهاز مراقبة المسافرين من خلال وضع مساطر مراقبة معيارية تخص النقل الجوي والبري والبحري، وإنشاء قاعدة بيانات للمسافرين الذين يمثلون خطورة، إضافة إلى تعميم خلايا المراقبة والاستهداف بالمطارات.
- تحديث الضرائب غير المباشرة بإجراء مراجعة شاملة تبتدئ بتحديث الترسانة التشريعية والتنظيمية وضمان ملاءمتها للإكراهات الحالية في هذا المجال.
- تعزيز القدرات في مجال تدبير المنازعات خصوصا عبر اعتماد المعلوميات في تدبير المنازعات من تسجيلها إلى غاية تسويتها النهائية.

- **تحسين ظروف العمل واستقبال مرتفقي الإدارة**

بعد إطلاقها مجموعة من المشاريع في إطار استراتيجيتها لسنة 2015 والتي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لزبنائها، عملت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على تنفيذ التوجيهات الملكية الأخيرة بهذا الشأن، وذلك من أجل تعميم آليات وممارسات الاستقبال خصوصا من خلال تسريع تنزيل المتطلبات اللوجيستيكية المناسبة التي تروم تهيئة فضاءات مهيأة للاستقبال متوفرة على وسائل العرض والتشوير وعلى أدوات معلوماتية ووسائل التواصل.

- **تعزيز قدرات الإدارة**

إن تحقيق المهام الموكولة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وبلوغ الأهداف التي وضعتها يتطلب حتما تعزيز قدراتها. ولأجل ذلك، ستقوم الإدارة بإنشاء المعهد الجديد للتكوين الجمركي ودعم احترافية مواكبة الجمارك الإفريقية التي أصبحت أولوية وطنية بقيادة جلالة الملك وترسيخ منهجية التدبير الاستراتيجي.

2.3.2.III تسهيل الولوج إلى التمويل

1.2.3.2.III تنويع وتحديث أدوات تمويل الاقتصاد

في إطار ترسيخ دعائم السوق المالي وتعزيز دوره في تمويل الاقتصاد ، سعت الحكومة لإحداث مجموعة من التدابير على المستوى التشريعي والتنظيمي استجابة لانتظارات الفاعلين والسوق، وتهم هذه التدابير أساسا :

- **هيئات توظيف الأموال بالمجازفة**

خضع القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات توظيف الأموال بالمجازفة لمراجعة معمقة سنة 2015 من خلال إصدار القانون 18.14. حيث تمت الاستفادة من التجربة والدروس المستخلصة من خلال تطبيق هذا القانون منذ دخوله حيز التنفيذ مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية لإنشاء إطار قانوني يستجيب للحاجيات الاقتصادية لبلدنا.

ومن أجل تفعيل تطبيق الأحكام الجديدة لهذا القانون، تم اعتماد مرسومه التطبيقي ونشره في 5 نوفمبر 2015، كما تم إعداد مشاريع القرارات ومناقشتها واعتمادها من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وتمت إحالتها على المصادقة.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المبالغ التي تمت تعبئتها في إطار الصناعة المغربية لرساميل الاستثمار بلغ 16,6 مليار درهم في نهاية سنة 2016، بما في ذلك أكثر من 5 مليارات درهم لصناديق البنية التحتية. ويبلغ المبلغ المستثمر 6,3 مليار درهم على مستوى 183 شركة.

وهكذا، من المتوقع أن يشهد قطاع رساميل الاستثمارات نموا ملحوظا في السنوات المقبلة تبعا لإصدار القانون رقم 18.14 المتعلق بهيئات توظيف الأموال بالمجازفة.

- **هيئات التوظيف الجماعي العقاري**

عرفت سنة 2016 إصدار القانون رقم 70.14 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري (OPCI) . وتهدف الدولة، من خلال دخول هذه الهيئات للسوق المالي، إلى الإسهام في الرفع من مهنية و تحديث صناعة تدبير العقار وتحسين تكلفته بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، وضمان تمويل قطاع العقار وتجديده.

وبهدف دخول أحكام هذا القانون حيز التنفيذ و تفعيل نشاط هذه الهيئات، تميزت سنة 2017 خصوصا بما يلي :

- إعداد مشروع مرسوم بتطبيق القانون رقم 14-70 وإحالته من أجل المصادقة عليه، وكذا مشروع قرار يهدف إلى تحديد شروط تطبيق أحكام بعض المواد المتعلقة على الخصوص بتشكيل أصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري، ومبلغ الحصص المكونة لكل هيئة، ونشاط شركة التدبير وتعريف قيمة التصفية واقتراضات هيئة التوظيف الجماعي العقاري ؛

- تعريف النظام الجبائي المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري، في إطار قانون المالية للسنة المالية 2017، والذي تستفيد من خلاله هذه الهيئات من الشفافية الجبائية على غرار هيئات التوظيف الجماعي الأخرى، و كذا من تحفيزات ضريبية لإنشائها خلال فترة انتقالية.

◄ **شهادات الصكوك**

تعتبر الصكوك، أي ما يعادل سندات الخزينة الصادرة في التمويل التقليدي، حلقة لا غنى عنها لبناء وتطوير أنشطة الفاعلين في المالية التشاركية في المغرب (البنوك التشاركية وشركات التأمين التكافلي والمستثمرون ألخ ....).

وقد شهدت سنة 2017 مواصلة الجهود الرامية إلى استكمال الإطار التنظيمي والرقابي لإصدار شهادات الصكوك في السوق المالية المحلية.

وفي هذا الصدد، فإن مشروع القرار بشأن تطبيق المادة 7-1 من القانون رقم 12-119 الذي يتعلق بالسندات المتعلقة بالخصائص التقنية وإجراءات إصدار شهادات صكوك إجارة قد تمت إحالته على المجلس العلمي الأعلى لإبداء الرأي بشأنه.

من جهة أخرى، شهدت سنة 2017 اتخاذ تدابير ضريبية تكميلية لضمان الحياد الضريبي بالنسبة لإصدار شهادات الصكوك السيادية، على غرار إصدار سندات الخزينة.

◄ **مراجعة القانون المتعلق بإقراض السندات**

يعتبر إقراض السندات أداة تساهم في تحسين سيولة السندات وتأمين المعاملات في السوق المالي. تسمح للمقرض بالتوفر على السندات للوفاء بالتزاماته في السوق ويوفر للمقترض مداخيل تحسن عائد محفظته.

ومن أجل تحديث الإطار التشريعي الذي يحكم هذه الأداة حتى يتمكن من مواكبة الإصلاحات الأخرى، ولا سيما إعطاء الانطلاقة للسوق الآجلة للأدوات المالية ومواكبة التموقع الإقليمي للسوق المالي، فقد تم إعداد مشروع مراجعة القانون المؤطر لعمليات إقراض السندات .

والهدف الرئيسي من مشروع مراجعة هذا القانون هو توسيع نطاقه ليشمل غير المقيمين، والملاءمة مع الممارسات الدولية التي تسمح بإبرام هذه المعاملات في إطار النماذج الموحدة للاتفاقيات الدولية، فضلا عن الاتفاقية الوطنية النموذجية، واستكمال معاملات إقراض السندات وتأمينها في حالة تقصير أحد الأطراف المتعاقدة.

وقد تمت إحالة مشروع تعديل هذا القانون من أجل المصادقة عليه.

ويتعين تطبيق نفس مقاربة المراجعة على القانون الذي يحكم عمليات الاستحفاظ.

◄ **مراجعة القانون المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية**

من أجل تطوير الإطار القانوني الذي يحكم المنتجات المشتقة إلى مصاف المعايير الدولية بغية النهوض بأمن وشفافية معاملات هذه المنتجات، فقد تم إعداد مشروع مراجعة القانون رقم 12-42 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية وذلك بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (BERD) من أجل التأطير القانوني

للأدوات المالية المتفاوض بشأنها في اتفاق مباشر والتي يتم إبرامها إلى حد الأن في إطار القانون العام. وسيساعد هذا التأطير القانوني على تلبية الحاجيات التي عبرت عنها مختلف فئات الفاعلين والمتدخلين في السوق على الصعيدين الوطني والدولي من حيث التأمين القانوني لمعاملات هذه الأدوات المالية المتفاوض بشأنها في اتفاق مباشر، وحماية المستثمرين والتقليل من المخاطر النظامية المرتبطة بالعمليات المذكورة.

ويسعى مشروع القانون هذا أيضا إلى جعل أحكام القانون المذكور تتماشى مع التطورات التنظيمية الدولية، ولا سيما الأوربية منها، وذلك من خلال إدخال مبادئ الاعتراف بالأدوات التي يحكمها القانون الأجنبي والتعويض-الفسخ وإدخال أحكام بشأن الضمانات المالية وإخبار العملاء والفصل بين الأصول.

وكان مشروع مراجعة هذا القانون موضوع مشاورات واسعة مع مختلف المتدخلين في السوق (السلطات الرقابية، ومكتب الصرف، والبنوك، وشركات التدبير)، وتمت إحالته من أجل المصادقة عليه.

- **تفعيل القانون المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي :**

يهدف القانون رقم 19.14 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي، من جهة، إلى تحديث الإطار التشريعي الذي يحكم بورصة القيم، ومن ناحية أخرى، إلى إنشاء أسواق جديدة تشجع على ظهور فضاءات إضافية للنمو. ومن أجل تعزيز قدرة البورصة على تطوير منتجاتها وخدماتها، ينص هذا القانون الجديد، بموازاة مع السوق المالي الرئيسي ،على إنشاء سوق بديلة موجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإحداث غرف لتلقي عروض أسعار صناديق الاستثمار المتداولة، بما في ذلك صناديق المؤشرات (المعروفة باسم صناديق التداول المتداولة في البورصة).

كما أدخل القانون الجديد مبدأ التقنين الاستباقي الذي يلبي بشكل أفضل توقعات الفاعلين والمتمثل أساسا في تحويل الألية القانونية إلى نصوص تنظيمية لجميع المقتضيات التقنية المتعلقة بشروط التنظيم والإدراج وأداء سوق البورصة.

ويتطلب تفعيل هذا القانون الجديد اعتماد عدة نصوص تنظيمية، أهمها العامة، والتي توجد حاليا بصدد إعداد الصيغة النهائية لها.

- **تعديل القوانين المنظمة للقطب المالي للدارالبيضاء والمراكز المالية بالمنطقة الحرة (الأفشور) :**

بهدف ترشيد العرض المغربي للأسواق المالية، وتحسين الرؤية لسوق بورصة الدار البيضاء لدى المستثمرين الأجانب وتحسين الشفافية والرقابة لأنشطة الأفشور، تم إعداد مشروع قانون يلغي ويغير القوانين المنظمة لكل من القطب المالي للدارالبيضاء (CFC) والمراكز المالية بالمنطقة الحرة (الأفشور). والغرض من هذا المشروع هو توحيد الإطار القانوني الذي يؤطر المركزين الماليين. وتهدف الأحكام الرئيسية لهذا المشروع إلى :

- مراجعة شاملة لتعريف القطب المالي للدارالبيضاء (CFC) من خلال إضافة ملحقة له بمدينة طنجة، مفتوحة في وجه البنوك والشركات القابضة الأفشور التي ستستفيد من مميزات صفة القطب المالي CFC والتي تخضع أنشطتها لتتبع هيئة القطب المالي للدارالبيضاء؛

- توسيع مجال القانون الأساسي للقطب المالي للدارالبيضاء CFC ليشمل كيانات وأنشطة جديدة ويتعلق الأمر بهيئات التوظيف الجماعي، وفوترة المبيعات من قبل المقرات الجهوية والشركات القابضة الأفشور؛
- تحديد شروط اشتغال لأنشطة الأفشور من قبل البنوك والشركات القابضة الأفشور ؛
- إدراج الأحكام الانتقالية التي تنطبق على المقاولات التي لها صفة CFC لكل من البنوك والشركات القابضة الأفشور القائمة لضمان المزايا الممنوحة لتلك المقاولات والامتثال لأحكام مشروع القانون المذكور .

وقد تمت إحالة مشروع هذا القانون من أجل المصادقة عليه.

2.2.3.2.III تعزيز الإدماج المالي

يعتبر الإدماج المالي عاملا محفزا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والحد من الفقر بالمغرب. وبالفعل، فإن الإدماج المالي، الذي يسهم في تحديث القطاع المالي، يستند على عدة محاور للإصلاح تهدف إلى تطوير خدمات مالية ملائمة لمختلف قطاعات السوق والأسر أو المقاولات التي تواجه صعوبات في الحصول على مصادر التمويل. وفي هذا الصدد، تنفذ الدولة عدة أوراش تهدف إلى ضمان نمو مندمج للسوق المالي .

◄ **الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي :**

ويعتبر المغرب رائدا إقليميا في مجال الإدماج المالي بفضل السياسات المختلفة التي تنتهجها السلطات المغربية والمشاركة القوية للفاعلين من القطاع الخاص في القطاع المالي. وفي هذا السياق، تم إحراز تقدم كبير سواء من حيث الحصول على الخدمات المصرفية (الودائع أو القروض، ألخ ...)، وتطوير عروض مصممة خصيصا لتلبية احتياجات مختلف شرائح السكان (المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا «TPME»، والساكنة ذات الدخل المحدود ، والزراعة الصغيرة، ...).

وفي هذا السياق، تظافرت جهود كل من الحكومة وبنك المغرب من أجل وضع استراتيجية وطنية للإدماج المالي تهدف إلى تنسيق الإجراءات وتحديد الأولويات والأدوار والمسؤوليات لمختلف المتدخلين.

وستمكن هذه الاستراتيجية من مراكمة المبادرات الفردية لمختلف الجهات الرقابية والمتدخلين في السوق المالي، ولا سيما من حيث تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتمويل الأصغر، وحماية المستهلك، وتمويل السكن، والتأمين، والدفع بواسطة الهاتف النقال.

وفي سياق الإعداد لهذه الاستراتيجية، تم اتخاذ عدة إجراءات في عام 2017، ومنها :

- اقتراح إطار لحكامة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص.
- إطلاق دراسة استقصائية وطنية عن مستوى الولوج إلى الخدمات المالية؛
- تنظيم العديد من الأنشطة والمؤتمرات المتعلقة بالاستراتيجية.

ومن المقرر إطلاق هذه الاستراتيجية في عام 2018 من خلال إحداث هيئات للحكامة وتحديد خارطة طريق مشتركة لجميع المتدخلين تحدد الأولويات والأهداف التي يتعين تحقيقها.

◄ **تمويل المقاولات الناشئة والمبتكرة**

واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى إعداد وتنفيذ نموذج للتمويل مصمم خصيصا للشركات الحديثة الإنشاء والمقاولات الناشئة. ويشمل هذا النموذج:

- **الصندوق التشجيعي ("Innov Invest")**

شهدت سنة 2016 التوقيع على اتفاقية إنشاء صندوق (**"Innov Invest"**) بين الدولة وصندوق الضمان المركزي (CCG). ويهدف هذا الصندوق، الذي تم خصص له اعتماد تمويلي قدره 500 مليون درهم، إلى جذب اهتمام المستثمرين من القطاع الخاص من أجل تمويل المقاولات الناشئة المبتكرة ، ودعم تطوير متدخلين جدد، بما في ذلك المستثمرين (BusinessAngel)، والمساهمة في تعزيز القدرات التمويلية خاصة في المراحل المبكرة من نمو المقاولات المبتكرة.

وتوجه الجهود الحالية نحو تنفيذ مختلف عناصر هذا الصندوق، بما في ذلك اختيار شركات التدبير لإنشاء صناديق توظيف الأموال بالمجازفة بالشراكة مع مستثمرين من القطاع الخاص وإطلاق مسطرة اعتماد الجهات الفاعلة في منظومة هذا المجال التي تم اختيارها لمرافقة صندوق الضمان المركزي لتفعيل " المساعدة التقنية" للمشروع .

من جهة أخرى، ولتمويل هذا المشروع أبرمت سنة 2017 اتفاقية قرض بين المملكة المغربية والبنك الدولي بمبلغ 50 مليون دولار.

- **المستثمرين "Business Angel"**

بغية تنويع مصادر تمويل المقاولات، ولا سيما المقاولات المبتدئة والمقاولات المبتكرة التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل، شرعت الحكومة في القيام بدراسة ، بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، من أجل تقديم الدعم المؤسساتي لتعزيز مشاركة شبكات "المستثمرين Business Angel " في تمويل تشجيع المقاولات.

وترمي هذه الدراسة التي أجريت سنة 2017 من قبل خبير مستقل إلى تشخيص نشاط شبكات "المستثمرين Business Angel" في المغرب واقتراح إطار مؤسساتي وتنظيمي لأنشطة "المستثمرين " (المساطر والمواثيق ...) .

- **التمويل التعاوني « Crowdfunding »**

يهدف "التمويل التعاوني" « **Crowdfunding** » إلى ربط حاملي المشاريع الشباب عبر الإنترنت مع الجمهور الواسع .

وتسعى الدراسة التي أطلقتها الدولة بخصوص هذا الأداة ، التي تتكامل مع المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية لاستكمال أدوات تمويل المقاولين الشباب ، إلى تحديد الإطار القانوني الذي ينظم أنشطة التمويل التعاوني التي تشمل أساسا القروض، و"رأسمال الاستثمار"، وعمليات البيع المسبق وكذا الهبات.

وتبعا لهذه الدراسة، تم إعداد مشروع قانون ينظم هذا النشاط والذي قدم إلى السلطة الرقابية على الأسواق المالية من أجل إبداء الرأي بشأنه ، وذلك بغية المصادقة عليه سنة 2018.

- **تعديل القانون المتعلق بالسلفات الصغيرة:**

في سياق تعزيز دور قطاع السلفات الصغيرة في تطوير الاندماج المالي ومواكبة هذا القطاع، تقرر تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكمه .

وفي هذا الإطار يتم إعداد مشروع تعديل للقانون رقم 18.97 بشأن السلفات الصغيرة، مع مراعاة توصيات ونتائج الدراسة المتعلقة بتحيين الإطار المؤسساتي لقطاع التمويل الأصغر في المغرب، والتي استكملت نهاية سنة 2016.

ويحدد مشروع هذا القانون الأحكام العامة المتعلقة بتعريف الهيئات المأذون لها بممارسة نشاط التمويل الأصغر، فضلا عن أنشطة هذا القطاع وشروط ممارسته.

يتناول مشروع هذا القانون معالجة مسار التحول المؤسساتي من خلال تفصيل عملية التوزيع غير المباشر المنصوص عليها في القانون رقم 41.12 المعدل والمغير للقانون رقم 18.97 المشار إليه أعلاه. كما سيغطي هذا المشروع، جوانب الرقابة والحكامة وتنظيم مؤسسات التمويل الأصغر، والمعايير المحاسبية والاحترازية ، وحماية عملاء مؤسسات التمويل الأصغر، وخطة ضمان الودائع في حالة بنك التمويل الأصغر، ونظام الزجر، والأحكام الانتقالية لا سيما منها تلك التي قد تمس المعاملات الضريبية المتعلقة بالتحول المؤسساتي لجمعيات السلفات الصغيرة.

وقد شرع العمل في إعداد مشروع تعديل القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة سنة 2017 من طرف فريق عمل . وسيتم عرض مشروع هذا القانون، بعد التشاور مع ممثلي القطاع، على مسطرة المصادقة عليه وإعداد الأحكام الضريبية المتعلقة به .

- **إصلاح نظام الضمانات المنقولة:**

سعيا لتزويد بلادنا باطار حديث يؤطر الضمانات المنقولة و يسهل الشروط التي سيتم بموجبها منح هذه الضمانات و تنفيذها، شرع العمل مراجعة شاملة لنظام هذه الضمانات، وذلك بهدف الارتقاء بالمنظومة الوطنية لأفضل المعايير الدولية لتسهيل ولوج المقاولات الى التمويل لإنجاز مشاريعها خاصة المشاريع الصغرى و المتوسطة.

وسيسمح هذا الإصلاح من توفير سيولة أفضل في الشروط التي سيتم بموجبها منح الضمانات المنقولة وتنفيذها مما سيتيح استفادة أكبر للمقاولات ولا سيما الصغيرة والمتوسطة منها من التمويل البنكي لإنجاز مشاريعها.

وتحقيقا لهذه الغاية، فقد ناقشت اللجنة التوجيهية، التي أحدثت لدى رئاسة الحكومة، الاشكاليات المرتبطة بإعادة صياغة هذا الإطار القانوني وحددت التوجهات الرئيسية التي سيعتمدها مشروع القانون المتعلق به.

و سيتم إدراج مشروع القانون 18.15 المتعلق بإصلاح نظام الضمانات المنقولة في مسطرة المصادقة في أقرب وقت ممكن. وسيسمح إصدار هذه المنظومة الجديدة بإنشاء سجل وطني للضمانات المنقولة وتعيين الهيئة المحتضنة له.

وجدير بالذكر، أن إصدار هذا القانون سيمكن من تحسين مكانة المغرب في اطار التقارير الدولية لمناخ الأعمال لا سيما تقرير ممارسة الأعمال "Doing Business".

- **تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة «TPME»**

بفضل الخيارات الاستراتيجية التي وضعتها الدولة في إطار الاستراتيجية الوطنية لنظام الضمان، ولا سيما من خلال الزيادة الكبيرة في التزامات صندوق الضمان المركزي ، قامت الدولة بتحسين ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر تعزيز عرض ضمان شامل لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (توسيع إلى قرض الايجار، نقل الملكية) وإحداث منتجات جديدة خاصة لإنشاء المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (قرض الشرف، المقاولة النسائية، ألخ ....).

ولقد واصل ضمان القروض المقدمة للمقاولات نموه بشكل ملحوظ، حيث حقق نموا سنويا بنسبة 41٪ سنة 2016، حيث بلغ حجم القروض المضمونة 14,4 مليار درهم، في حين بلغ حجم الضمانات الممنوحة 7,7 مليار درهم.

ولقد تم تسجيل هذه النتائج الهامة بفضل الأداء الجيد للمنتجات المخصصة ل:

- **"قروض الاستثمار"** الموجهة لتمويل إنشاء وتطوير ونقل ملكية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة «TPME» ، والتي بلغت 3 مليار درهم سنة 2016 ، بزيادة قدرها 36٪ مقارنة مع سنة 2015. ومكنت هذه الإعتمادات من خلق استثمارات بلغت 4.9 مليار درهم ومن توفير أكثر من 15500 فرصة عمل.
- "**قروض الاستغلال** " الموجهة لتمويل حاجيات التسيير للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ، سواء من خلال الصرف أو بالتوقيع، والتي بلغ حجمها 10 مليار درهم سنة 2016 ، أي بزيادة قدرها٪ 49 مقارنة بسنة 2015.
- **" قروض موجهة للمقاولات الصغيرة جدا** «TPE» : ("ضمان إكسبريس" ، "إليك"، "مواكبة")، والتي بلغ مجموع نشاطها 1,4 مليار درهم، بزيادة قدرها 49٪ مقارنة بسنة 2015.

وقد مكن نشاط التمويل المشترك مع البنوك من تمويل 101 مشروعا بغلاف استثماري إجمالي بلغ أكثر من 1.573 مليون درهم. وقد تم تمويل هذه المشاريع من خلال قروض مشتركة بقيمة 932 مليون درهم، منها 545 مليون درهم على شكل قروض بنكية و 387 مليون درهم من صناديق التمويل المشترك للدولة.

3.3.2.III تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع الغير المهيكل

وفقا للتوجهات الاستراتيجية الجديدة لمخطط التسريع الصناعي التي ترتكز اساسا على تطوير منظومات صناعية فعال، تم وضع آلية جديدة لمواكبة المقاولة و إدماج القطاع غير المهيكل 2015- 2020 ترتكز على محورين:

- عصرنة و تعزيز تنافسية 20.000 مقاولة صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة منها 500 مقاولة ذات أثر كبير على دعم إقلاع جيل جديد من المقاولات المسماة قاطرات.

- التحول نحو القطاع المهيكل ومواكبة 100.000 مقاول ذاتي مما سيساهم في إحداث حوالي 135.000 منصب شغل.

- **مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى و المتوسطة**

في إطار سياسة تنمية المقاولات الصغيرة جدا، وضعت الحكومة برنامج لمواكبة هذه المقاولات ويتعلق الأمر بـ :

- برنامج دعم الاستثمار التنموي **"استثمار نمو"** الذي يمكن من دعم مشاريع الاستثمار والتطور التكنولوجي لدى المقاولات الصغيرة جدا من خلال إعطاء منح للاستثمار محددة في سقف 2 مليون درهم لكل مستفيد.
- برنامج **"تحفيز"**: يمكن هذا البرنامج من دعم العصرنة الوظيفية و تطوير نظم المعلومات عن طريق مساهمة في حدود 1.5 مليون درهما لكل مستفيد.

يشمل عرض مواكبة المقاولات الصغرى و المتوسطة حاليا برنامجين:

- برنامج دعم الاستثمار التنموي : **"امتياز نمو"** الذي يرتكز على إعطاء منح للاستثمار لفائدة المقاولات الصغرى و المتوسطة بنسبة 20% من الاستثمار الإجمالي في حدود 10 مليون درهم.
- برنامج **"الدعم التقني و الأنظمة المعلوماتية"** من أجل العصرنة الوظيفية للمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تمويل يصل إلى 80% من كلفة الخدمة.

بالنسبة لمشاريع دعم الاستثمار التنموي، تم سنة 2016 دعم 93 مشروعا لفائدة مقاولات صغيرة ومتوسطة (19 منها عن طريق برنامج استثمار و75 عن طريق برنامج امتياز) بمبلغ إجمالي قدره 278 مليون درهم. أما فيما يخص الدعم التقني والأنظمة المعلوماتية قامت الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة سنة 2016 ب مواكبة 260 مقاولة صغيرة جدا و صغيرة و متوسطة بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 110 مليون درهم.

وستعرف سنة 2017 مواكبة 400 مشروع استثماري جديد للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، في إطار برامجي "امتياز نمو" و"استثمار نمو"، كما يرتقب مواكبة 1.400 مشروع عصرنة مقاولة صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة في إطار برنامج الدعم التقني والأنظمة المعلوماتية بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 700 مليون درهم.

أما فيما يخص حصيلة برنامج الدعم التقني و نظم المعلومات حتى نهاية الأسدس الأول لسنة 2017، تتم معالجة 400 ملفا لمقاولات صغيرة ومتوسطة (55 منها يربطها تعاقد مع الوكالة) بمبلغ إجمالي قدره 150 مليون درهم.

على الصعيد الجهوي، ستعرف سنة 2017 توقيع اتفاقيات تهم التنزيل الجهوي لآلية مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وكذلك برنامج "المقاول الذاتي" بين الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة والمجالس الجهوية، وذلك من أجل مواكبة دينامية المنظومات الصناعية وتقوية المنظومات الرقمية والمقاولاتية للجهة، وذلك موازاة مع توقيع اتفاقيات تنزيل مخطط التسريع الصناعي بين الوزارة المكلفة بالصناعة والجهات.

وستعرف سنة 2018 مواصلة تنفيذ برنامج دعم تنافسية المقاولات في إطار البرنامج التعاقدي بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة.

- **تأهيل و تطوير النسيج المقاولاتي الوطني و إدماج القطاع غير المهيكل**

تبعا لإصدار القانون رقم 13ـ114 سنة 2015 والمتعلق بنظام المقاول الذاتي ونشر مراسيمه التطبيقية، تم تسجيل ما يقارب 50.807 مقاول ذاتي حتى متم شهر غشت 2017، في السجل الوطني للمقاول الذاتي من أصل 61.331 طلب تسجيل.

وقد صادق البرلمان على القانون رقم 15ـ98 المتعلق بالتأمين الاجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا بمن فيهم المقاول الذاتي. كما تمت المصادقة على مشروع القانون رقم 15ـ99 المتعلق بالتغطية الاجتماعية لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا من طرف مجلس المستشارين بتاريخ 2 غشت 2017.

4.3.2.III تعزيز وتعبئة الاستثمار الخاص

صادقت لجنة الاستثمارات التي اجتمعت يوم الخميس 4 مايو 2017 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، على 51 مشروع اتفاقية استثمار وملاحق اتفاقيات استثمار يبلغ حجمها المالي 67 مليار درهم من شأنها توفير 6.477 منصب شغل مباشر.

- **توزيع الاستثمارات حسب القطاعات**

يتبين من خلال توزيع الإستثمارات حسب القطاعات أن قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأولى بحوالي ثلثي الإستثمارات المعروضة على اللجنة بما يفوق 43 مليار درهم.

ويحتل قطاع النقل والبنيات التحتية للنقل المرتبة الثانية باستثمارات يبلغ حجمها 13 مليار درهم بنسبة 19 % من الاستثمارات المزمع إنجازها.

ويأتي قطاع الطاقات المتجددة في المرتبة الثالثة بنسبة 9% من هذه الاستثمارات. وفي المرتبة الرابعة يحل قطاع السياحة والترفيه بما نسبته 7 % من مجموع الإستثمارات.

- **توزيع الإستثمارات حسب المصدر**

تمثل الاستثمارات الوطنية غالبية الاستثمارات المزمع إنجازها بنسبته 90 % (أي بغلاف مالي يبلغ 61 مليار درهم). ويرجع الفضل في هذه الوضعية للمشاريع الكبرى في قطاعات الصناعة والطاقات المتجددة والنقل.

وتأتي مشاريع الشراكات في المرتبة الثانية بحوالي 9% من مجموع الاستثمارات. وتعزى هذه النسبة للمشاريع الكبرى في قطاعات الطاقات المتجددة والسياحة والترفيه.

- **توزيع الاستثمارات حسب جهة الاستقرار**

يتضح من خلال توزيع المشاريع حسب جهة الاستقرار أن المشاريع الموزعة على عدة جهات تأتي في المرتبة الأولى بما يعادل ثلاث أرباع الاستثمارات، أي ما يفوق 50 مليار درهم (خاصة في جهات مراكش-آسفي والدار البيضاء - سطات وبني ملال - خنيفرة).

وتأتي جهة الدار البيضاء سطات في المرتبة الثانية بما نسبته 9% من مجموع الاستثمارات المعروضة على لجنة الإستثمارات، أي ما قيمته 6 ملايير درهم.

في حين تأتي جهة العيون الساقية الحمراء وجهة الرباط سلا القنيطرة على التوالي في المرتبة الثالثة والرابعة باستثمارات الإجمالية تبلغ قيمتها 8 ملايير درهم.

3.III ترسيخ الجهوية المتقدمة

بلغ المغرب مرحلة مهمة في مسلسل ترسيخ الجهوية المتقدمة. وفي هذا الإطار، قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى تنزيل هذا الورش الهيكلي وذلك عبر تفعيل عملية نقل الكفاءات والوسائل لفائدة الجهات، وإعداد استراتيجية مندمجة ومستدامة لإعداد التراب ووضع تصور جديد للاتمركز الإداري يمكن من إنجاح هذا الورش.

وموازاة مع ذلك، أطلقت الحكومة بشراكة مع الجهات عدة مشاريع للتنمية على المستوى الجهوي في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية وبرامج التنمية المندمجة للمدن.

1.3.III تفعيل الجهوية المتقدمة: نقل الكفاءات والوسائل

تم تكريس الجهوية المتقدمة في الفصل الأول من دستور سنة 2011 والذي ينص على: " التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي ، يقوم على الجهوية المتقدمة" .

وهكذا، بذلت الحكومة مجهودات هامة من أجل تنزيل الجهوية المتقدمة خاصة من خلال:

- **تعزيز الموارد المالية للجهات:**

طبقا للفصل 141 من الدستور " تتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى، على موارد مالية ذاتية، وموارد مالية مرصودة من طرف الدولة". تقوم الدولة بتحويل الموارد المالية لفائدة الجهات المطابقة لممارسة الاختصاصات المنقولة اليها.

ومن جهة أخرى، أقر الفصل 142 من الدستور نظاما جديدا للتضامن بين الجهات وآلية جديدة للتأهيل الاجتماعي للجهات عبر إحداث صندوق "للتأهيل الاجتماعي" يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وصندوق "للتضامن بين الجهات " من أجل التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوت بين الجهات. وقد تم إحداث هذين الحسابين المرصدين لأمور خصوصية برسم قانون المالية لسنة 2016، وتوجد النصوص التنظيمية، التي تحدد معايير وشروط تخصيص الموارد وكيفية تتبع هذه الصناديق، قيد المصادقة.

وطبقا للمادة 188 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات ترصد الدولة للجهات، بصفة تدريجية، نسبا محددة في 5% من حصيلة الضريبة على الشركات و5% من الضريبة على الدخل، و20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين، تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة في أفق بلوغ سقف 10 ملايير درهم سنة 2021.

وهكذا، استفادت الجهات برسم سنة 2016 من تحويلات من الميزانية العامة تقدر إجمالا ب 3,802 مليار درهم مقابل 1,42 مليار درهم خلال سنة 2015 و1,01 مليار درهم سنة 2014، أي بزيادة 94% كمعدل سنوي بين

2014 و2016 مقابل 9% فقط بين 2002 و2014. وكما يتوقع أن يصل مبلغ هذه التحويلات برسم سنة 2017 ما قدره 5,764 مليار درهم و6,97 مليار درهم سنة 2018.

وموازاة مع ذلك، انتقلت نفقات الاستثمار بالنسبة للجهات من 1,32 مليار درهم سنة 2015 إلى 1,87 مليار درهم سنة 2016 أي بزيادة سنوية قدرها 41,5%.

- **إتمام تنزيل الإطار القانوني المنظم للجماعات الترابية:**

نصت القوانين التنظيمية، رقم 14-111و 14-112 و 14-113 المتعلقة على التوالي بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات، على 69 مرسوما تطبيقيا، تمت المصادقة ونشر 66 منها إلى حدود نهاية شهر شتنبر 2017.

و تحدد هذه النصوص شروط وطرق وتنظيم وتدبير الجماعات الترابية بهدف تعزيز نظام حكامتها. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- النظام المالي للجماعات الترابية خاصة عبر تحديد آليات التدبير الميزانياتي والمحاسباتي والمالي لهذه الهيئات؛
- تحديث الإدارة وتعزيز قدراتها على مستوى التدبير والتنفيذ عبر تحديد الآليات والوسائل الضرورية لمواكبة الجماعات الترابية؛
- تعزيز التضامن والتعاون بين الجماعات الترابية خاصة عبر تحديد شروط ومساطر التعاون والتشاور والتكامل بين مختلف الجماعات الترابية؛
- وضع الآليات التشاركية للحوار والتشاور عبر تحديد شكل الوثائق المثبتة المرفقة بالعرائض المودعة لدى رؤساء الجماعات الترابية.

ومن جهة أخرى، صادق المجلس الحكومي بتاريخ 24 غشت 2017 على ثلاث مشاريع مراسيم رقم 2-17-449 و2-17-450 و2-17-451 تتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية الخاص على التوالي بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات وكذا بمجموعاتها. وتوجد هذه النصوص في طور النشر بالجريدة الرسمية.

وتوجد مشاريع المراسيم الثلاث الأخيرة قيد الإعداد وتهدف أساسا إلى تحديد معايير تخصيص موارد الصندوقين المحدثين لفائدة الجهات، وكذا تحديد مساطر إعداد وتحيين التصميم الجهوي للتهيئة الترابية.

- **مواكبة إعداد برامج التنمية الجهوية:**

طبقا للمادة 83 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، يضع كل مجلس جهة برنامج التنمية الجهوية الذي يحدد لمدة ستة سنوات الأعمال التنموية المقررة برمجتها أو انجازها بتراب الجهة، اعتبارا لنوعيتها وتوطينها وكلفتها.

وتهدف برامج التنمية الجهوية إجمالا إلى تطوير البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية وكذا إلى تثمين الموارد والتراث، و إلى تعزيز الجاذبية والتنافسية على المستوى الترابي كما ترمي كذلك إلى المساهمة في النمو الاقتصادي وإحداث فرص للشغل على مستوى الجهات.

إلى غاية متم شهر غشت 2017، اعتمدت المجالس الجهوية لثماني جهات برامجها للتنمية الجهوية والتي توجد حاليا قيد المصادقة من طرف وزارة الداخلية ويتعلق الأمر ب: جهات الدار البيضاء-سطات ، وبني ملال-خنيفرة، وسوس-ماسة، ومراكش-آسفي، وطنجة-تطوان-الحسيمة، والرباط-سلا-القنيطرة، والعيون-الساقية الحمراء، والداخلة-وادي الذهب. ويتوقع أن يناهز المبلغ الإجمالي لهذه البرامج 279,54 مليار درهم.

- **تعزيز قدرات التنفيذ والتدبير لفائدة الجماعات الترابية:**

من أجل تحديث إدارة الجماعات الترابية، نصت القوانين التنظيمية المذكورة على تمكين هذه الجماعات من تنظيم وبنيات إدارية تضمن لها تدبيرا حديثا وفعالا. و تم تنزيل هذه المقتضيات من خلال نشر المرسوم رقم 995-15-2 بتاريخ 30 دجنبر 2015 المتعلق بتحديد لائحة الجماعات التي تتوفر على مديرية عامة للمصالح و دورية السيد وزير الداخلية رقم 43 بتاريخ 28 يوليوز 2016 بشأن تنظيم إدارات الجماعات .

وفي نفس الإطار، وطبقا للمادة 128 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، ومن أجل تمكينها من هيئة يسند اليها تنفيذ المشاريع، عملت كل جهة على إحداث وكالة جهوية لتنفيذ المشاريع والتي تعتبر مؤسسة عمومية تخضع لوصاية مجلس الجهة ولمقتضيات القانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى.

وتتولى الوكالة أساسا مد مجلس الجهة بكل أشكال المساعدة القانونية والهندسة التقنية والمالية عند دراسة وإعداد المشاريع وبرامج التنمية وعند تنفيذها. كما يمكن أن يعهد لها من طرف مجلس الجهة باستغلال أو تدبير بعض المشاريع لحساب الجهة وفق المعايير والشروط المحددة من طرف المجلس. ويمكنها كذلك أن تقترح على هذا المجلس إحداث شركة من شركات التنمية الجهوية التي تخضع أنشطتها لإشراف الوكالة.

وإلى غاية متم شتنبر 2017 ، استطاعت 8 وكالات جهوية لتنفيذ المشاريع إعطاء الانطلاقة لأنشطتها وذلك عبر المصادقة على ميزانيتها وتنظيمها الهيكلي وأنظمة موظفيها.

2.3.III نحو تنمية ترابية منسجمة ومستدامة

من أجل ضمان تنمية مندمجة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار التزامات بلادنا على الصعيد الدولي وما تقتضيه ضرورة مواكبة الأوراش الكبرى من قبيل الإرساء الفعلي للجهوية المتقدمة، أضحى من الضروري اعتماد مقاربة استشرافية ترتكز على مرجع وطني مشترك فيما يخص إعداد التراب الوطني، يسمح بالتقائية السياسات العمومية وتعزيز الحكامة الجيدة على المستوى الترابي.

و لتحقيق ذلك، حددت الحكومة التوجهات الاستراتيجية التالية :

- تعزيز سياسة إعداد و استشراف المجالات الترابية؛
- دعم مختلف المجالات الترابية في مسيرتها نحو التنمية الترابية المستدامة؛
- تشجيع سياسة تعميرية تتسم بالاستباقية والاستدامة و التحفيز وذلك لمواكبة دينامية تنمية الجماعات الترابية؛

- إعادة تثمين و تطوير التراث المعماري.

وواصلت الدولة خلال الأسدس الأول من سنة 2017 جهودها المتعلقة بتحقيق الأهداف المسطرة في ما يخص دعم المجالات الترابية و توفير الظروف الملائمة لتحقيق تنمية مجالية مستدامة بصفة عامة. ويتعلق الأمر خصوصا بمواكبة الجهات في إعداد تصورها لنموذج تنمية مستدامة ومندمجة وفي إعداد برنامج تنموي جهوي خاص بها وإنعاش التخطيط الاستراتيجي الإقليمي وإنعاش المشاريع المندمجة لتنمية العالم القروي، وكذا دعم الفاعلين المحليين في مجالي الهندسة الترابية والتنمية المجالية.

وفي هذا الإطار، تم إبرام شراكات بين الدولة والمجالس الجهوية بخصوص إعداد تصاميم جهوية لإعداد التراب.

و يهم برنامج العمل لسنة 2018 أساسا إعداد البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة و كذا إعطاء الإنطلاقة لخبرة خاصة بإنجاز خريطة لمؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المجالات الترابية.

كما صار من الضروري إرساء دعائم سياسة حضرية استشرافية واستراتيجية تهدف إلى استباق وضبط سيرورة التمدن بالمغرب والذي أدى منذ زمن إلى نظام حضري غير منسجم وقليل الجاذبية. وقد صارت هذه السياسة ضرورية مع بروز مبدأ التنمية المستدامة.

و تتمحور أهداف الدولة حول ما يلي :

- اعتماد نماذج مجددة للتنمية الحضرية من أجل ترسيخ مبادئ التعمير المستدام؛
- المواكبة و التأطير التقني والقانوني لمجال التعمير؛
- دعم و مواكبة الاستراتيجيات القطاعية لضمان تفعيل أفضل لها و انسجامها واستباق آثارها على المستوى الترابي؛
- تبسيط المساطر وتحسين مناخ الأعمال بغية جلب الاستثمار وتشجيعه؛
- تطوير آليات للمراقبة و اليقظة من أجل تتبع مختلف المظاهر الحضرية.

وبالنظر للأهمية التي يكتسيها تعميم تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير والمجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال، فقد تم تسجيل ارتفاع ملموس في عدد الجماعات التي تتوفر على الأقل على تصميم تهيئة واحد أو على تصميم تنمية مصادق عليه، وذلك بوتيرة ارتفاع متواصلة، حيث انتقلت نسبة الإنجاز من 77% سنة 2015 إلى88% خلال الأسدس الأول من سنة 2017.

أما فيما يخص الإجراءات الهادفة لتعزيز تعمير مستدام، فقد تم إنجاز عدد كبير من الدراسات الاستشرافية والوقائية كالدراسات المتعلقة بالتحول الرقمي للمجالات الترابية، والدراسات الخاصة بالوقاية وتدبير المخاطر، والدراسات المتعلقة بالحركية والتنقلات الحضرية بالإضافة إلى دراسات تتعلق بتهيئة ضفاف الوديان و الأنهار.

ويرتكز برنامج العمل برسم سنة 2018 على الإجراءات الرئيسية التالية:

- وضع رؤية استراتيجية للسياسة الحضرية الوطنية؛

- مواصلة تسريع وتيرة إعداد وثائق التعمير من أجل توجيه التأهيل الحضري عبر إعطاء الأولوية للمناطق التي تعرف ضغط حضريا قويا؛
- تعزيز قدرة المجالات الترابية على مقاومة المخاطر الطبيعية من خلال إعداد 30 خريطة للمناطق القابلة للتعمير تماشيا مع الهدف المعلن في البرنامج الحكومي.

3.3.III نحو تصور جديد للاتمركز الإداري

تطبيقا للتعليمات الملكية السامية التي تضع اللاتمركز في صلب أولويات الدولة من أجل مواكبة مسلسل التحولات الديناميكية التي تعرفها الجهة، تتجه الجهود المبذولة لإعادة تنظيم مصالح الدولة على المستوى الترابي نحو تعزيز إدارة جهوية قوية باختصاصاتها و وسائلها ومواردها.

و تتجلى هذه الإرادة من خلال القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية التي خولت لهذه الهيئات وخاصة للجهة اختصاصات موسعة ووضعت رهن إشاراتها موارد مالية وبشرية مالية مهمة، مما يتطلب من الحكومة وضع منظور جديد لتدخل الدولة على المستوى الترابي بواسطة مصالحها اللاممركزة تحت إشراف وتنسيق والي الجهة بصفته ممثل الدولة على هذا المستوى الترابي.

و في هذا الصدد، أعدت الحكومة مشروع ميثاق وطني للاتمركز الإداري يرتكز على ثلاثة مبادئ أساسية: "التفريع" أو « la subsidiarité » و"بين الوزارية" أو « l'interministérialité » و"الطابع الترابي" أو « la territorialisation » .

و يرمي مشروع الميثاق السالف الذكر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز فعالية الإدارة اللاممركزة عبر تحسين العلاقة مع المرتفقين؛
- تقديم المساعدة و الدعم والاستشارة للمنتخبين؛
- وضع سياسات عمومية مندمجة و فعالة.

اعتبارا للمبادئ المنصوص عليها والتوجهات الملكية في هذا الإطار، ترتكز الرؤية الجديدة للإدارة اللاممركزة على عدة محاور أهمها:

- توضيح أدوار الإدارات المركزية التي يجب أن تنحصر في تصور وتأطير السياسات والبرامج العمومية على المستوى الوطني وتقييم وتتبع نجاعة أداء المصالح اللاممركزة و كذا إعداد النصوص القانونية و التنظيمية؛
- مواكبة الإصلاحات الجارية مع التركيز على المستوى الجهوي باعتباره الإطار الملائم لانسجام السياسات العمومية ولبرمجة المشاريع البين وزارية، مع تكليف الإدارات الإقليمية بتنفيذ السياسات العمومية وإنجاز المشاريع و البرامج و كذا تقديم المساعدة و الدعم التقني للجماعات الترابية؛

- إمكانية تجميع المهام المتشابهة أو المنسجمة أو المتكاملة من خلال إحداث إدارات جهوية مشتركة وقوية تكون قادرة على إنجاز المشاريع الجهوية التي تستوجب تدخل عدة مصالح وزارية متواجدة على المستوى الترابي؛
- توضيح نطاق التدخل والروابط بين جميع الفاعلين على المستوى الترابي من خلال تفويض سلطة القرار بالتركيز على تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة لتحقيق وحدة تدخل الدولة على المستوى الجهوي؛

وهذا وبهدف تنزيل هذا الإصلاح، تم تحضير وعرض مشروع مرسوم يتعلق بالميثاق الوطني للاتمركز الاداري على مجلس الحكومة، يوم 24 غشت 2017، يهدف أساسا الى:

- تعريف اللاتمركز الإداري كعملية لتحويل السلط والوسائل وقدرة المبادرة لفائدة المصالح اللاممركزة باعتبارها التمثيليات الترابية للإدارة المركزية؛
- تحديد اختصاصات و مهام المصالح اللاممركزة؛
- تأليف تمثيليات الإدارة المركزية، على المستوى الجهوي، من مديريات جهوية بين وزارية و مديريات جهوية قطاعية، و على المستوى الاقليمي والعمالاتي، من مديريات إقليمية ؛
- تخويل صلاحيات تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للولاة على المستوى الجهوي و للعمال على المستوى الاقليمي؛
- إحداث لجنة وزارية للاتمركز الإداري على مستوى رئاسة الحكومة، تناط بها مهمة اقتراح التوجهات العامة للسياسات الحكومية في مجال اللاتمركز الإداري.

4.3.III مواصلة تنفيذ النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية وبرامج التنمية المندمجة للمدن

- **النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية**

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإعداد نموذج جديد لتنمية الأقاليم الجنوبية. و يمثل هذا النموذج مساهمة في بلورة مشروع الجهوية المتقدمة وتأكيدا على احترام وتشجيع حقوق الإنسان الأساسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والبيئية.

و من أجل تفعيل العمليات المبرمجة في إطار هذا النموذج الجديد، التزمت الحكومة بتوفير مبلغ مالي إجمالي يبلغ 77 مليار درهم للفترة 2016-2021. حيث تم التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بالدعم المالي للدولة لفائدة الجهات الثلاث لجنوب المملكة و كذا عقود البرامج المتعلقة بالتنمية المندمجة الخاصة بكل جهة.

و من بين المشاريع الهامة في هذا البرنامج، نجد البرنامج الصناعي لفوسبوكراع (16,8 مليار درهم) والطريق السريع تزنيت-الداخلة الممتدة على 1.000 كلم (8,5 مليار درهم) وبرنامج الطاقة الريحية والشمسية (8,8 مليار درهم)، والميناء الأطلسي للداخلة (6 مليار درهم)، و استثمارات القطاع الخاص في الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية (4,2 مليار درهم)، ومحطة التحلية و البنيات التحتية لسقي 5.000 هكتار بجهة الداخلة (1,7 مليار درهم)، وسد فاصك (1,5 مليار درهم)، و المركز الاستشفائي بمدينة العيون (1,2 مليار درهم) وتكنوبول فم الواد (2,1 مليار درهم).

و في إطار تنفيد هذا البرنامج، تم إلى غاية شهر غشت من سنة 2017 تحقيق الإنجازات التالية:

- إنهاء الأشغال الخاصة ب 34 مشروعا بتكلفة تبلغ 2,71 مليار درهم. و يتعلق الأمر على سبيل المثال بإنجاز محطة الطاقة الريحية بأخفنير (100 ميغاوات، 1,66 مليار درهم)، وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة الداخلة (250 مليون درهم)، وشبكة التطهير السائل لمدينة الداخلة (248 مليون درهم)، وتقوية إنتاج الماء الصالح للشرب عبر التحلية ببوجدور (123 مليون درهم)؛
- متابعة إنجاز 161 مشروع بتكلفة تبلغ 29,23 مليار درهم ويتعلق الأمر بإنجاز وحدتين صناعيتين لاستخراج و تثمين الفوسفاط (12,6 مليار درهم)، وربط مدينة الداخلة بالشبكة الوطنية للكهرباء (2,37 مليار درهم)، وتكنوبول فم الواد (2,1 مليار درهم) ومقاطع من الطريق السريع تزنيت-الداخلة (235 كلم، 674 مليون درهم)؛

و من المتوقع إطلاق الأشغال الخاصة بمشاريع أخرى باستثمار يبلغ 8 مليار درهم قبل متم سنة 2017. ويتعلق الأمر أساسا بإنجاز سد فاصك (1,5 مليار درهم)، والمحطتين الكهرو-ضوئيتين نور بالعيون وبوجدور (1,267 مليار درهم)، وشبكة التطهير السائل لمدينة العيون (400 مليون درهم)، و إنشاء مولد ديزيل لتقوية محطة الطاقة الكهربائية للداخلة (375 مليون درهم). كما سيتم الشروع في المشاريع الخاصة بقطاعات التربية الوطنية و الثقافة و الصناعة التقليدية و إنعاش الشغل.

بالإضافة لذلك، ستعرف سنة 2018 الشروع في الميناء الجزيرة للمكتب الشريف للفوسفاط بالعيون، والمشاريع الريحية تيسكراد وبوجدور، ومحطة التحلية والبنيات التحتية للسقي التي تهم 5000 هكتار بمنطقة الداخلة، والمركز الاستشفائي الجامعي بمدينة العيون، وقرى الصيد وتنمية تربية الأحياء البحرية، والتزويد بالماء الصالح للشرب وشبكة التطهير السائل والتأهيل الحضري.

من جهة أخرى، فإن عددا مهما من المشاريع ستنطلق خلال الفترة الممتدة ما بين 2018- 2020 يفوق عددها 270 مشروعا بقيمة إجمالية تزيد على 37 مليار درهم.

◄ **برامج التنمية المندمجة للمدن**

إن كان اعتماد النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية يشكل خطوة حاسمة في عملية تفعيل الجهوية المتقدمة، فقد سبقه انطلاق مجموعة من البرامج التنموية المندمجة والمتوازنة لمدن المملكة منذ سنة 2013 تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

وتتعلق هذه البرامج بمدينة الدار البيضاء وطنجة وتطوان والحسيمة ومراكش والرباط وسلا والقنيطرة، باستثمار إجمالي قدره 68 مليار درهم، وهي كما يلي :

- **برنامج التنمية الحضرية للدار البيضاء الكبرى:** تبلغ التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج **33.6 مليار درهم** ويرتكز حول تعزيز وتقوية مؤهلات المنطقة ومواكبة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف جعلها مركزا ماليا دوليا يمكنها من الالتحاق بالمدن الدولية الكبرى. و من أبرز المشاريع التي تدخل ضمن هذا البرنامج :

- تحسين التنقلات الحضرية والنقل المشترك بتكلفة إجمالية قدرها 16 مليار درهم؛
- تهيئة البنيات التحتية الطرقية وتحسين ظروف السير الطرقي بميزانية إجمالية تبلغ 10.298 مليون درهم؛
- إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز لفائدة 56.700 أسرة بتكلفة تبلغ 2.016 مليون درهم؛
- إنجاز برنامج جهوي مندمج للتأهيل الاجتماعي يشمل بناء مرافق للصحة والتعليم والرياضة والثقافة، وخلق أنشطة مدرة للدخل باستثمار يبلغ 1.800 مليون درهم؛
- تشييد المرافق العمومية المصاحبة لمشاريع مكافحة السكن غير اللائق بتكلفة إجمالية قدرها 750 مليون درهم.

- **برنامج التنمية المندمجة لمدينة الرباط (2014-2018) " الرباط مدينة الأنوار عاصمة المغرب الثقافية ":** الذي تقدر تكلفته ب **9,42 مليار درهم** ويهم سبعة محاور رئيسية، وهي تعزيز التراث الثقافي والحضاري للمدينة، والحفاظ على المساحات الخضراء والبيئة، وتحسين الولوج إلى الخدمات والمرافق الاجتماعية للقرب وتعزيز الحكامة، وإعادة تأهيل النسيج الحضري وتقوية وتحديث معدات النقل، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية الطرقية.

  فيما يخص أهم الإنجازات، تم إصلاح البنية التحتية للمدينة وذلك على صعيد العديد من الطرق الرئيسية، كما استفادت عدة شوارع من إعادة التأهيل عبر عمليات التوسيع و تجديد الإنارة العمومية وتهيئة المساحات الخضراء و التأثيث الحضري.

  بالإضافة إلى ذلك، تجري حاليا دراسة عدة مشاريع رئيسية أخرى يتوقع إعطاء انطلاقتها خلال الربع الأخير من سنة 2017، ويشمل ذلك إنشاء محطة طرقية جديدة للحافلات، ومشروع إنجاز قاعدة للصناعات الغذائية ومشروع إعادة تأهيل حديقة التجارب النباتية.

- **برنامج التنمية المتوازنة لمدينة طنجة الكبرى (2013-2017)** بتكلفة مالية قدرها **7,6 مليار درهم** يأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية التي تقوم بتشكيل حاضرة ذات توجه مستقبلي، أي البيئة الحضرية لتحسين ظروف العيش والبيئة الاجتماعية لتنمية القدرات البشرية، والبيئة الاقتصادية لتقوية مؤهلات المدينة ، والبيئة الثقافية لإرساء قيم الهوية وانفتاح المدينة بالإضافة إلى تعزيز تراثها.

- **مخطط التنمية المجالية لإقليم الحسيمة (2015-2019) - منارة المتوسط** - الذي كان موضوع اتفاقية وقعت أمام صاحب الجلالة في أكتوبر 2015 ويشتمل على محاور التجهيزات التحتية (الطرق، الإنارة العمومية والكهرباء، الماء الصالح للشرب، ...)، والقطاعات الاجتماعية والاقتصاد والقطاعات المنتجة والبيئة وتدبير المخاطر الطبيعية والتأهيل الحضري والمجالي بالإضافة إلى المحور الديني.

  تقدر الكلفة الإجمالية لإنجاز هذا البرنامج ب 6,51 مليار درهم و تتمثل أهم إنجازاته بمتم شهر ماي فيما يلي:

- متابعة إنجاز مستشفى متعدد التخصصات يسمى "المركز الاستشفائي الإقليمي للحسيمة باستثمار قدره 374 مليون درهم و إعادة تأهيل مركز الحسيمة لعلاج داء السرطان وإعادة تجهيزه باستثمار قدره 15 مليون درهم؛

- انطلاق بناء ملعب رياضي كبير باستثمار يصل إلى 250 مليون درهم بالإضافة إلى الشروع في بناء مسبح أولمبي و 22 ملعب قرب قبل نهاية سنة 2017؛

- إعطاء انطلاقة أشغال توسيع وتقوية الطرق بتكلفة قدرها 625,65 مليون درهم في الفترة الممتدة ما بين ماي و أكتوبر 2017؛

- زراعة 12.700 هكتار من الأشجار المثمرة باستثمار يصل إلى 240 مليون درهم. وتجدر الإشارة إلى أنه تم زراعة 1.530 هكتارا خلال سنة 2016 وأن زراعة 2.800 هكتار توجد في طور الإنجاز خلال سنة 2017؛

- إعطاء انطلاقة أشغال بناء سد على واد غيس باستثمار قدره 3,1 مليار درهم؛

- إنطلاق تشييد 14 مؤسسة تعليمية و3 داخليات وإعادة تأهيل عدة أقسام وتعويض حجرات البناء المفكك بالبناء الصلب باستثمار قدره 230 مليون درهم؛

- انطلاق أشغال بناء معهدين متخصصين للتكنولوجيا التطبيقية في بني بوعياش وإيساكن باستثمار إجمالي قدره 50 مليون درهم.

- **برنامج تنمية و تطوير مدينة مراكش (2014 - 2017)**: الذي تقدر تكلفته الإجمالية ب 5,92 مليار درهم. ويرتكز هذا البرنامج حول خمسة محاور رئيسية متمثلة في تعزيز التراث الثقافي، وتحسين التنقلات الحضرية، والاندماج الحضري، وتعزيز الحكامة والحفاظ على البيئة.

- **برنامج التنمية الحضرية والاقتصادية لمدينة تطوان (2014 - 2018)**: بتكلفة إجمالية تقدر ب 4,5 مليار درهم. و يهدف هذا البرنامج إلى تطوير المجال الحضري والحفاظ على المجال البيئي بالإضافة إلى تعزيز المحور الاقتصادي والسلامة بالمدينة؛

- **برنامج التنمية الحضرية المندمجة لمدينة سلا (2014 - 2016)**: الذي تقدر تكلفته الإجمالية بنحو 1,04 مليار درهم. ويرتكز هذا البرنامج حول أربعة محاور رئيسية متمثلة في المحافظة على الجانب الثقافي والتراثي للمدينة، وتعزيز البنيات التحتية الأساسية، وتطوير قطاعي السياحة والصناعة التقليدية، بالإضافة إلى مكافحة السكن الغير اللائق.

و تولي الدولة أهمية خاصة لإنجاح هذه البرامج كما تلتزم بتكثيف المجهودات المبذولة من أجل الرفع من وتيرة إنجازها في الآجال المحددة وذلك وفقا لمبدأ التعاون و التكامل الذي يميز هذا النهج الجديد من البرامج المندمجة.

4.III إصلاح الإدارة، وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات

طبقا للتوجيهات الملكية السامية، أضحى إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة من الأولويات الرئيسية للحكومة والتي على ضوئها ستواصل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأخرى التي انطلقت في السنوات الأخيرة، وعلى الخصوص إصلاح القضاء وإصلاح أنظمة التقاعد، وإصلاح الضرائب وإصلاح المقاصة.

ومن جهة أخرى، ستولي الحكومة أهمية خاصة للجهود الرامية إلى تحسين فعالية السياسات العمومية من خلال مواصلة تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، كما أنه من المزمع أيضا، أن تسعى لإرساء مقاربة جديدة لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي من أجل تحسين مردوديتها والرفع من دورها في تكوين الثروة وفرص الشغل، وكذا أثرها المباشر على المستوى المعيشي للمواطنين .

وستعمل الحكومة كذلك على تحسين المداخيل الضريبية والجمركية وتثمين الممتلكات العقارية للدولة والمساهمات العمومية، كما ستواصل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية.

1.4.III استكمال تنزيل الدستور والإصلاحات الكبرى

1.1.4.III تأهيل المنظومة التشريعية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور

- وفقا لأحكام الدستور و تطبيقا لالتزامات البرنامج الحكومي الذي تم تقديمه أمام مجلسي البرلمان، ستعمل الحكومة على مراجعة المنظومة التشريعية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور خاصة عبر اعتماد مجموعة من مشاريع القوانين التنظيمية والقوانين الإطار والقوانين والمتمثلة على الخصوص في:
  - مشروع القانون التنظيمي رقم 15-86 المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؛
  - مشروع القانون التنظيمي رقم 16-26 بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛
  - مشروع القانون التنظيمي رقم 16-04 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛
  - مشروع القانون التنظيمي رقم 15-97 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب؛
  - مشروع القانون التنظيمي رقم 15-33 يغير ويتمم بموجبه القانون التنظيمي رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
  - مشروع القانون التنظيمي رقم 16-23 يغير ويتمم بموجبه القانون التنظيمي 12-2 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا؛
  - مشروع قانون إطار يتعلق بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
  - مشروع القانون رقم 17-79 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
  - مشروع القانون رقم 15-89 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛

- مشروع قانون رقم 16-14 المتعلق بمؤسسة الوسيط؛
- مشروع قانون رقم 15-76 المتعلق إعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- مشروع القانون المتعلق بمجلس الجالية المغربية بالخارج؛
- مشروع القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة،
- مشروع القانون المعدل للظهير رقم 08-580-1 المتعلق بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية؛
- مشروع القانون المعدل للقانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيآت أخرى؛
- مشروع القانون رقم15-98 بشأن نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي لفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذي يزاولون مهن حرة؛
- مشروع قانون رقم 17-40 يتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

2.1.4.III إصلاح الإدارة

يندرج إصلاح الإدارة في إطار تحديث التدبير العمومي وتحسين مستوى نجاعة الإدارة، التي يتعين أن يتمحور دورها الأساسي على الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتسهيل مشاركة القطاع الخاص عبر تبسيط المساطر وتحسين مناخ الأعمال و تعزيز التدبير العمومي القائم على النجاعة والفعالية وتقييم النتائج.

وتستمد هذه الأهداف من التوجيهات الملكية الواردة في خطاب 14 أكتوبر 2016 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية البرلمانية العاشرة و كذا خطاب 29 يوليوز 2017 بمناسبة عيد العرش المجيد. كما يعتبر إصلاح الإدارة من أولويات هذه الحكومة.

و في هذا الاطار، ومن أجل إرساء أسس إدارة حديثة، فعالة و قادرة على الاستجابة لاهتمامات المواطنين ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح من الضروري اعتماد مجموعة من الاجراءات والتدابير لتثمين ما تم القيام به في هذا الشأن و كذا وضع خارطة طريق لمسلسل عملية الإصلاح . وترتكز هذا الاجراءات حول المحاور الأساسية التالية:

- **تحسين علاقة الإدارة بالمواطن:**

يتعلق الأمر بجعل المواطن والمقاولة في صلب اهتمامات الإدارة وتوطيد الثقة بين الإدارة والمواطن عبر تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمرتفقين و ذلك من خلال :

- تحسين ظروف الاستقبال و يتعلق الأمر أساسا ب :
  - تطوير نظام استقبال يلائم حاجيات مختلف المرتفقين؛
  - اعداد نظام لقياس مدى جودة الخدمات العمومية المقدمة و تفعيله لأجل تقييم مدى تلبيته لحاجيات المواطنين عبر مؤشرات محددة ؛

- تطوير وصيانة البوابة الالكترونية للتحديد الجغرافي للخدمات «map.service-public.ma»لضمان استدامتها و تحسينها عبر تحيين و إغناء قاعدة معطياتها و نظامها المعلوماتي.

- تعزيز الادارة الالكترونية وتحسين جودة الخدمات المقدمة خاصة عبر :

- مواصلة مسلسل تبسيط المساطر والتوجه نحو الرقمنة؛
- تبسيط الولوج الى المعلومة؛
- تيسير الولوج الى المعلومات المتعلقة بالمساطر الادارية من خلال وسائط مختلفة؛
- تحديد آجال معقولة للرد على الرسائل والطلبات الواردة على الإدارة.

◄ **تثمين الرأسمال البشري:**

يعتبر الرأسمال البشري الفاعل الرئيسي في ترسيخ ثقافة الخدمة العمومية، و الذي يتعين تثمينه من خلال :

- إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وملاءمته مع المقتضيات الدستورية الجديدة المتعلقة بالإدارة و الوظائف العمومية المتعلقة أساسا ب:

- مبادئ الفعالية و الكفاءة و احترام القانون و الحياد و الشفافية والنزاهة و استحضار المصلحة العامة عند أداء المهام،
- مبادئ المساواة بين المواطنات والمواطنين لولوج الوظائف العمومية والإنصاف في تغطية التراب الوطني؛
- الحكامة الجيدة و النزاهة و الشفافية و ربط المسؤولية بالمحاسبة.

- مراجعة المقتضيات المتعلقة بالتعيين في المناصب العليا و تعزيز آلية التعاقد من أجل جذب واستقطاب الأشخاص ذوي المؤهلات والكفاءات العالية ؛
- اعتماد نظام جديد للأجور يرتبط بالوظيفة و يثمن الاستحقاق والكفاءة على أساس تصنيف موضوعي وعقلاني للوظائف مع تحديد القيمة الفعلية لكل وظيفة؛
- إقرار نظام جديد لتقييم و ترقية الموظفين يقوم على مبدأ الكفاءة والفعالية في الأداء؛
- اعتماد سياسة التدبير التوقعي للموارد البشرية داخل الادارات من خلال تفعيل الدلائل المرجعية لتحديد الوظائف و الكفاءات بهدف ضمان الملائمة بين التخصص والوظيفة وتدعيمها ببرامج ملائمة للتكوين ؛
- اللجوء إلى المناولة لإنجاز بعض أنشطة الدعم التي يقوم بها بعض الموظفون المرتبون في السلالم الدنيا؛
- تعزيز حركية الموظفين من خلال نقل فائض الموظفين من بعض الإدارات العمومية إلى الإدارات التي تعاني خصاصا في الموارد البشرية مع اعتماد برامج ملائمة للتكوين؛
- اعتماد سياسة جديدة في مجال التكوين المستمر بأهداف محددة مرتبطة بالمهام الجديدة للإدارة وبنظام التقييم والترقي للموظف؛

- وضع سياسة فعلية للاتمركز للقرارات المتعلقة بتدبير الموارد البشرية لكافة الإدارات وذلك عبر دعم المصالح اللاممركزة بالوسائل الضرورية على أساس تعريف محدد لمهامها.

◄ **تعزيز الأخلاقيات و الشفافية :**

تتمحور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد حول محاور وبرامج مختلفة تهدف إلى ضمان خدمات جيدة للمواطنين وتكريس الإدارة الإلكترونية والشفافية والولوج إلى المعلومة والأخلاق المهنية والمراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتقوية المتابعات والردع، وكذا تحسين تدبير الطلبيات العمومية و تشجيع النزاهة في عالم الأعمال .

ولضمان حكامة قادرة على تفعيل هذه الاستراتيجية تم إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد لقيادة الاستراتيجية، وهي لجنة مختلطة مكونة من القطاع العام والقطاع الخاص ومن المجتمع المدني يترأسها السيد رئيس الحكومة. تقوم هذه اللجنة، التي تجتمع كل ستة أشهر، بتحديد التوجهات الاستراتيجية والتحقق من التناسق العام وضمان تتبع الاستراتيجية و التنسيق و التحكيم.

و لهذا الغرض، فقد تم إشراك مجموعة من الفاعلين، كما تمت تعبئة إمكانيات مهمة لتفعيل برامج و إجراءات نذكر منها على سبيل المثال:

- إطلاق رقم أخضر للتبليغ عن الرشوة من طرف الوزارة المكلفة بالعدل في شهر يونيو 2015؛
- تعميم إطار مرجعي لأثمان العقار و اتخاذه كأساس معتمد في احتساب الضرائب المترتبة عن العمليات العقارية في جميع التراب الوطني سنة 2016؛
- تفعيل تشغيل كاميرات مراقبة للدرك الملكي من خلال تزويد العناصر المكلفة بالمراقبة بكاميرات لتسجيل تدخلاتهم. و توجد هذه العملية في طور التعميم؛
- المصادقة على القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة و ردع المخالفات في مجال التعمير و البناء الرامي لحماية سلامة المواطنين و المباني. ويحدد هذا القانون أدوار و مسؤوليات مختلف المتدخلين في القطاع؛
- نشر لائحة الأدوية المتوفرة في المؤسسات الصحية و كذا لائحة أطباء الحراسة في المستشفيات والإعلان عن برنامج العمليات الجراحية لتكريس مبدأ الشفافية في المستشفيات العمومية؛
- صدور المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم و تحديد اختصاصات اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية كهيئة مستقلة ومحايدة؛
- تعميم شبكات وضع الشكايات على الخط على مستوى البوابات الالكترونية لجميع الوزارات،
- تعميم وحدات التدقيق و مراقبة التدبير في جميع الإدارات العمومية.

هذا، وفي إطار تعزيز الشفافية، كرس الدستور حق المواطن في الولوج الى المعلومة على أوسع نطاق. و هكذا يقترح مشروع القانون المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومة الذي كان موضوع مشاورات وطنية و مدارسات مطولة بين وزارية، مقاربة مزدوجة ترمي الى تشجيع النشر الاستباقي للمعلومة من أجل تقديم نتائج سريعة على المدى القصير و تمكين المواطن من طلب الحصول على المعلومة من مختلف الادارات المركزية و المحلية.

وتشكل مأسسة الحق في الحصول على المعلومة دعامة أساسية للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة و رافعة مهمة لنشر الشفافية والمساءلة في المصالح العمومية و تمكين المواطن من المشاركة الفعالة في السياسات العمومية و كذا تحسين مناخ الاعمال..

3.1.4.III إصلاح القضاء وتعزيز حقوق الإنسان

1.3.1.4.III إصلاح القضاء

يشكل إصلاح القضاء أحد المحاور الأساسية للبرنامج الحكومي الرامي إلى إقرار دولة الحق وإرساء السلم الاجتماعي، وحماية حقوق والتزامات المواطنة والارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة "السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية" (الفصل 107 من الدستور).

وللتذكير، فإن إصلاح منظومة العدالة الذي انطلق سنة 2013 شمل ثلاثة أسس تهم بنايات قادرة على تقديم الخدمة للمواطن وموارد بشرية كافية ومؤهلة وقضاء مستقل يتسم بالصدق والكفاءة ويهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

- **تقوية استقلالية السلطة القضائية وعلى الخصوص من خلال ضمان الاستقلال الإداري والمالي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية**

وفي هذا الصدد، فإن القانون التنظيمي الجديد رقم 13-100 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية الصادر بتاريخ 18 غشت 2016 يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة وخاصة فيما يتعلق باستقلاليتهم وتعيينهم وترقيتهم وإحالتهم على التقاعد وكذا انضباطهم.

و بطلب من جلالة الملك أو الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان، يبدي المجلس آراء مفصلة حول كل مسألة تتعلق بالعدالة مع مراعاة مبدأ فصل السلط. ويضع هذا المجلس بمبادرة منه تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة ويصدر التوصيات الملائمة.

غير أن المقررات المتعلقة بالوضعيات الفردية الصادرة عن المجلس قابلة للطعن أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إحداث هيأة مشتركة بين المجلس والوزارة المكلفة بالعدل تعهد إليها مسؤولية التنسيق في مجال الإدارة القضائية.

وتجدر الاشارة إلى أن القانون التنظيمي رقم 13-106 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة يهدف أساسا إلى ترسيخ مبدأ وحدة هيئة القضاة، ووضع معايير موضوعية لتقييم هذه الهيأة، فضلا عن التنصيص على حقوقهم والتزاماتهم وتدبير أمثل لمسارهم المهني.

فيما يخص النيابة العامة، يجب التذكير بأن الظهير رقم 1.17.10 بتاريخ 03 أبريل 2017 ينص على أن الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض يتولى رئاسة النيابة العامة وهو المسؤول القضائي الأول عن حسن سيرها وحماية النظام العام وحقوق المواطنين وحرياتهم.

وفي هذا الصدد ، يجب التذكير بالقانون رقم 33.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.45 بتاريخ 30 غشت 2017 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة، الذي نص على تمكين هذه الهيئة القضائية من الموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء عملها وفق مبدأ دولة القانون.

- **استمرار تخليق منظومة العدالة والحياة العامة** خاصة عبر رفع وتيرة البت في قضايا الجرائم المالية والاقتصادية مع الأطراف المعنية عن طريق دراسة إمكانية تقديم الجرائم الجنائية من طرف قضاة المجلس الأعلى للحسابات مباشرة أمام النيابة العامة.

- **تعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات** من خلال مراجعة قانون المسطرة الجنائية من أجل حماية حقوق وحريات المواطنين وتعزيز ضمانات عدالة مستقلة وناجعة ومحاكمة عادلة.

- **الارتقاء بفعالية ونجاعة العدالة وتسهيل الولوج إلى الحقوق والعدالة** الذي يكفله القانون لكل شخص من أجل الدفاع عن حقوقه ومصالحه التي يحميها له القانون (الفصل 118 من الدستور) حيث تنص هذه المادة على أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر في غضون فترة زمنية معقولة وأن حقوق الدفاع مضمونة في جميع المحاكم (الفصل 120 من الدستور).

- **تعزيز القدرات المؤسساتية** من خلال تأهيل الموارد البشرية عبر ضمان الشفافية والنزاهة بالنسبة للمباريات وتحسين مساطر الانتقاء بالنسبة للمسؤولين وتعميم التكوين المستمر والتخصصي لفائدة القضاة وكتاب الضبط وكذا تعميم التكوين في مجال الإدارة القضائية لفائدة المسؤولين القضائيين.

- **تعزيز الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها** من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة في أفق تحقيق المحكمة الرقمية لسنة 2020. لدى سيتم تفحص السجل العدلي أو السجل التجاري عن بعد، كما تم الاتفاق مع الموثقين من أجل تبادل المعلومات ذات الطابع القضائي مع المحاكم عبر الوسائل الالكترونية.

وموازاة مع ذلك، سيتم العمل على تسريع وتحسين مستوى البنيات التحتية للمحاكم عبر إعطاء الانطلاقة لبناء العديد من المحاكم ومحاكم الأسرة أو مراكز القضاة المقيمين وكذا تعميم العتاد المعلومياتي.

2.3.1.4.III حقوق الإنسان

تنفيذا لما تضمنه المحور الأول من البرنامج الحكومي 2017-2021 ، ولاسيما ما يتعلق منه بصون حقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة، وتعزيز دور المجتمع المدني، تعهدت الحكومة باتخاذ إجراءات تهم:

- **اعتماد سياسة حكومية تعتمد على مبادئ مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق مخطط استراتيجي تشاركي**. وهكذا سيتم تحيين المخطط الوطني في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان والشروع في تنفيذه ابتداء من سنة 2018 ؛

- **تعزيز قيم حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف** وفق مضامين الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بما يتلاءم مع دستور المملكة والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ؛

- تعزيز الإطار القانوني والمساهمة في تطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

و لتنفيذ هذه الإجراءات، وضعت الحكومة مخطط عمل يقتضي تحقيق الأهداف الخمسة التالية:

- **اعتماد المخطط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان** من خلال تحيين المخطط الوطني في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان كرؤية استراتيجية 2018-2021 و تتبع تنفيذ مخطط العمل المتعلق بتتبع التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- **إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان** عبر تعزيز التنسيق في هذا الشأن والمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان ؛
- **تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها** عن طريق مواكبة تعزيز الإطار المؤسساتي في مجال حماية حقوق وتتبع إحداث آليات الحماية والطعون؛
- **اعتماد الحوار والشراكة مع الفاعلين الوطنيين العاملين في مجال حقوق الإنسان خاصة عبر** تعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات غير الحكومية وتقوية الشراكات والدعم المقدم لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان ؛
- **تعزيز التعاون والتفاعل مع الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان من خلال** الدفاع عن القضايا العادلة للمملكة ولاسيما وحدتها الوطنية، من خلال التصدي للتوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من طرف خصوم الوحدة الترابية للمملكة وتعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال فتح حوارات وتقديم الردود والأجوبة بخصوص تقاريرها حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

4.1.4.III تعزيز الديمقراطية التشاركية

في إطار الوفاء بالخيار المتمثل في بناء نسيج جمعوي عصري يضع المشاركة المواطنة و الديمقراطية التشاركية في صلب السياسات العمومية ، واصلت الحكومة مجهوداتها في تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامّة و ذلك عبر دعم أدوار مكوّنات المجتمع المدني.

من أبرز إنجازات سنة 2017 نذكر ما يلي :

- تطوير جودة خدمة " مركز الاتصال ومواكبة جمعيات المجتمع المدني" ، والذي تتمثل مهمته في توفير المعلومة والاستشارة القانونية ذات الصلة بمناحي الحياة الجمعوية وتعزيز إدراك وقدرات جمعيات المجتمع المدني القانونية؛
- السهر على استدامة عمل البوابة الإلكترونية (www.charaka-associations.ma) التي أحدثت في إطار شراكة بين الدولة والمنظمات الحكومية والتي تهدف إلى تحسين الولوج إلى المعلومة وتعزيز الحكامة الجيدة و الشفافية في الحصول على التمويل لفائدة هيئات المجتمع المدني؛
- عقد لقاءات تكوينية خاصة بالمستشارين في الشؤون البرلمانية والتواصل لدى الهيئات الحكومية؛
- إصدار دلائل حول الديمقراطية التشاركية؛

سيرتكز مخطط عمل الحكومة لسنة 2018 على ما يلي :

- المساهمة في إرساء لجنة العرائض وتدبير كتابتها؛
- بلورة وتنفيذ استراتيجية تواصل حول الإطار القانوني المتعلق بالمشاركة المواطنة؛
- تنفيذ استراتيجية لتعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين في مجال الديمقراطية التشاركية؛
- إطلاق مشروع تطوير بوابة إلكترونية (e-participation) خاصة بالمشاركة المواطنة.

بالموازاة مع ذلك، ستتم مواصلة الجهود في الشق المتعلق بالعلاقة مع البرلمان، عبر التنسيق بين الجهاز التنفيذي و التشريعي و السهر على تسهيل العلاقة بين هاتين السلطتين، و تعزيز التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية وإيلائها العناية اللازمة.

III.5.1.4 الإشراف على المجال الديني

تبعا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، أمير المؤمنين ، اعتمد المغرب استراتيجية متكاملة وشاملة و متعددة الأبعاد لإصلاح الحقل الديني ترتكز حول ثلاث برامج أساسية :

- التأطير الديني؛
- الأماكن الروحية والثقافية؛
- التكوين والتعليم الديني.

تميزت سنة 2017 بالإنجازات التالية :

- **التأطير الديني :**

- تكريس الإشعاع الدولي للنموذج الروحي والديني المغربي من خلال إعطاء انطلاقة بناء وترميم مجموعة من المساجد في البلدان الإفريقية (تنزانيا، غينيا وساحل العاج)، وكذا تعزيز التعاون مع الدول الأجنبية في المجال الديني على وجه الخصوص من خلال تكوين، سنة 2017، حوالي 900 إمام ومرشد ومرشدة بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات؛
- مواصلة المجهودات المتعلقة بتحسين الوضع المادي للقيمين الدينيين وتعزيز الخدمات الاجتماعية الموفرة لهم خاصة من خلال الرفع من التعويضات المقدمة وتحمل مصاريف التأمين الصحي الأساسي والتكميلي عبر إبرام اتفاقيات مع مجموعة من مقدمي الخدمات (بلغ عدد المستفيدين من التغطية الصحية، إلى حدود مارس 2017، حوالي 244.034 مستفيد منهم 67.271 قيم ديني)؛
- تعزيز التأطير الديني للجالية المغربية المقيمة بالخارج من خلال الدعم المالي للمراكز الثقافية والجمعيات ذات الطابع الديني والروحي ؛
- مواصلة برنامج التكوين الأولي للأئمة والمرشدات حيث بلغ عدد المستفيدين 250 سنويا (150 إمام مرشد و100 مرشدة).

◄ **الأماكن الروحية والثقافية :**

- تدشين متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب الذي يهدف إلى حفظ الذاكرة وتقييم التراث المائي المغربي؛
- تقوية البنية التحتية الروحية والثقافية من خلال بناء 13 مسجدا (07 مساجد بالمجال الحضري و 05 مساجد بالأحياء المهمشة و مسجد في المجال القروي) وترميم 16 مسجدا تاريخيا؛
- مواصلة برنامج بناء 6 مركبات دينية وثقافية بالناضور وابن سليمان وقلعة السراغنة وطنجة ومراكش والحسيمة وتجهيز 3 مركبات دينية وثقافية بابن سليمان ومراكش والناضور؛
- مواصلة برنامج ترميم مجموعة من المباني التراثية للأحباس، وخاصة ترميم ضريح سيدي بنعاشر بمدينة سلا، والزاوية التيجانية بمدينة تطوان، وضريح مولاي إسماعيل بمدينة مكناس وسيدي علي أوبراهيم بمدينة خنيفرة ومدرسة بن يوسف بمدينة مراكش .

◄ **التكوين والتعليم الديني :**

- إعادة تنظيم بعض المؤسسات التابعة لجامعة القرويين خاصة جامع القرويين ومدرسة العلوم الإسلامية بالدار البيضاء مع تأهيل المدارس العتيقة بمدينة فاس التابعة لجامع القرويين، والتي يرجع تاريخ تأسيسها إلى القرن الرابع عشر الهجري (مدرسة الصفارين والمدرسة المحمدية ومدرسة السباعيين والمدرسة المصباحية)؛
- تأهيل مؤسسات التعليم العتيق من خلال إطلاق بناء 03 مؤسسات نموذجية، بالإضافة إلى ترميم وتهيئة العديد من المؤسسات؛
- مواصلة إعطاء المنح لطلبة وتلاميذ مؤسسات التعليم العتيق الذين عرف عددهم تطورا من 27.852 تلميذ وطالب برسم سنة 2016 إلى 33.232 برسم 2017 أي بارتفاع يقدر بنسبة % 19 ؛
- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية بالمساجد، للوصول إلى أزيد من 300.000 مستفيد سنويا (237.567 مستفيد بالمستوى الأول و65.132 مستفيد بالمستوى الثاني) مع مشاركة مهمة للنساء اللواتي بلغت نسبة تسجيلهن % 95 ؛
- مواصلة تأهيل موظفي مؤسسات التعليم العتيق وتحسين وضعيتهم المادية.

سيرتكز برنامج العمل برسم سنة 2018 على المحاور الأساسية التالية :

- مواصلة مشاريع بناء المساجد في البلدان الافريقية وكذا إتمام بناء المركب الديني و الثقافي بانجمينا بتشاد؛
- برمجة بناء 23 مسجدا في المناطق الحضرية والقروية، ترميم 14 مسجد تاريخي وتأهيل مجموعة من المساجد الآيلة للسقوط؛
- برمجة بناء 03 مؤسسات للتعليم العتيق بكل من الحسيمة، الداخلة وتاونات؛

- مواصلة الجهود الرامية إلى الرفع من عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية بالمساجد، للوصول برسم الفترة 2015-2020 إلى أزيد من 1.500.000 مستفيد أي 300.000 مستفيد سنويا؛
- إتمام مشاريع بناء وتجهيز المركبات الدينية والثقافية وإطلاق أشغال بناء مجموعة مشاريع جديدة خاصة مركب أكادير؛
- إتمام مشاريع ترميم مباني تراثية روحية وثقافية خاصة ضريح مولاي إسماعيل بمكناس ومدرسة بن يوسف بمراكش ؛

مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الوضعية المادية وتوسيع الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة القيمين الدينين.

2.4.III مواصلة الإصلاحات الهيكلية

1.2.4.III إصلاح نظام التقاعد

في إطار تفعيل الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية، وبغية تمديد أفق ديمومة هذا النظام، اعتمدت الحكومة الاجراءات التالية :

- الرفع من حد سن الإحالة على التقاعد إلى 63 سنة بالنسبة للمنخرطين في نظام المعاشات المدنية بصفة تدريجية، بمعدل ستة أشهر عن كل سنة ابتداء من فاتح يناير 2017 مع إمكانية التمديد إذا اقتضت ضرورة المصلحة ذلك.
- الرفع من نسبة الاقتطاعات والمساهمات برسم المعاش إلى 14% بدلا من 10% بصفة تدريجية على مدى أربع سنوات (4% بالنسبة للمنخرط و 4% بالنسبة للمشغل):
  - 11% ابتداء من فاتح شتنبر إلى 31 دجنبر 2016؛
  - 12% ابتداء من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2017؛
  - 13% ابتداء من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2018؛
  - 14% ابتداء من فاتح يناير 2019.
- توسيع قاعدة احتساب معاش التقاعد على أساس متوسط عناصر الاجرة التي خضعت للاقتطاع من أجل المعاش برسم 96 شهرا الاخيرة من الخدمة الفعلية المنجزة، وذلك بصفة تدريجية على مدى أربع سنوات :
  - 24 شهرا بالنسبة للمحالين على التقاعد خلال سنة 2017؛
  - 48 شهرا بالنسبة للمحالين على التقاعد خلال سنة 2018؛
  - 72 شهرا بالنسبة للمحالين على التقاعد خلال سنة 2019؛
  - 96 شهرا بالنسبة للمحالين على التقاعد ابتداء من سنة 2020.

- خفض النسبة المئوية المعتمدة لاحتساب المعاش من 2,5% من الاجر المرجعي الى 2% ابتداء من فاتح يناير 2017. وفي حالة التقاعد النسبي، تم تقليص هذه النسبة إلى 1,5 % من الاجر المرجعي بدلا من 2%.
- الرفع من مبلغ الحد الأدنى للمعاش من 1000 درهم الى 1500 درهم في الشهر بصفة تدريجية على مدى 3 سنوات شريطة قضاء ما لا يقل على 10 سنوات من الخدمة الفعلية :
  - 1200 درهم ابتداء من فاتح شتنبر إلى 31 دجنبر 2016؛
  - 1350 درهم ابتداء من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2017؛
  - 1500 درهم ابتداء من فاتح يناير 2018.
- الرفع من مدة الخدمة الفعلية المطلوبة لاستحقاق المعاش قبل بلوغ سن الاحالة على التقاعد كما يلي :
  - 24 سنة بالنسبة للذكور بدلا من 21 سنة؛
  - 18 سنة بالنسبة للإناث بدلا من 15 سنة.

ومن شأن الإجراءات المذكورة أن تمكن من تمديد تاريخ نفاذ احتياطيات النظام إلى سنة 2027 بدلا من سنة 2022، بالإضافة الى تقليص العجز المتراكم بنسبة 53٪ في أفق سنة 2066.

للإشارة، يكلف هذا الإصلاح المقياسي ميزانية الدولة برسم الفترة 2016-2022 حوالي 35,4 مليار درهم.

هذا وتعتزم الحكومة مباشرة إصلاح شامل ومستدام لأنظمة التقاعد باعتماد إصلاح بنيوي يرتكز على نظام بقطبين:

- قطب القطاع العام : يتكون من الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ويشمل موظفي القطاع العام وشبه العام؛
- قطب القطاع الخاص: يضم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المهني المغربي للتقاعد، ويشمل أجراء القطاع الخاص و يمكن تمديده بصفة تدريجية الى غير الأجراء.

هذا، ومن شأن استكمال هذا الورش الإصلاحي أن يوفر لبلدنا منظومة تقاعد متماسكة ومستدامة.

2.2.4.III الإصلاح الضريبي

تروم أهم الإجراءات والإصلاحات التي تم اتخاذها برسم سنة 2017 ، إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة للملزمين وتعزيز أسس الحكامة الضريبية الجيدة وكذا تسريع التحول الرقمي للإدارة الضريبية.

- **على مستوى تحسين جودة الخدمة،** سيتم بالأساس، العمل على مواصلة الإجراءات المتعلقة بتخفيض مخزون وآجال معالجة الشكايات وتقليص آجال معالجة طلبات استرداد الضريبة على القيمة المضافة وكذا تنفيذ نظام تصنيف المقاولات، بالإضافة إلى تعزيز رقمنة الشهادات وإحداث خدمات جديدة عبر الخط.

- **على مستوى تعزيز أسس الحكامة الجيدة**، يتعلق الأمر بمواصلة إعادة تنظيم المصالح الضريبية الجهوية وتحسين عملية التعاقد مع المديريات المركزية والجهوية، إضافة إلى تعزيز سياسة القرب ومواصلة لاتمركز تدبير الشؤون الإدارية لفائدة المديريات الجهوية.

- **على مستوى تسريع التحول الرقمي للإدارة الضريبية**، بالأساس عبر:

  - مواكبة تعميم إجبارية الإقرار الالكتروني، والأداء الإلكتروني للضرائب والحقوق والرسوم؛
  - مواصلة تعزيز "النظام المندمج لفرض الضريبة" عبر إغناء البرامج المخصصة للمنازعات الإدارية والقضائية وكذا المراقبة الضريبية والضريبة المحلية؛
  - إطلاق منصة « Simpl-Timbre » المخصصة للإقرار وأداء حقوق التمبر؛
  - إغناء وتعميم نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار.

- **على مستوى تأطير وتقوية نظام المراقبة الضريبية**، من خلال الإجراءات التالية:

  - تحسين نظام تحليل المخاطر من أجل برمجة الملفات الواجب فحصها ؛
  - حوسبة عملية الفحص؛
  - تفعيل المراقبة على أساس الوثائق؛
  - مراجعة آجال الفحص والتبليغ؛
  - تعزيز تبادل المعطيات مع باقي الإدارات المعنية بغية الحد من الغش الضريبي علاوة على برمجة وإدارة الفحوص المشتركة.

- **على مستوى تحسين التحصيل**، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

  - إعداد وإنشاء لوحات قيادة تمكن من تتبع إنجازات المخطط السنوي للتحصيل؛
  - إحداث مصالح جهوية لتتبع التحصيل؛
  - تطوير الشراكات قصد التزويد بالمعلومات الضرورية المتعلقة بتحصيل الباقي تحصيله؛
  - الإعداد لتطبيق المخطط المحاسباتي الجديد للدولة؛
  - تعزيز الموارد البشرية المكلفة بالتحصيل وتطوير قدراتها.

وتهم الإجراءات المتعلقة بتحديث الإدارة الضريبية والمقررة برسم سنة 2018 بالأساس:

- **تحسين جودة الخدمة**، سيتم العمل على رقمنة الشكايات وتقوية المساعدة المقدمة للملزم؛

- **تعزيز أسس الحكامة الجيدة** حيث سيتم التركيز على تنشيط منهجية تدبير المشروع وتقوية ثقافة وعملية التدقيق؛
- توحيد النظام المعلوماتي، عبر استكمال أوراش دقة المعطيات وتعميم نظام الأداء الإلكتروني وإحداث DATALAB ؛
- تقوية نظام المراقبة الضريبية عبر الأخذ بعين الاعتبار توصيات التوأمة مع الاتحاد الأوروبي في مجال المراقبة وإحداث نظام للمعلومات.

3.2.4.III إصلاح المقاصة

أبانت تطورات السوق العالمية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة محدودية نظام المقاصة الذي أصبح مكلفا وخاضعا للتقلبات. للتذكير، بلغت نفقات المقاصة 52 مليار درهما برسم سنة 2011 و56,6 مليار درهما برسم سنة 2012، وهكذا بلغت هذه النفقات خلال الفترة 2011-2015 ما يناهز 200 مليار درهما، وهو ما شكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة على حساب توظيف هذه الأموال في الاستثمار العمومي وتطوير البنيات التحتية أو تسديد جزء من الدين العمومي.

ونظرا للإنعكاسات المالية والاقتصادية لهذه النفقات على المدى المتوسط والبعيد على المستوى الميزانياتي والاقتصادي، وضعت الحكومة إصلاح المقاصة من بين أولوياتها من أجل إعادة التوازنات الماكرواقتصادية وتعزيز نمو اقتصادي مدمج وأكثر إنصافا يرمي إلى تعزيز الاستثمارات من جهة وحماية الطبقات الاجتماعية الهشة والفقيرة من جهة أخرى.

هذا وبعد حذف الدعم تدريجيا منذ سنة 2012، تم تحرير أسعار المواد النفطية السائلة في شهر دجنبر 2015، الشيء الذي مكن من تقليص تحملات المقاصة من 6,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 1,4% سنة 2016.

و قد مكنت الهوامش التي تم تحقيقها من خلال هذا الإصلاح من تقليص نفقات الدعم في حدود المستويات التي يسمح بها قانون المالية وتصفية المتأخرات المتراكمة برسم دعم المواد النفطية السائلة. كما مكنت من الحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي وتعزيز الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، سيشكل مشروع السجل الاجتماعي الموحد قاعدة للمعطيات الوطنية الخاصة بالطبقات الاجتماعية الهشة والفقيرة، وستمكن في المستقبل من منح الإعانات الاجتماعية بشكل أكثر تدقيقا لفائدة الفئات المستهدفة.

ويقدم التقرير حول المقاصة المرفق بمشروع قانون المالية أهم التفاصيل بخصوص هذه الإجراءات.

3.4.III تحسين فعالية السياسات العامة

1.3.4.IIIتنفيذ إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

ستواصل الحكومة، خلال سنة 2018، جهودها الرامية لتنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية. في هذا الصدد، من المنتظر أن تدخل حيز التنفيذ المقتضيات المتعلقة باعتماد التبويب الميزانياتي الجديد للنفقات حول

البرامج وإعداد مشاريع نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالإضافة إلى ذلك، سيتم الشروع في اعتماد القاعدة الجديدة الـمتعلقة بتحديد سقف ترحيل اعتمادات الاستثمار.

كما ستعرف سنة 2018 دخول المقتضى المتعلق بمسك الدولة للمحاسبة العامة حيز التنفيذ ما من شأنها إبراز وتقييم ممتلكات الدولة.

وسيتم مواكبة تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية بعمليات تكوين تستهدف على الخصوص تقوية قدرات المتدخلين في المسار الميزانياتي و الاستجابة لحاجيات التكوين الناتجة عن تفعيل أحكام القانون التنظيمي وضمان استدامة الإصلاح.

علاوة على ذلك، سيتم خلال سنة 2018، مواصلة التواصل المؤسساتي حول القانون التنظيمي لقانون المالية بغاية ترسيخ النموذج التدبيري الذي أتى به القانون التنظيمي لقانون المالية.

2.3.4.III تفعيل الميزانية الخاصة بالنوع الاجتماعي

يندرج إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد وتنفيذ الميزانية، ضمن مجموعة من المنجزات والإصلاحات التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة والتي تهدف أساسا إلى تقوية مبادئ المساواة والمناصفة بين الجنسين.

ويعد تبني القانون التنظيمي الجديد رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية بمثابة تتويج للمجهودات المبذولة في هذا المجال والتي تهدف أساسا إلى ترسيخ مبدأ المساواة في النوع عبر التأكيد على إدماج هذا البعد في البرمجة والتخطيط الميزانياتي للقطاعات الوزارية، حيث تنص المادة رقم 39 من القانون المذكور على أن يقترن برنامج كل وزارة أو مؤسسة بمشاريع وأنشطة وأهداف محددة، وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

كما وجه السيد رئيس الحكومة دورية لمختلف القطاعات الوزارية المعنية من أجل السهر على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الكراسات الميزانياتية ومشاريع نجاعة الأداء.

ولتحقيق هذا الغرض، تم إطلاق عدد من المراحل التجريبية لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بإدماج مقاربة النوع في الميزانية لفائدة 23 قطاعا وزاريا تتمثل محاورها الرئيسية في اقتراح مشاريع وأنشطة وأهداف ومؤشرات مدمجة للنوع الاجتماعي على مستوى البرامج الميزانياتية ومشاريع نجاعة الأداء و ذلك عبر البحث عن سبل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة الميزانياتية.

وسيقوم مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد و المالية الذي أحدث في فبراير 2013 بقيادة المراحل التجريبية المذكورة عبر المواكبة اللازمة لمختلف القطاعات الوزارية المعنية في ما يخص الدعم و التحسيس و التكوين و التنسيق و الاستشارة، حيث يعتبر بمثابة أرضية لتنمية الخبرات و تدبير المعارف وربط العلاقات بين مختلف الفاعلين في مجال ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى المحلي والجهوي والدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الممتدة ما بين سنة 2014 و سنة 2017 قد عرفت عددا من الأنشطة التي من شأنها تعزيز مقاربة النوع وتقاسم التجربة المغربية في هذا المجال.

أما بالنسبة لبرنامج العمل سنة 2018، فمن المزمع أن يقوم المركز بعدد من الأنشطة في إطار تفعيل رؤيته المستقبلية من أهمها:

- دعم تفعيل الخطة الحكومية للمساواة " إكرام 2 " ؛
- مواصلة أشغال تفعيل المراحل التجريبية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن التخطيط الاستراتيجي والبرمجة الميزانياتة للقطاعات الوزارية قصد تعميم هذا المسلسل على جميع القطاعات الوزارية؛
- تعزيز دور المؤسسات و المقاولات العمومية للنهوض بالمساواة وتحقيق المناصفة بين النساء والرجال؛
- القيام بأنشطة تأطيرية لفائدة الفاعلين (الأطر الجمعوية، مفتشو المالية، البرلمانيون،...)؛
- توقيع اتفاقيات الشراكة مع الفاعلين المؤسساتيين (المندوبية السامية للتخطيط، المديرية العامة للجماعات المحلية،...)؛
- تثمين التجربة المغربية وتقاسم الخبرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي إضافة إلى تطوير نظام تدبير المعارف.

3.3.4.III إصلاح تدبير الاستثمارات العمومية

قام المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة، بمجهودات مهمة في مجال تعبئة الاعتمادات الموجهة للاستثمار العمومي. وقد واكب هذا المجهود الاستثماري إطلاق أوراش كبرى في البنيات التحتية وتنفيذ استراتيجيات قطاعية وبرامج التنمية الحضرية المندمجة.

وعلاوة على ذلك، كان لتعبئة هذا المجهود الاستثماري أثر ملموس على المستوى الجهوي والمحلي، حيث اصبح بلدنا يتوفر على مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الفقر، ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، وفك العزلة عن المناطق صعبة الولوج.

على المستوى المؤسساتي، وعلى ضوء مقتضيات الدستور الجديد، تم الشروع في عدة إصلاحات لتحسين قيادة ونجاعة السياسات العمومية ولاسيما إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية وورش الجهوية والقانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص...إلخ.

وفي إطار مواصلة هذه الإصلاحات، قام المغرب بالشروع في إصلاحات جديدة تروم تحسين نجاعة الاستثمارات العمومية بهدف تحقيق نسب نمو اقتصادي أقوى ومستويات اندماج عالية.

ويهدف برنامج العمل المتعلق بإنجاز هذا الإصلاح وضع آليات مؤسساتية وقانونية من أجل توحيد مساطر وأدوات تدبير مشاريع الاستثمار بالنظر إلى المعايير الدولية بهذا الخصوص، وذلك موازاة مع العمل على تطوير قاعدة بيانات للمشاريع، والتي ستوفر رؤية محينة ومكتملة لمقاربة انتقاء وبرمجة وتنفيذ الاستثمارات العمومية وكذا مؤشراتها السيوسيو-اقتصادية وتوطينها على مستوى التراب الوطني.

كما يخصص برنامج العمل محورا يتعلق بإدارة التغيير من خلال إعداد برنامج للتكوين بهدف تقوية القدرات لدى كل الفئات المتدخلة في مجال تدبير الاستثمارات العمومية، وبرنامج للتواصل من أجل تعزيز انخراط المسؤولين في هذا الإصلاح المرتقب وتحسيس الرأي العام حول رهاناته وآثاره المرتقبة على النمو وعلى إحداث فرص الشغل وتحسين الظروف المعيشية للساكنة وولوجها إلى مختلف المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

4.3.4.III تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية

تواصل الحكومة تنفيذ الأوراش الجارية والمتعلقة أساسا بتقوية فعالية منظومة مراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين حكامتها وكذا مواكبتها الاستراتيجية والعملياتية وتنويع مصادر تمويل مشاريع الاستثمار عبر تطوير الشراكات مع القطاع الخاص.

- **تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وفعالية الرقابة المالية**

يمر تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وفعالية المراقبة المالية عبر إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية ومواصلة تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة هذه المؤسسات الذي أعطيت انطلاقته سنة 2012.

ويطمح مشروع القانون المعد في هذا الإطار إلى توضيح أهداف المراقبة ومسؤوليات مختلف الفاعلين المعنيين، و إرساء تصنيف دينامي جديد يسمح بتحديد نوع المراقبة المطبقة على كل صنف من أصناف المؤسسات والمقاولات العمومية على أساس معايير محكمة وملائمة بالإضافة إلى تعزيز وإضفاء طابع الرسمية على دور الدولة كموجه استراتيجي.

موازاة مع ذلك، سيتواصل مسلسل تنفيذ ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2018 عبر تسريع المصادقة، من قبل المجالس التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، على مخططات تحسين الحكامة ووضع مختلف آلياتها.

وفي السياق ذاته، ستتم مواصلة تعميم الممارسات الجيدة للحكامة والتي تهم بالخصوص تقوية التكوين لفائدة المدراء والإعلام والتواصل الموجه لعامة المواطنين (تقارير، مواقع، منشورات...)، إضافة إلى التعميم التدريجي لتقييم حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية ونجاعة أداء مجالسها التداولية وأعضائها.

- **المواكبة الاستراتيجية والعملياتية للمؤسسات والمقاولات العمومية : تعزيز التعاقد**

في هذا الإطار، ستتم مواصلة المجهودات الرامية إلى تعزيز منهجية التعاقد عبر تحديد نطاق المؤسسات والمقاولات العمومية المستهدفة وتقييم أفضل للالتزامات المتبادلة المتعهد بها في إطار عقود ــ البرامج.

وهكذا، يتواصل التقييم والتتبع الدوري لعقود ــ البرامج القائمة المبرمة بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2014 ـ 2017) والدولة ووكالة تهيئة ضفة أبي رقراق (2014 ـ 2018) والدولة ومجموعة بريد المغرب (2013 ـ 2017)وكذا عقود - البرامج المنتهية والمتعلقة بالخطوط الملكية المغربية (2011 ـ 2016) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (2010 ـ 2015) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (2008 ـ 2015) والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش (2013 ـ 2016).

- **تنويع مصادر تمويل مشاريع الاستثمار : دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

في إطار تعزيز دينامية الاستثمار العمومي، يرمي اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى لعب دور مهم في تسريع وتيرة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تفعيل مشاريع الاستثمار الكبرى التي من شأنها تقوية التنافسية وتحسين مستوى جودة عيش المواطنين وإرساء توازن جهوي متجانس.

وهكذا، وبعد صدور القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن التقييمات القبلية لعدة مشاريع لاتزال قيد الدراسة منها ما تم تقديمه أمام اللجنة بين ـ الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة أخرى من الدراسات توجد قيد الانجاز وتتعلق بإدخال مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بعض القطاعات وتحديد المشاريع المؤهلة لتكون موضوع هذه الشراكة.

و يتناول التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية المرفق بمشروع قانون المالية بالتفصيل، أهم التدابير المتخذة في هذا الشأن.

III.5.3.4 إصلاح السياسة العقارية

من أجل تحديث وتحسين تدبير الرصيد العقاري للدولة، تم فتح عدة أوراش مهيكلة تهم المحاور التالية:

- **دعم الاستثمار المنتج:** إلى حدود 31 ماي من سنة 2017، تمت تعبئة مساحة إجمالية قدرها 334,6 هكتار من عقارات الدولة من أجل مواكبة ودعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتهدف تعبئة هذا الوعاء العقاري إلى إنجاز استثمارات بمبلغ 2.768 مليون درهم و إحداث 7.327 منصب شغل.

  فيما يخص دعم تطوير القطاع الفلاحي، بلغت المساحة الإجمالية المعبئة منذ سنة 2004 في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ما يناهز 106.338 هكتار من أجل دعم 737 مشروع باستثمارات تقدر ب 23.4 مليار درهم، والتي من شأنها إحداث 53.159 منصب شغل.

  وفي هذا الإطار، بلغت مساحة الأراضي الفلاحية الموضوعة رهن إشارة المستثمرين في إطار التأجير طويل الأمد 1.162 هكتارا إلى حدود 31 ماي من سنة 2017، من أجل استثمار إجمالي قدره 305 ملايين درهم، و بهدف إحداث 491 منصب شغل، وإتاوة إيجار قدرها 2.13 مليون درهم.

  علاوة على ذلك، و في إطار دعم إنجاز التجهيزات العمومية، تم إلى حدود 31 ماي من سنة 2017، تخصيص حوالي 36,2 هكتارا للإدارات العمومية قصد إنجاز هذه التجهيزات العمومية.

- **تصفية وحماية الأملاك العقارية للدولة :** تمت مواصلة عمليات تحفيظ و تسجيل الملك الخاص للدولة، وذلك من خلال الاستعانة بالمساعدات التقنية الخارجية فيما يخص الأشغال الطبوغرافية، وبالتنسيق مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وباقي المتدخلين، حيث سجلت المساحة الإجمالية المحفظة وتلك التي في طور التحفيظ ارتفاعا بلغ 94 %.

  كما تمت مواصلة الجهود الرامية لمراجعة قاعدة المعطيات المتعلقة بالرصيد العقاري و تدبير وتتبع النزاعات القضائية من أجل حماية مصالح الدولة، وإلى حدود نهاية شهر ماي2017، تمت معالجة 8.212

ملف يهم 72.759 هكتارا من الرصيد الأولي المقدر ب 82.403 هكتارا والمحتل من قبل أشخاص ذاتيين واعتباريين (أي بنسبة 88 % من المجموع الإجمالي) وذلك من خلال عمليات التأجير أو البيع أو الإفراغ أو إعادة التأهيل أو باللجوء إلى مسطرة التقاضي. كما تم الحكم قضائيا بشأن 454 ملف لصالح الدولة بمساحة إجمالية تقدر بـ 8.104 هكتارات مقابل الحكم ضدها فيما يخص 199 ملفا تهم مساحة إجمالية تقدر ب 1.529 هكتار.

- **تحسين الحكامة**: من أجل تكييف التدابير القانونية والتنظيمية مع سياق المتغيرات ومسايرة أفضل للدينامية الوطنية للاستثمار واستجابة فعالة لانتظارات الشركاء، تم القيام بدراسة من أجل إعداد مدونة لملك الدولة مكنت من تعريف الملك الخاص للدولة وتوضيح نظامه القانوني، مع ترتيب الأنظمة والمساطر المتعلقة بتدبيره.

ولقد تم تدعيم مشروع هذه المدونة بمشروع قانون بمثابة مدونة للملك الخاص للدولة والذي تم الانتهاء من إعداده و عرضه على مسطرة المصادقة.

و في هذا الإطار، تهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2018 المحاور التالية:

- **دعم الاستثمار المنتج وإنجاز التجهيزات العمومية** و ذلك من خلال الاستمرار في مواكبة السياسات القطاعية (السكن والصناعة ومخطط المغرب الأخضر...) وبرامج التنمية الجهوية و دعم إنجاز التجهيزات العمومية؛
- **تصفية وحماية الرصيد العقاري** عن طريق مواصلة الورش المتعلق بتحفيظ الملك الخاص للدولة وتصفية ما تبقى من العقارات المحتلة بدون سند ولا قانون و تتبع مشروع مدونة الملك الخاص للدولة وكذا الدفاع عن مصالح الدولة أمام مختلف المحاكم.

و يتناول التقرير حول العقار العمومي المعبأ من أجل الاستثمار المرفق بمشروع قانون المالية بالتفصيل، أهم التدابير المتخذة في هذا الإطار.

6.3.4.III تعزيز الحكامة الأمنية

مكنت الاستراتيجية الأمنية المبنية على القرب والتواصل مع المواطن والمعتمدة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني من تقوية التدخلات الميدانية للوقاية من الجرائم ومعاقبتها وتحديث البنيات الأمنية وطرق عملها وتحسين الدعم التقني واللوجستيكي للوحدات الميدانية، مما أثر إيجابا على جودة الخدمات الأمنية المقدمة للمواطن.

وفي هذا الإطار، تم وضع وحدات جديدة للتدخل عبر ما يلي:

- إحداث وحدات متحركة لأمن الإغاثة بولايات الأمن بالرباط ومراكش وعلى صعيد مقاطعة الأمن بسلا، وذلك في انتظار تعميم هذه الوحدات على المدى المتوسط؛

- وضع 7 فرق جهوية للتدخل في الأعمال الإجرامية الكبرى، ومجموعتين للبحث والتدخل في فاس وسلا لفائدة التدخلات الميدانية و4 فرق جهوية للشرطة القضائية للقيام بالأبحاث في مجال الجرائم الاقتصادية والمالية و19 وحدة جهوية للتحليلات والاحصائيات في مختلف المجالات الأمنية بهدف تحليل الميولات الإجرامية الجديدة ؛
- انطلاق برنامج معلومياتي لتجميع المعطيات البيومترية بقنصليات المغرب ببروكسيل وأورلي وقريبا بمرسيليا، وذلك بغرض تسريع تسليم وثائق الهوية للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- إطلاق 4 قاعات للمراقبة والتنسيق وفق المعايير التقنية الجيدة المعمول بها وذلك بكل من الرباط ومراكش وسلا وتمارة بهدف التوصل على مدار الساعة باتصالات المواطنين وتدبير التدخلات الأمنية في الطريق العام؛
- تنظيم النسخة الأولى للأيام المفتوحة للمديرية العامة للأمن الوطني بمعرض الدار البيضاء.

على صعيد الوسائل اللوجستيكية، أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني عدة اوراش مهيكلة نذكر منها على وجه الخصوص :

- مشروع بناء المقر الجديد للمديرية العامة بالرباط، الذي سيأوي جميع المديريات والمصالح المركزية لهذه المديرية، مع الإستجابة للمعايير الهندسية والأمنية الواجب توفرها بالمؤسسات الحساسة؛
- وضع برنامج معلومياتي للتحديد الفوري للهوية بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء؛
- تجديد بذلة موظفي الأمن الوطني وتوابعها؛
- مواصلة تقوية إمكانيات التدخل ووسائل النقل.

7.3.4.III الإشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب

تهدف استراتيجية المغرب في مجال العمل الدبلوماسي والتعاون الدولي إلى الحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة و التعريف بصورة المغرب في الساحة الدولية عبر تبني مقاربة تلائم تطور و إشعاع النموذج المغربي، و تواكب المتغيرات الجهوية و الدولية المتسارعة، مع الاستفادة من الفرص المتاحة.

وهكذا، فإن السياسة الخارجية المغربية تهم المحاور الرئيسية التالية:

- التعبئة المستمرة للدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب؛
- دعم " علامة المغرب" (label Maroc)؛
- اعطاء دفعة استراتيجية لدبلوماسية اقتصادية جديدة كفيلة بتقوية إشعاع ومكانة اقتصادنا على المستويين الجهوي و الدولي ، أخذا بعين الاعتبار التغيرات العميقة على الصعيد العالمي ؛
- تطوير الشراكات التي تربط المغرب ببلدان الاتحاد الأوروبي، و ذلك في إطار إدماجه في بيئته الأورو متوسطية؛

- تعزيز وتوسيع علاقات المغرب مع مختلف الشركاء، سواء من الناحية السياسية أو الاستراتيجية أو الاقتصادية على غرار العلاقات الاستراتيجية للمغرب مع روسيا والصين والهند، وكذا البلدان الأفريقية التي توجت بعودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي و الموافقة المبدئية على انضمامه إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

- دعم وتشجيع الدبلوماسية الثقافية.

وقد تميزت سنة 2017 أساسا بعودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي، والتي كانت تتويجا لمجهود دبلوماسي على الجانب الناطق بالإنجليزية من أفريقيا، ومترجما بذلك الاستراتيجية الدبلوماسية الجديدة التي أعدتها المملكة بعد ثلاثين عاما من الغياب.

ظلت المملكة حاضرة بقوة في أفريقيا على الرغم من غيابها عن الاتحاد الإفريقي. وانعكس ذلك في توقيع العديد من العقود مع شركات أفريقية، لا سيما مشروع إحداث مجمع لإنتاج الأسمدة في إثيوبيا. كما أن الزيارات العديدة التي قام بها جلالة الملك محمد السادس إلى شرق أفريقيا، لا سيما في رواندا وتنزانيا و أفريقيا الوسطى (غابون وزامبيا) قد أدت إلى إحياء العلاقات السياسية مع هذه الأجزاء من القارة، كما عززت الزيارات الملكية أيضا العلاقات مع غرب أفريقيا، وهي منطقة نفوذ للمملكة، ولا سيما مع غانا وغينيا كوناكري وساحل العاج ومالي.

ويتجه المغرب أيضا نحو الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، حيث يولي اهتماما خاصا لتعزيز التعاون في مجالات المصالح المشتركة مع بلدان أمريكا اللاتينية في إطار التعاون جنوب – جنوب. وهكذا ، فإن اهتمام المملكة ببلدان أمريكا اللاتينية يهدف أساسا إلى التصدي للنشاط المضاد للوحدة الترابية في المنطقة ومواصلة التنسيق الوثيق مع بلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة من أجل الحفاظ على دعمها للمغرب والقضية الوطنية. وفي هذا السياق، تم التوقيع في نيويورك على اتفاق بشأن إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة وكوبا بين الممثلين الدائمين للدولتين في منظمة الأمم المتحدة.

من جهة أخرى، يواصل المغرب مجهوده الدبلوماسي في آسيا، فبعد التقارب الاستراتيجي مع الصين والهند، انخرطت المملكة في معاهدة الصداقة والتعاون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ، ويعتزم المغرب تعزيز تعاونه مع الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام وبروناي وكمبودج وبورما ولاوس) فيا يخص التحدي الأمني، والحرب ضد الإرهاب، ومكافحة تغير المناخ، فضلا عن تنمية التعاون الاقتصادي.

وفي مجال العمل الدبلوماسي، قامت الحكومة بعدة إنجازات، منها :

- الجهود المبذولة لتحسين الخدمات المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج من خلال تحسين جودة الخدمات القنصلية عبر تخصيص العدد الكافي من الموظفين المؤهلين و كذا إنشاء واجهة فيديو- بيداغوجية للتكوين في مجال الخدمات القنصلية لفائدة موظفي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛

- تعزيز حضور المغرب على الساحة الدولية من خلال مواصلة مساهمة المملكة في المنظمات الدولية وفقا للمعايير المعتمدة وذلك خدمة للتوجهات الدبلوماسية للمغرب بهدف زيادة تأثيره في هذه المنظمات؛

- إنهاء اشغال بناء المراكز الدبلوماسية في نواكشوط وليبرفيل ومالابو والدوحة وواشنطن.

ومن أجل رفع تحديات السياسة الخارجية وتعزيز العمل الدبلوماسي للمغرب، تعتزم الحكومة في سنة 2018 تعزيز خطة عملها من خلال ما يلي:

- تعزيز حضور المملكة في المنظمات الدولية وذلك لصالح القضية الوطنية؛
- توسيع برنامج الدبلوماسية بالأهداف ليشمل جميع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية؛
- إطلاق مشاريع جديدة لتجديد ممتلكات الدولة المغربية في تونس وستوكهولم والجزائر، فضلا عن تأهيل المباني التي تضم 44 سفارة؛
- تأثيث وتجهيز المجمعات الدبلوماسية الجديدة مع احترام اللمسة المغربية؛
- تعزيز مصالح البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالموارد البشرية المؤهلة؛

تعزيز حضور المغرب في أفريقيا من خلال تمثيلياته الدبلوماسية وخاصة من خلال إطلاق مشاريع بناء مجمعات دبلوماسية جديدة، خاصة في المنامة وأبيدجان ونيامي وباماكو وداكار، فضلا عن إطلاق أشغال بناء السفارة بأنقرة.

4.4.III مواصلة استعادة التوازنات الماكرواقتصادية

تعد مواصلة مجهودات الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية من أبرز أولويات البرنامج الحكومي الجديد، الذي يرمي إلى وضع سياسة ميزانياتية فعالة واستباقية لتدبير أمثل للتوازنات الماكرواقتصادية، تروم استعادة التوازن الميزانياتي في ظل سياق يتسم بالعديد من الرهانات والإكراهات والتحديات.

من هذا المنطلق، تعتزم الحكومة توطيد المكتسبات المحققة في مجال تدبير المالية العمومية، خاصة من خلال مواصلة ترشيد النفقات العمومية عن طريق تفعيل المبادئ المالية الجديدة التي جاء بها القانون التنظيمي لقانون المالية، وذلك بهدف تحديث وتطوير منهجية إعداد وتنفيذ الميزانية وتعزيز فعالية النفقة العمومية وكذا وضع آليات تقييم السياسات العمومية.

1.4.4.IIIاستعادة التوازن الميزانياتي

التزمت الحكومة بضبط نسبة العجز الميزانياتي في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2018. وتنصب الجهود في هذا الإطار على مواصلة ترشيد نمط عيش الإدارة بغية توفير الهوامش المالية اللازمة وتوجيهها نحو تثبيت المجهود الاستثماري للدولة، وبالتالي ضمان شروط الحفاظ على استقرار توازن الميزانية.

من جهة أخرى، لابد من التذكير بالإنجازات الإيجابية التي تم تحقيقها خلال السنوات الأربع الأخيرة، حيث عرف العجز الميزانياتي انخفاضا ملحوظا في مستواه ليسجل نسبة 4,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 في أفق بلوغ نسبة 3%. ويعود هذا الإنجاز إلى المجهودات المبذولة من أجل التحكم في تدبير النفقات العمومية وتحسين الموارد العمومية.

وقد همت المجهودات المبذولة على مستوى النفقات مواصلة إصلاح نظام المقاصة وترشيد نفقات التسيير وتعزيز فعالية نفقات الاستثمار، بالإضافة إلى ضمان تدبير أفضل للتحويلات الموجهة للمقاولات والمؤسسات العمومية وكذا مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة، وذلك عبر ربط حجم هذه التحويلات بمستوى فائض خزينتها وبوتيرة الإنجاز الفعلي للبرامج الاستثمارية الموكلة لها.

1.1.4.4.III التحكم في النفقات

تحيل المذكرة التوجيهية بخصوص إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 على تفعيل مجموعة من التدابير التي من شأنها حصر نسبة العجز الميزانياتي في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال تبني سياسة إرادية لترشيد النفقات العمومية تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات. وتقوم هذه التدابير حول المحاور التالية:

- التحكم في كتلة الأجور، من خلال:

- مواصلة تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بطابع محدودية نفقات الموظفين؛
- حصر المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مع العمل على استغلال الإمكانيات المتاحة لإعادة الانتشار على المستوى الترابي والقطاعي.

- **ترشيد نمط عيش الإدارة:**

- يهم هذا الإجراء مواصلة مجهودات ترشيد النفقات المرتبطة بتسيير الإدارة، خاصة فيما يتعلق بمستحقات الماء والكهرباء والاتصالات والنقل والتنقل داخل وخارج المملكة والكراء وتهيئة المقرات الإدارية وتجهيزها وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا مصاريف الاستقبال والفندقة واقتناء واستعمال السيارات.

- **تحسين فعالية نفقات الاستثمار**، وذلك عبر:

- العمل على إعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع موضوع اتفاقيات والتزامات موقعة أمام جلالة الملك، أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة ؛
- إعطاء الأولوية لتصفية الاعتمادات المرحلة خلال ما تبقى من أشهر سنة 2017، تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية بتحديد سقف الاعتمادات المرحلة في حدود 30% من الاعتمادات المفتوحة ابتداء من سنة 2018. علما بأن الالتزامات المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها إلى حدود نهاية سنة 2017، والتي لم يتم ترحيلها في حدود سقف 30%، تتم برمجتها وجوبا ضمن اعتمادات الأداء المفتوحة برسم سنة 2018؛
- حصر الالتزامات المالية في إطار الاتفاقيات في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية؛
- الحرص على توفر المشاريع الاستثمارية المقترحة على دراسات قبلية تثبت مردوديتها الاجتماعية والاقتصادية وأثرها المباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين، مما سيسهل انتقائها. كما يتعين توفرها على آليات دقيقة تساعد على تتبع تنفيذها (على المستوى المالي ومن حيث تقدم إنجاز الاشغال) وضبط كلفتها وآجال إنجازها؛

- التقيد بالتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار المخصص للمشاريع الاستثمارية قبل الشروع في إنجازها، في إطار احترام المقتضيات الدستورية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والالتزام بتصاميم التهيئة؛
- مواصلة اللجوء المعقلن للدراسات.

2.1.4.4.III تحسين المداخيل

في هذا الإطار، ستواصل الحكومة جهودها الرامية لتعبئة المداخيل الجبائية والجمركية والرفع من مردودية الملك الخاص للدولة وتطوير التدبير النشيط للمحفظة العقارية العمومية.

1.2.1.4.4.III تعبئة المداخيل الجبائية والجمركية

بلغت المداخيل الجبائية والجمركية 132,28 مليار درهم عند متم شهر غشت من سنة 2017، مقابل 123,73 مليار درهم مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016، ، أي بارتفاع يناهز 6,9% أو زيادة 8,55 مليار درهم.

وستواصل الحكومة برسم سنة 2018 تفعيل التدابير المعتمدة بهدف تحسين وتقوية تحصيل هذه المداخيل.

2.2.1.4.4.III تحسين مردودية المحفظة والرفع من عائدات الملك الخاص للدولة

بغية تحقيق الهدف الرامي لتحسين عائدات ومداخيل الملك الخاص للدولة، تم اعتماد آلية لجرد وتحديد المصادر المحتملة للإيرادات مع ضمان التتبع والتنسيق من أجل تحصيل مستحقات أملاك الدولة. فإلى غاية 20 يونيو 2017، ارتفعت المبالغ المحصلة إلى 913 مليون درهم (أي بنسبة إنجاز بلغت 51 % من الهدف المحدد).

وعلاوة على ذلك، ومن أجل التخلص من حظيرة المساكن المشيدة خلال سنوات الأربعينات والستينيات و التي لا تغطي مصاريف التسيير، شرعت الدولة في نهج سياسة تهدف لتفويت هذه المساكن. وبرسم سنة 2016، تم تفويت 280 مسكنا بقيمة إجمالية تناهز 29 مليون درهم. خلال الفترة 2014-2016، سجل عدد الوحدات المفوتة، المسيرة من طرف شركة "ديار المدينة"، ارتفاعا من 389 وحدة إلى 1322 وحدة أي بنسبة 240%.

3.2.1.4.4.III إرساء سياسة التدبير النشيط للمحفظة العمومية

تشكل المحفظة العمومية، وبالخصوص، ما يعود للدولة بصفتها مساهما، رهانا مهما في ما يتعلق بالثروة السوسيو-اقتصادية التي تملكها والتي تتجلى حاليا في المساهمة المهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام وفي الاستثمارات المهمة التي تخولها لفائدة الاقتصاد الوطني، والدور الرئيسي الذي تلعبه في إحداث فرص الشغل وكذا في المساهمة المنتظمة في الموارد الجبائية وباقي العائدات المدفوعة للدولة.

علاوة على ذلك، فإن الدينامية المسجلة بمختلف القطاعات الاقتصادية والمجسدة في تحقيق المشاريع المهيكلة أدت إلى تزايد عمليات المحفظة العمومية عبر إحداث هيئات عمومية جديدة وعلى الخصوص، الفروع والمساهمات في الرأسمال وعمليات إعادة الهيكلة (تحويل مقاولات عمومية إلى شركات مساهمة، عمليات الاندماج، تجميع

المقاولات العمومية...) وعمليات التفويت والتصفية أو حل بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى تطوير عمليات المساهمة بين القطاع العام والخاص.

لذا فإن الدولة مطالبة بتدبير نشيط لمحفظتها من أجل التأقلم واتخاذ القرارات التي تمليها الرهانات المتعددة بحسب كل وضعية، وخاصة حين تكون الدولة مساهمة.

وقد سمحت الدراسة المنجزة حول الموضوع منذ سنة 2013 بتحديد العمليات والوسائل الضرورية لتأسيس وتفعيل هذا النوع من التدبير. خاصة، تحديد استراتيجية مساهماتية عمومية واعتماد إطار قانوني وتنظيمي ملائم وتحديد لائحة أولية للمؤسسات والمقاولات العمومية التي يمكن أن تخضع للتدبير النشيط وكذا وضع آليات للقيادة والتتبع.

◄ **أهداف الاستراتيجية المساهماتية العمومية**

- خلق القيمة على صعيد المقاولات العمومية الرائدة،
- تنويع مصادر التمويل بغية تقوية القدرات الاستثمارية للمقاولات العمومية؛
- ترشيد التدخل بالنسبة للممتلكات العمومية؛
- العمل من أجل إرساء ممارسات الحكامة الجيدة.

◄ **تحديد نطاق للمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للتدبير النشيط للمحفظة**

اعتمادا على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال ومن أجل ضمان التتبع عن قرب لبعض الهيئات وتقديم قيمة مضافة حقيقية لها، فقد تم تحديد لائحة أولية تتكون من المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات السوسيو- اقتصادية المهمة على ضوء انتظارات الدولة المساهمة وكذا التزامات هذه الهيئات.

وقد وقع الاختيار على الهيئات التي تبين أن التدبير النشيط للمحفظة بشأنها ضرورة فورية، خصوصا، تلك المؤهلة منها والمتدخلة في القطاعات التجارية والتي تعد هيكلتها وقيادة القرارات الاستراتيجية أساسية بالنسبة لها، وخاصة عندما تكون الرهانات الاقتصادية وتلك المتعلقة بالممتلكات العمومية مهمة جدا و عمليات رأس المال متواترة ومعقدة.

◄ **مشروع قانون متعلق بالتدبير النشيط للمحفظة**

من أجل تقوية تأطير الوظيفة المساهماتية للدولة، يتم إعداد مشروع قانون يعدل القانون رقم 89ـ39 الذي يأذن بموجبه بتحويل مقاولات عمومية إلى القطاع الخاص مدرجا المبادئ والآليات الكفيلة بتأطير وتنظيم الوظائف الأساسية المتعلقة بالتدبير النشيط للمحفظة (فتح الرأسمال، تفويت أسهم الأقلية، الاندماج/الانفصال، الرفع من الرأسمال، إحداث شركات تابعة، المساهمات في رأسمال...).

ويقترح مشروع القانون منظومة قانونية ومؤسساتية تمكن من ضمان قيادة أفضل للمحفظة العمومية ومن دمج إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي والتنظيمي الحالي لعمليات الخوصصة. وستسمح هذه المنظومة، من جهة، بتسهيل إجراءات التفويت وتحقيق عمليات التحويل المناسبة، وبتأطير أحسن لعمليات إحداث شركات تابعة والمساهمات في رأسمال واندماج المقاولات العمومية، من جهة أخرى.

2.4.4.III استعادة التوازنات الخارجية

تسعى الحكومة لاستعادة التوازنات الخارجية من خلال تقديم الدعم للاستراتيجيات القطاعية الموجهة نحو التصدير، والتحكم في الواردات ، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين جاذبية المغرب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعبئة التمويلات الخارجية.

وتظهر نتائج المبادلات الخارجية للأشهر الثمانية الأولى من سنة 2017 زيادة في الواردات (**15,5+ مليار درهم**) مقابل حجم الصادرات (**11,6+ مليار درهم**) ، مما أدى لزيادة في العجز التجاري بنسبة **3,2 %** أو بمبلغ قدره **3,9 مليار درهم** ليصل إلى حجم إجمالي قدره **126,2 مليار درهم**، وبالتالي فإن نسبة التغطية استقرت في حدود **55,8%**.

وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة **2,7 %** (**1,2+ مليار درهم**) لتصل إلى 44,1 مليار درهم في نهاية شهر غشت 2017 مقارنة بمستواها في السنة الماضية. من جهة أخرى، ارتفعت المداخيل السياحية بنسبة **5%**، لتبلغ **46,8 مليار درهم** في متم شهر غشت 2017.

وهكذا بلغت الاحتياطات الصافية من العملة ما قدره **217,3 مليار درهم** عند متم شهر غشت 2017 مما يمكن من تغطية 5 أشهر و 14 يوما من الواردات.

1.2.4.4.III تنشيط الصادرات والتحكم في تدفق الواردات

ستعرف سنة 2018 مواصلة تفعيل السياسة التجارية الهادفة إلى تشجيع الصادرات والتحكم في تدفق الواردات اللذان يشكلان عاملا رئيسيا لتخفيض العجز التجاري و تقوية مساهمة التجارة في النمو الاقتصادي.

و ستعمل الحكومة على مواصلة سياسة تطوير العرض التصديري عن طريق تقوية نجاعة التدابير المواكبة للمقاولات المصدرة و ترشيد و تعزيز انعكاسات برنامج إنعاش الصادرات و استكشاف الفرص التجارية والانفتاح على أسواق تجارية جديدة و كذا تقوية تدابير اليقظة الاستراتيجية والدراسات المتعلقة بالأسواق ذات القيمة التصديرية العالية.

وعلى مستوى التحكم في الواردات، تتجلى أهم التدابير الحكومية بالخصوص في ضبط الواردات و تنظيم مهنة الفاعل في مجال التجارة الخارجية، إضافة إلى ترشيد حماية التجارة وتعزيز محاربة التهريب و تحسين فعالية النظام المتعلق بحماية التجارة من كل أشكال المنافسة الغير القانونية.

2.2.4.4.III إنعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة

نظرا للدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسريع النمو والتحول الاقتصادي، تسعى جميع البلدان إلى جلبها وتعمل من أجل ذلك على تحسين الجوانب الرئيسية التي تؤثر على خيارات المستثمرين الأجانب للاستثمار بهذه البلدان .

وفي هذا السياق، وضع المغرب سلسلة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية والمؤسساتية الرامية إلى تعزيز انفتاحه على السوق الدولية وخلق بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و لقد عرفت التدفقات الصافية أداء جيدا خلال الفترة ما بين شهر يناير وشهر غشت 2017، حيث عرفت ارتفاعا قدره **29,8%** أو **4,1+ مليار درهم** بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016.

3.2.4.4.III تعبئة التمويل الخارجي

عرفت سنة 2017 استكمال أهم إطارات الشراكة التي تربط المملكة المغربية مع مؤسسات التمويل الدولية والتي همت المرحلة 2014 -2017. وقد بلغ المبلغ الإجمالي الذي تمت تعبئته خلال هذه الفترة حوالي **9,5** مليار درهم.

هذا، واستهدفت هذه الشراكات تعزيز السياسات القطاعية المندمجة وذلك عبر تشجيع وتقوية الإطارات المؤسساتية القائمة على أساس التقائية وتناسق السياسات العمومية. وفي هذا السياق، تم تحقيق مجموعة من الإنجازات همت على الخصوص تنمية وتحسين نجاعة عمل الدولة في قطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتشغيل و في مجال الحماية الاجتماعية و البرامج التي تتوخى تدعيم التكافؤ و المساواة وكذا مجال الهجرة والتنمية المجالية.

وتجدر الإشارة إلى أن تفعيل الالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الشراكات قد مكن، من جهة، من الاستفادة الفعالة من عروض التمويل المتاحة، مما ساهم في تعزيز الحوار مع مختلف الشركاء المعنيين بالتنمية وتقوية القدرات الوطنية فيما يتعلق بتدبير المالية العمومية. و من جهة ثانية، عرفت حكامة التمويلات الخارجية تحسنا كبيرا بفضل اعتماد آليات جديدة للتمويل موجهة نحو تحقيق النتائج.

وعلاوة على ذلك، تواصل المملكة المغربية تدعيم شراكتها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا الإطار، فإن نسبة إنجاز البرامج والمشاريع المستفيدة من منح هذه الدول بمبلغ 5 ملايير دولار أمريكي وحجم السحوبات المحققة (أكثر من 3.5 مليار دولار) يعكسان جليا الجهود المبذولة من قبل المغرب ومجلس التعاون الخليجي لتمتين هذه الشراكة وكذا الرغبة المشتركة لهذين الطرفين لتطوير علاقاتهما الأخوية والتاريخية.

من جهة أخرى، وبطلب من المغرب، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، في يوليوز 2016، على تجديد اتفاقية خط الوقاية والسيولة لمدة سنتين بقيمة بلغت **3,5 مليار دولار أمريكي**.

وقد نوه المجلس التنفيذي للصندوق بالأداء الجيد لاقتصاد بلادنا في إطار خطي الوقاية والسيولة لسنتي 2012 و2014، ولا سيما فيما يتعلق بتقليص عجزي الميزانية والحساب الجاري لميزان الأداءات وتعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

ويعتبر تجديد هذا الخط، الذي تم خفض مبلغه بشكل ملموس مقارنة مع سنتي 2012 و2014 بفضل تعزيز الهوامش الماكرو اقتصادية بمثابة اتفاق وقائي على غرار الاتفاقين السابقين لتأمين بلادنا ضد المخاطر المحتملة المرتبطة بتدهور السياق الدولي، مما سيساهم في زيادة تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والشركاء الماليين في الآفاق والسياسات الاقتصادية والمالية لبلادنا.

وقد كان اتفاق خط الوقاية والسيولة المبرم في يوليوز 2016 موضوع مراجعتين نصف سنويتين من طرف صندوق النقد الدولي خلال سنة 2017 أكد من خلالهما الصندوق أهلية بلادنا للاستفادة من هذا التسهيل الائتماني.

الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2018

تتضمن المقتضيات المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2018 أحكاما ذات طابع جبائي وتدابير مختلفة :

I. أحكام ذات طابع جبائي

أ. الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

1. التأهيل والمصادقة

1.1 التأهيل

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من الفصل 2 من مشروع قانون المالية لسنة 2018، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2018:

- تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛
- تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

2.1 المصادقة:

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل وذلك طبقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من مشروع قانون المالية لسنة 2018، يرمي إلى المصادقة على المرسوم التالي المتخذ سنة 2017:

- **المرسوم رقم 2-17-633 الصادر في 22 من محرم 1439 (13 أكتوبر 2017) بتغيير مقدار رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته**

سجل الإنتاج الوطني من الحبوب خلال سنة 2017 حوالي 96 مليون قنطار منها 49 مليون قنطار من القمح اللين أي نفس مستويات الإنتاج لسنة 2015. وقد تميز محصول الحبوب لسنة 2017 بالجودة العالية حسب التحاليل التي أجرها المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

وقد تم تجميع هذا المحصول أساسا من طرف التجار (72 %) خاصة في جهتي فاس-مكناس والدار البيضاء - سطات. و يمكن المخزون الحالي من تغطية ما يعادل 3.5 أشهر من طاقة الطحن لدى المطاحن الصناعية، أي ما يعادل 15.7 مليون قنطار في بداية أكتوبر 2017.

وقد ساهمت الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في تكثيف عملية جمع المحصول، وبالتالي فإن اللجوء الى الاستيراد من أجل التزويد الطبيعي للسوق الوطني لن يؤثر على تسويق الكمية المزمع تجميعها مستقبلا من القمح اللين المحلي.

أما فيما يخص السوق العالمي فتعتبر الظروف ملائمة مع وجود استقرار في الأثمنة نتيجة المحصول العالمي الجيد من الحبوب لهذه السنة وكذا ارتفاع المخزون من الاحتياطي العالمي مقارنة مع السنة الماضية.

هكذا وأخذا بعين الاعتبار المخزون الحالي للقمح اللين (15.7 مليون قنطار في بداية أكتوبر وهو ما يعادل 3.5 أشهر من طاقة الطحن، ضعف التجميع المرتقب للإنتاج الوطني في الأشهر القادمة، فرص الأسعار الحالية التي يوفرها السوق العالمي للحبوب والهدف المنشود المتمثل في ضمان تزويد السوق الوطني من القمح اللين في أحسن الظروف، بدا من الملائم مراجعة مقدار رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين بالرجوع الى المستوى الذي كان مطبقا قبل 15 ماي 2017، أي 30 % عوض 135 % حاليا، وذلك ابتداء من فاتح دجنبر 2017. و سيمكن هذا الاجراء من ضمان ثمن مرجعي عند الخروج من الميناء في حدود 250 إلى 260 درهم للقنطار.

2. مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة

1.2 تحديد طرق أداء الديون الجمركية على مستوى مدونة الجمارك (الفصل 95).

لا تنص المقتضيات الحالية لمدونة الجمارك على طرق أداء الرسوم الجمركية والرسوم والمكوس الأخرى المستحقة عند الاستيراد. لذلك يتم تطبيق مقتضيات المادة 20 من مدونة تحصيل الديون العمومية التي تنص على الأداء إما نقدا أو بواسطة تسليم شيك أو عن طريق التحويل أو الدفع لفائدة حساب مفتوح في اسم المحاسب المكلف بالتحصيل أو بأي وسيلة أخرى للأداء منصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل.

ومن أجل محاربة تبييض الأموال و تطويق المخاطر المرتبطة بالمناولة اليدوية للأموال وتشجيع الأداء بالطرق الإلكترونية، يقترح نسخ مقتضيات الفصل 95 من مدونة الجمارك، وتعويضها بمقتضيات تنص على أن أداء الرسوم و المكوس يتم بأي وسيلة منصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل، بما في ذلك الطريقة الإلكترونية، وحصر الأداء نقدا في العمليات الطارئة التي ليس لها أي طابع تجاري.

2.2 تحديد شروط عرض للاستهلاك، المعدات المستوردة تحت نظام المستودع الصناعي الحر (الفصل 134 المكرر أربع مرات).

تنص مقتضيات الفصل 134 المكرر أربع مرات من مدونة الجمارك على أن المعدات والتجهيزات وأجزاؤها وقطعها المنفصلة المستوردة تحت نظام المستودع الصناعي الحر، التي فاقت مدة بقائها تحت هذا النظام ثلاثين شهرا وتم استعمالها لإنتاج سلع موجهة للتصدير في حدود 75 %، يمكن ووضعها للاستهلاك مع تطبيق الرسوم الجمركية وباعتبار قيمة هذه المعدات و التجهيزات يوم تسجيل التصريح الخاص بالاستهلاك.

غير أن المقتضيات السالفة الذكر لم تحدد شروط وضع المعدات و التجهيزات التي لم يتم استعمالها لإنتاج سلع موجهة للتصدير في حدود 75 % للاستهلاك.

في هذا الصدد، يهدف التعديل المقترح إلى التنصيص على أن وضع المعدات والتجهيزات المعنية للاستهلاك يمكن أن يتم كذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة 2 من الفصل 151 التي تنص على أن الرسوم الجمركية والرسوم والمكوس الأخرى المطبقة هي تلك المفروضة في تاريخ تسجيل تصريح الاستيراد مع أداء الفائدة عن التأخير المنصوص عليها في 2 من الفصل 93 من مدونة الجمارك، في حالة عدم إيداع الرسوم والمكوس المستحقة.

وتستحق هذه الفائدة ابتداء من تاريخ تسجيل تصريح الاستيراد إلى غاية يوم التحصيل.

والقيمة الواجب اعتبارها في هذا الصدد هي قيمة المعدات والمنتجات المذكورة في تاريخ تسجيل هذا التصريح.

3.2 تمديد منح الاستفادة من الامتيازات المرتبطة بوضع المعدات المستوردة تحت نظام القبول المؤقت التي تم استعمالها لإنتاج سلع موجهة للتصدير في حدود 75 % للمعدات المستوردة في إطار مشاريع موضوع اتفاقيات استثمار مبرمة مع الحكومة و المشاريع الممولة بواسطة مساعدات مالية غير قابلة للإرجاع.

يتم عرض البضائع المستورة في إطار الأنظمة الاقتصادية في الجمرك للاستهلاك باعتبار المكوس والرسوم وقيمة هذه البضائع يوم تسجيل تصريح الدخول تحت الأنظمة الاقتصادية في الجمرك.

واستثناء من هذه القاعدة، تنص مقتضيات 2 المكرر من الفصل 151 من مدونة الجمارك على أن عرض المعدات المستوردة تحت نظام القبول المؤقت، التي تم استعمالها لإنتاج سلع موجهة للتصدير في حدود 75 %، للاستهلاك مع تطبيق الرسوم الجمركية وباعتبار قيمة هذه المعدات في تاريخ تسجيل التصريح الخاص بالعرض للاستهلاك.

ويهدف التعديل المقترح إلى تمديد منح الاستفادة من هذا النظام الاستثنائي للمعدات المستوردة تحت نظام القبول المؤقت في إطار اتفاقيات الاستثمار المبرمة مع الحكومة أو المشاريع الممولة بواسطة مساعدات مالية غير قابلة للإرجاع.

4.2 تمديد منح الاستفادة من نظام التصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي للبضائع المستورة تحت نظام القبول المؤقت

تمنح الاستفادة حاليا من نظام التصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي فقط للمنتجات والبضائع من أصل مغربي أو التي تم عرضها للاستهلاك أو المستوردة تحت نظام المستودع الصناعي الحر أو نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال أو نظام التحويل تحت مراقبة الجمرك، وبالتالي تبقى البضائع المستورة تحت نظام القبول المؤقت مستثناة من الاستفادة من نظام التصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي.

وللإشارة، فإنه يحدث في بعض الأحيان أن الآلات والمعدات المستوردة تحت نظام القبول المؤقت تحتاج لإصلاحات أو ضبط في الخارج، فيضطر المتعامل الذي قام باستيرادها إلى تصديرها نهائيا و إعادة استيرادها من جديد، بعد إصلاحها أو ضبطها، تحت نظام القبول المؤقت. و علاوة على ذلك و حينما يتعلق الأمر بمعدات تم استيرادها تحت نظام القبول المؤقت مع دفع أتاوة كل ثلاثة أشهر، يضطر المتعامل إلى دفع هذه الأتاوة من جديد عند إعادة استيرادها دون أن تؤخذ بعين الاعتبار تلك التي تم دفعها عند أول قبول مؤقت.

ومن أجل معالجة هذه الوضعية، يقترح تمديد الاستفادة من نظام التصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي للمنتجات و البضائع المستورة تحت نظام القبول المؤقت.

5.2 تضمين مدونة الجمارك بقائمة شاملة للإعفاءات الكلية أو الجزئية من رسم الاستيراد المنصوص عليها في نصوص خاصة (الفصول 3 و 163 المكرر مرتين و 163 المكرر ثلاث مرات و 164 و 164 المكرر و 166 المكرر ثلاث مرات)

تطبيقا للمقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي للمالية و بهدف إرساء مزيد من الشفافية التي تدعو إليها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بتسهيل المبادلات من جهة، و وضوح الرؤيا فيما يخص الإيرادات الجمركية من جهة أخرى، فإن الاستثناءات التعريفية يجب أن تكون مدرجة في مدونة الجمارك.

ويهدف هذا التدبير بشكل ملموس إلى تضمين جميع الاستثناءات التعريفية الممنوحة بموجب نصوص خاصة. في مدونة الجمارك ويتطلب تحقيق هذا التدبير، تعديل الفصل 164 من مدونة الجمارك لتدرج فيه جميع الإعفاءات الممنوحة لبعض أنواع العمليات و خلق فصل جديد (164 المكرر) يتم التنصيص فيه على الإعفاءات الجزئية.

وسيترتب على تدوين جميع الإعفاءات الكلية أو الجزئية من الرسوم و المكوس في مدونة الجمارك، حذف كل إحالة على نصوص خاصة تمنح الإعفاءات على مستوى الفصول 3 و 163 المكرر مرتين و 163 المكرر ثلاث مرات و 166 المكرر مرتين.

6.2 التنصيص على مخالفة جديدة تتعلق بعدم حفظ الوثائق الخاصة بالعمليات الجمركية (الفصلين 280 و 281)

يهدف التنصيص على مخالفة جديدة متعلقة بعدم حفظ الوثائق الخاصة بالعمليات الجمركية طبقا للالتزام المنصوص عليه في الفصل 42-2° من مدونة الجمارك إلى إجبار الأشخاص الذين يقومون بالتصريح في الجمرك على

احترام هذا الالتزام خصوصا مع التقدم المسجل في مسلسل نزع الطابع المادي عن المساطر الجمركية الذي انخرطت فيه الإدارة. كما أن الحرص على احترام هذا الالتزام، سيمكن كذلك من تسهيل عمليات المراقبة الجمركية.

ويهدف هذا التدبير الجديد كذلك إلى المحافظة على حقوق المستفيدين من العمليات المنجزة و تحديد المسؤوليات لحسن تنفيذ القانون.

وهكذا، تم تعديل مقتضيات الفصلين 280 و281 من مدونة الجمارك للتنصيص وزجر هذه المخالفة كجنحة من الدرجة الثانية.

7.2 تشديد العقوبة المطبقة على المخالفة المتعلقة برفض الخضوع لأوامر أعوان الجمارك (الفصول 284 و 285 و 294)

من أجل تقوية عمل الإدارة في ميدان محاربة التهريب و جعل المقتضيات الزجرية في هذا المجال أكثر ردعا، يهدف تعديل الفصول 284 و 285 و294 إلى تشديد العقوبة المطبقة على مخالفة رفض الخضوع لأوامر أعوان الجمارك من طرف سائقي وسائل النقل.

وتبعا لذلك، فإن هذه المخالفة سيتم تصنيفها كمخالفة من الدرجة الأولى بدل اعتبارها مخالفة من الدرجة الثانية و ستطبق عليها غرامة تتراوح بين 80.000 و100.000 درهم بدل غرامة تتراوح بين 3.000 و30.000 درهم.

3. تعريفة الرسوم الجمركية

1.3 الرفع من رسم الاستيراد من 17.5 إلى 20 % و من 25 إلى 30%

بهدف تحسين الإيرادات الجمركية المحصلة بموجب رسوم الاستيراد ومن أجل تشجيع الإنتاج المحلي وتخفيض العجز في الميزان التجاري، يقترح الرفع من رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات المصنعة و شبه المصنعة التي تخضع حاليا لنسبة 17.5 % و 25 %.

2.3 استئناف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على مادة الزبدة

بموجب المرسوم رقم 2-07-1220 الصادر في 25 من شوال 1428 (6 نونبر 2007)، تم وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على مادة الزبدة و ذلك بهدف تأمين تموين كاف للسوق من هذه المادة تبعا لارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الحليبية في تلك الفترة.

في الوقت الراهن و أخذا بعين الاعتبار انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الحليبية، يقترح استئناف تحصيل رسم الاستيراد المطبق على مادة الزبدة.

غير أنه ولتفادي إلحاق الضرر بالمستهلك المغربي، يقترح تطبيق رسم استيراد أدنى بنسبة 2,5% عوض 25% الواردة حاليا في تعريفة رسوم الاستيراد.

4- الضريبة الداخلية على الاستهلاك

إدراج الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك لفائدة الفيول وال الثقيلة (Fo n°2) والفحم الحجري والفحم المجمر (كوك)، المعد لإنتاج الطاقة الكهربائية في الظهير الشريف بمثابـــة قانــون رقم 1.77.340 المحدد للمقادير المطبقة على بعض البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي بهدف إرساء مزيد من الشفافية، يقترح تضمين الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك التي تستفيد منها بعض المحروقات المعدة لإنتاج الطاقة الكهربائية التي تفوق قوتها 10 ميغاواط في الجدول (ت) من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابـــة قانــون رقم 1.77.340 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات ، علما بأن الغاز الطبيعي يستفيد من هذا الإعفاء بغض النظر عن مجال استعماله.

5. تمديد النظام الضريبي الاستثنائي لفائدة أغذية الأسماك

تطبيقا لمقتضيات المادة 5 من قانون المالية للسنة المالية 2016، استفادت أغذية الأسماك المصنفة بالبند التعريفي رقم 23.09.90.90.82 من تطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة % 2,5 وذلك لمدة سنتين ابتداء من فاتح يناير 2016 و في حدود حصة كمية قدرها 25.000 طن سنويا.

ويهدف هذا التدبير إلى حث الطلب الداخلي على هذا النوع من الأغذية لتنمية قطاع تربية الأسماك. وتوفر هذا المدخل بأثمنة تنافسية يعتبر أساسيا لتنمية مشاريع تربية الأسماك.

ومن أجل تحسين تنافسية و جاذبية قطاع تربية الأسماك، يقترح تمديد هذا التدبير لمدة ست سنوات إضافية ابتداء من فاتح يناير 2018 في حدود حصة كمية قدرها 15.000 طن سنويا.

6. تسوية متأخرات الزيادات و الغرامات و غرامات التأخير المتعلقة بالرسوم والمكوس المستحقة لإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة

في إطار الجهود المبذولة لتحسين عمليات تحصيل المداخيل الجمركية و تطهير وضعية الملزمين إزاء الإدارة، يقترح إدراج مقتضى يرمي إلى إعفاء الملزمين من أداء الزيادات والغرامات وغرامات التأخير المتعلقة بالرسوم و المكوس المستحقة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشـــرة قبل فاتح يناير2016 وذلك شريطة قيام الملزمين المعنيين بأداء متأخرات الرسوم و المكوس قبل فاتح يناير 2019.

ب. الضرائب والرسوم ومختلف التدابير الجبائية

1. تدابير خاصة بالضريبة على الشركات

1.1 إحداث جدول تصاعدي للأسعار في مجال الضريبة على الشركات

من أجل مطابقة أسعار الضريبة على الشركات مع الأرباح الصافية المحققة من لدن الشركات، يقترح إحداث جدول تصاعدي للأسعار في مجال الضريبة على الشركات عوض جدول الأسعار النسبية المطبق حاليا.

يهدف الجدول التصاعدي المقترح إلى مراجعة أسعار الضريبة وشرائح الأرباح المطابقة لها.

وفي هذا الإطار، يقترح إحداث الجدول التصاعدي التالي:

مبلغ الربح الصافي (بالدرهم)	السعر
- يساوي أو يقل عن 300.000	10%
- من 300 001 إلى 1.000.000	20%
- يفوق 1.000.000	31%

2.1 تحسين نظام الشفافية الجبائية لهيئات التوظيف الجماعي العقاري

بغية تحسين نظام الشفافية الجبائية المحدث بقانون المالية لسنة 2017 لفائدة هيئات التوظيف الجماعي العقاري و رغبة في إعداد إطار جبائي ملائم لنشأة و تطور هاته الهيئات ملاءمة مع الممارسات الدولية في هذا المجال، يقترح إدراج تدابير لاستكمال النظام المذكور.

وفي هذا الشأن، يقترح التنصيص على أن الأرباح المحققة من لدن هذه الهيئات طبقا لغرضها المحدد في القانون رقم 14-70 والموزعة كعوائد أسهم على مساهميها، تخضع للضريبة لدى الشركات المستفيدة منها، باعتبارها عائدات مالية دون تطبيق أي إسقاط ضريبي.

وعلاوة على ذلك وتبعا لإخضاع جميع الأرباح المحققة من لدن هيئات التوظيف الجماعي العقاري للضريبة بين يدي المساهمين، يقترح من باب الملائمة و الفعالية، مطابقة الأنشطة المستفيدة من نظام الشفافية الجبائية المنصوص عليه في المدونة العامة للضرائب مع الأنشطة المرخص للهيئات المذكورة مزاولتها طبقا للقانون رقم 14-70 السالف الذكر.

3.1 مراجعة طريقة تسوية فرض الضريبة على زائد القيمة الملاحظ إثر عمليات الاندماج أو الانقسام

ينص النظام الخاص بالاندماج أو الانقسام المعمول به حاليا على عدم فرض الضريبة على زائد القيمة الملاحظ بالنسبة لعناصر الأصول المحولة إلى الشركة الدامجة أو الشركة المحدثة إثر عمليات الإندماج أو الانقسام (مبدأ الحياد الضريبي)، و ذلك من خلال:

- إرجاء إدماج زائد القيمة المذكور في العائدات المفروضة عليها الضريبة إلى حين تفويت أو سحب العناصر المعنية لاحقا (الأموال غير قابلة للاهتلاك و السندات)؛
- إدماج مبلغ زائد القيمة المذكور بشكل مقسم على مدة الاهتلاك (الأموال القابلة للاهتلاك).

للحد من الممارسات التي تلجأ إليها بعض الشركات للتخفيض من الضريبة من خلال إدماج زائد القيمة المذكور في حصيلة السنوات التي تحقق فيها عجزا، يقترح استبدال النظام الحالي بالتنصيص على إلزامية الأداء التلقائي للضريبة المتعلقة بزائد القيمة الذي تم تأجيل فرض الضريبة عليه.

يجب أن يتم دفع هذه الضريبة من طرف الشركة الدامجة أو الشركة المحدثة إثر عملية الإدماج أو الانقسام برسم السنة المحاسبية التي تم فيها تفويت أو سحب العناصر المعنية لدى قابض إدارة الضرائب قبل انصرام أجل الإقرار بالحصيلة الجبائية.

4.1 ترحيل العجز الضريبي المتراكم لدى الشركات الدامجة في إطار عمليات الاندماج أو الانقسام

لا يمكن حاليا ترحيل العجز المتراكم لدى الشركات الدامجة الوارد في الإقرار المتعلق بآخر سنة محاسبية قبل عملية الإندماج أو الانقسام من أرباح السنوات المحاسبية الموالية.

في إطار دعم برامج الاستثمار التي تحققها الشركات قبل عمليات الإندماج أو الانقسام، يقترح تخويل الشركات إمكانية ترحيل العجز المتعلق بالاهتلاكات المدرجة في المحاسبة على وجه صحيح بخصمه من أرباح السنوات المحاسبية الموالية.

5.1 توضيح النظام الجبائي المطبق على عائدات شهادات الصكوك

في إطار تفعيل وضع إطار جبائي ملائم للمنتوجات المالية التشاركية الجديدة وتوضيح النظام الجبائي المطبق على عائدات شهادات الصكوك غير المنصوص عليه صراحة في المدونة العامة للضرائب، يقترح التنصيص على أنه تخضع للحجز في المنبع بالسعر المطبق على حاصلات التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت، العائدات المدفوعة من طرف صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد لحاملي شهادات الصكوك المطابقة لهامش الربح الذي حققوه برسم عملية تسنيد الأصول.

2. تدابير خاصة بالضريبة على الدخل

1.2 توضيح النظام الضريبي المطبق على تحويل عقد المعاش التكميلي من مقاولة التأمين إلى أخرى

تنص حاليا أحكام المادة 28 - III من المدونة العامة للضريبة للخاضع للضريبة، على إمكانية خصم مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد، في حدود 10% من مجموع دخله المفروضة عليه الضريبة أو50% من صافي أجره الخاضع للضريبة، مع مراعاة بعض الشروط المتعلقة بمدة العقد و سن المكتتب.

ومن أجل تشجيع عمليات الإدخار في التقاعد وإعطاء مرونة أكثر للنظام الحالي، يقترح تعديل أحكام المادة السالفة الذكر من أجل تمكين المكتتبين من الاستمرار في الاستفادة من الخصم في حالة تحويل الأقساط أو الإشتراكات المتعلقة بالتقاعد التكميلي من مقاولة التأمين إلى أخرى، شريطة أن يهم هذا التحويل مجموع مبالغ الأقساط أو الاشتراكات المدفوعة في العقد الذي أبرمه الخاضع للضريبة سلفا.

2.2 إعفاء التعويضات عن الضرر المحصل عليها في حالة الفصل عن العمل

ينحصر حاليا الإعفاء من الضريبة على الدخل فيما يتعلق بالتعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل على تلك المترتبة عن الأحكام القضائية و ذلك في الحدود المنصوص عليها في مدونة الشغل (شهر ونصف عن كل سنة في حدود 36 شهرا).

غير أن المقتضيات الجبائية الحالية لا تنص على النظام الجبائي المطبق على بعض التعويضات عن الضرر الممنوحة إثر قرار تحكيمي أصبح نافذا إثر قرار قضائي في حالة الفصل عن العمل.

وعليه، يقترح توضيح الإعفاء المخول للتعويضات المذكورة بالتنصيص على أن هذا الإعفاء، يمنح في مجال الضريبة على الدخل سواء تم اللجوء إلى المحاكم أو إلى مسطرة صلح تحكيمي.

3.2 تحسين جاذبية نظام تحفيز من خلال تبسيط شروط الإعفاء من الضريبة على الدخل المتعلقة به، خاصة بالنسبة للتشغيل الأول للشباب

في إطار التدابير الرامية لتشجيع و دعم الشغل و تحسين تنافسية المنشآت و إدماج القطاع غير المهيكل، تنص أحكام المادة 57 - 20° من المدونة العامة للضرائب على إعفاء الأجر الشهري الإجمالي من الضريبة على الدخل وذلك في حدود 10.000 درهم. ويمنح هذا الامتياز في حدود تشغيل 5 أجراء خلال مدة 24 شهرا ابتداء من تاريخ تشغيل الأجير، مع مراعاة بعض الشروط.

ومن أجل دعم الطابع التحفيزي لهذا التدبير يقترح:

- تمكين المنشأة من احتساب سنتي الإعفاء ابتداء من تاريخ شروعها في الاستغلال عوض تاريخ إحداثها و ذلك من أجل منح المزيد من المرونة للمقاولات الناشئة؛
- التنصيص على الاستفادة من الإعفاء بالنسبة لعشر أجراء عوض 5 حاليا؛
- تمديد أجل هذا التدبير للمنشآت المحدثة خلال الفترة الممتدة ابتداء من فاتح يناير 2018 الى 31 ديسمبر 2022 ، عوض الفترة الممتدة ابتداء من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019.

4.2 منح إعفاء الربح العقاري برسم التفويت بغير عوض المحقق في إطار الكفالة

من أجل تحقيق الغاية المتوخاة من القانون رقم 15-01 المتعلق برعاية (كفالة) الأطفال المتخلى عنهم و الهادف إلى تمكين الأشخاص من كفالة الأطفال المتخلى عنهم، يقترح إعفاء التفويتات العقارية بغير عوض المنجزة في إطار الكفالة من الضريبة على الدخل المتعلقة بالربح العقاري شريطة الإدلاء بالأمر القضائي بإسناد الكفالة.

5.2 تعديل الأحكام المتعلقة بثمن التملك الواجب اعتباره في حالة تفويت عقارات تم تملكها عن طريق الإرث

بموجب مقتضيات قانون المالية لسنة 2013، تم تغيير طريقة تحديد الربح العقاري الخاضع للضريبة بالتنصيص على أن ثمن التملك الواجب اعتماده في حالة تفويت عقارات تم تملكها عن طريق الإرث هو:

- إما ثمن التملك بعوض من طرف الهالك للعقار الذي ورثه المفوت مضافة إليه مصاريف الاستثمار بما فيها المصاريف المتعلقة بالترميم والتجهيز أو ثمن تكلفته في حالة بنائه من طرف الهالك؛
- أو إذا تعذر ذلك، القيمة التجارية للعقارات حين نقل ملكيتها إلى الهالك عن طريق الإرث أو الهبة. كما صرح بها الوارث المفوت، مع مراعاة أحكام المادة 224 من المدونة العامة للضرائب.

غير أنه تبين على أن زائد القيمة غير المحقق فعليا والمحتسب قبل تاريخ الحصول على الإرث يتم تضريبه بين أيدي الورثة .

وحرصا على تحقيق العدالة الجبائية، يقترح تحديد ثمن التملك الواجب إعتباره في حالة تفويت عقارات مملوكة عن طريق الإرث، كما يلي:

- إما القيمة التجارية للعقارات المقيدة يوم وفاة الهالك في الجرد الذي أنجزه الورثة؛
- أو إذا تعذر ذلك، القيمة التجارية للعقارات يوم وفاة الهالك والمصرح بها من طرف الملزم.

6.2 تعديل الأسعار المطبقة على أرباح تفويت الأراضي الحضرية غير المبنية

بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2013 تم اعتماد عدة أسعار للضريبة على الدخل المطبقة على تفويتات الأراضي الحضرية غير المبنية حسب مدة تملك هذه العقارات (20% و25% و30%).

غير أنه لوحظ أن بعض الملزمين يلجؤون إلى بعض الممارسات بهدف الحصول على مدة جديدة لتملك العقارات المفوتة وذلك من خلال القيام بعمليات هبة بين الأصول و الفروع معفية من الضريبة على الدخل.

ومن أجل تبسيط طرق فرض الضريبة على الأرباح العقارية و إدخال مزيد من الشفافية في سوق العقار، يقترح إلغاء تعددية أسعار الضريبة السالفة الذكر و اعتماد سعر موحد لفرض الضريبة بنسبة 20% على غرار ما هو معمول به بالنسبة لتفويت الأراضي غير الحضرية (الفلاحية).

7.2 تحصيل الضريبة على الدخل المتعلقة ببعض أصناف الدخول من طرف قابض إدارة الضرائب

تبعا لتعميم إلزامية الأداء و الإقرار الإلكترونيين ابتداء من فاتح يناير 2017 ومن أجل ضبط عملية التحصيل بصورة جيدة من طرف المديرية العامة للضرائب، يقترح توسيع صلاحيات قابض إدارة الضرائب لتحصيل الضريبة على الدخل عن طريق الدفع التلقائي عوض تحصيله من طرف قابض الخزينة العامة للمملكة وذلك بالنسبة لأصناف الدخول والأرباح التالية:

- الضريبة المحجوزة في المنبع برسم دخول الأجور و الدخول المعتبرة في حكمها ودخول رؤوس الأموال المنقولة والدخول الإجمالية للأشخاص الطبيعيين غير المقيمين؛
- الضريبة المستحقة على الملزمين بالإدلاء بإقرار مجموع الدخل (الدخل العقاري والدخول والأرباح ذات المنشأ الأجنبي..) باستثناء الدخول المهنية المحددة حسب نظام الربح الجزافي.

8.2 توسيع نطاق تطبيق الحياد الضريبي على عمليات المساهمة بالعقارات من الملكية الخاصة للخاضعين للضريبة إلى مخزون شركة

تنص حاليا أحكام المادة 161 المكررة- II من المدونة العامة للضرائب على حصر الاستفادة من الحياد الضريبي في عمليات المساهمة بالعقارات التي تكون في الملكية الخاصة للملزم وتقيد ضمن الأصول الثابتة لشركة معينة.

غير أنه، عندما تتم المساهمة السالفة الذكر على مستوى مخزونات الشركة، تستحق الضريبة وفق القواعد العامة .

ومن أجل تشجيع المساهمة بالعقارات في الشركات، يقترح توسيع نطاق تطبيق التدبير السالف الذكر على عمليات المساهمة السالفة الذكر في جميع أصول الشركة بما في ذلك مخزونها.

9.2 الإدلاء بالإقرار و الأداء بطريقة إلكترونية لبعض الدخول والأرباح الخاضعة للضريبة على الدخل

في إطار تبسيط و تطوير النظام الجبائي، يقترح التنصيص على الإدلاء والأداء بطريقة إلكترونية بالنسبة للضريبة على الدخل المطبقة برسم بعض الدخول والأرباح الخاضعة للضريبة على الدخل.

3. تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة

1.3 الحد من دين الضريبة على القيمة المضافة بالرفع من السعر المطبق على بعض المواد و الخدمات

من أجل إرساء حياد الضريبة على القيمة المضافة و الحد من حالات الدين الضريبي الناتجة عن التباين في أسعار الضريبة على القيمة المضافة، يقترح الرفع من سعر هذه الضريبة على المواد و الخدمات التالية:

- تطبيق سعر 20% عوض 14% دون الحق في الخصم على الخدمات المقدمة من طرف وكلاء التأمين؛
- تطبيق سعر 14% عوض 10% على الوقود.

2.3 إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المنشآت المكلفة بتحلية مياه البحر

من باب التذكير تجدر الإشارة إلى أن وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قاما بتفويض إنجاز مشروع مشترك يتعلق بتحلية مياه البحر في إطار الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

ومن أجل تشجيع هذا النوع من المشاريع الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد المغربي، يقترح التنصيص على إمكانية إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المنشآت المكلفة بتحلية مياه البحر.

3.3 إعفاء المواد المستعملة في قطاع تربية الأحياء المائية

من أجل تشجيع قطاع تربية الأحياء المائية، يقترح منح الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وعند الاستيراد لبعض المواد الأساسية المستعملة حصريا في تربية الأحياء المائية وهي:

- أغذية الأسماك و غيرها من الأحياء المائية؛
- فراخ الأسماك واليرقات من الأحياء المائية الأخرى؛
- صغار الصدفيات.

4.3 ملائمة الإعفاءات عند الاستيراد مع تلك المنصوص عليها في مدونة الجمارك

تبعا للمقاربة بين المقتضيات الجبائية التي تنص على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد في مدونة الجمارك والإعفاءات الواردة في المدونة العامة للضرائب، يقترح إدراج الإعفاءات عند الاستيراد التالية في المدونة العامة للضرائب السالفة الذكر:

- الإرساليات الاستثنائية التي ليست لها أية صبغة تجارية؛
- البضائع والمنتجات المتلقاة في شكل هبات و المعدة لتوزيعها مجانا على المحتاجين والمنكوبين؛
- المعدات المخصصة لتقديم خدمات إنسانية مجانا من طرف بعض المؤسسات الخيرية؛
- السلع والتجهيزات الرياضية المعدة لتسليمها على سبيل الهبة إلى الجامعات الرياضية أو إلى الجامعة الوطنية للرياضة المدرسية أو إلى الجامعة الوطنية للرياضات الجامعية ؛
- الإرساليات الموجهة إلى السفراء والمصالح الدبلوماسية والقنصلية وإلى الأعضاء الأجانب في المنظمات الدولية الرسمية التي تتوفر على مقر لها بالمغرب.

5.3 إعفاء مؤسسة محمد الخامس للتضامن

من أجل تمكينها من القيام بالمهام الموكولة إليها بمقتضى نظامها الأساسي، يقترح منح الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل و عند الاستيراد لمؤسسة محمد الخامس للتضامن على غرار المؤسسات الأخرى.

6.3 الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة المفروضة على مشتقات الحليب

يقترح، على غرار ما هو معمول به بالنسبة لبعض المواد ذات الأصل الفلاحي مثل الفواكه والقطاني، تخويل حق استرداد الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة على مشتريات الحليب ذو المصدر المحلي المستعمل في تصنيع مشتقات الحليب.

4. تدابير خاصة بواجبات التسجيل

1.4 تشجيع عمليات التأسيس والزيادة في رأس مال الشركات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي

حاليا، تخضع عمليات تأسيس الشركات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي وعمليات الزيادة في رأس مالها ، المنجزة عن طريق حصص مشاركة مجردة، لواجبات التسجيل الآتية:

- الواجب الثابت 1.000 درهم عندما لا يتجاوز رأس المال المكتتب به مبلغ 500.000 درهم؛
- الواجب النسبي 1% عند تجاوز هذه العتبة. وتطبق نفس هذه النسبة 1% على عمليات الزيادة في رأس المال المنجزة عن طريق إدماج الاحتياطي أو زائد القيمة الناتج عن إعادة تقييم أصول الشركة.

ومن أجل تشجيع الاستثمار وخلق المقاولات وتوجيه مواردها المالية نحو التوظيفات المنتجة، يقترح الإعفاء من واجبات التسجيل برسم عمليات تأسيس رأس مال الشركات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي وعمليات الزيادة فيه المنجزة عن طريق حصص مشاركة نقدية مجردة أو إدماج ديون في الحساب الجاري للشركاء أو إدماج الأرباح أو الإحتياطيات.

2.4 اعتماد نسبة التسجيل المخفضة على عقود التفويت بغير عوض المنجزة بين الكافل والمكفول

يؤطر القانون المغربي كفالة الأطفال المهملين بموجب القانون 01-15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.172 بتاريخ فاتح ربيع الاخر 1423 (13 يونيو 2002).

ومن أجل المساهمة في تحسين الوضعية الهشة للأطفال المهملين وتدعيما للأهداف المتوخاة من قانون الكفالة، يقترح تطبيق واجب التسجيل النسبي المخفض 1,5% على عقود التفويت المنجزة بين الكافل والمكفول ومواكبة ما هو مطبق بالنسبة للتفويتات بغير عوض المنجزة بين الأصول والفروع.

3.4 تشجيع العمليات المنجزة في إطار قانون بيع العقار في طور الإنجاز

رغبة في تشجيع المعاملات العقارية المنجزة في إطار قانون بيع العقار في طور الإنجاز يقترح تطبيق واجب التسجيل الثابت الأدنى 200 درهم على محررات فسخ عقد التخصيص أو عقد البيع الابتدائي والمحررات المتضمنة إبراء من المبالغ المسترجعة عقب الفسخ.

4.4 تسجيل عقود تفويت العقارات والأصول التجارية غير المدرجة في جداول رسم السكن والرسم المهني

في إطار محاربة القطاع غير المهيكل وحماية العملية التعاقدية بين الأطراف، يقترح التنصيص على إلزام الموثقين والعدول بتضمين العقود المحررة من طرفهم ،رقم القيد الوارد في جداول رسم السكن أو الرسم المهني للعقار و الأصل التجاري موضوع التفويت أو انتقال الملكية.

5.4 إعفاء عقود اقتناء أراضي فضاء المرصدة لإنجاز منشآت فندقية

حاليا، يخضع اقتناء الأراضي فضاء المعدة لتشييد مؤسسات فندقية، لواجبات التسجيل وفق القواعد العامة (5%).

وبهدف تشجيع ودعم البنيات السياحية، يقترح تمتيع الأراضي فضاء المقتناة بغرض تشييد مؤسسات فندقية، من الإعفاء من واجبات التسجيل.

ويمنح هذا الإعفاء شريطة احترام اللإلتزامات التالية:

- التزام المالك بإنجاز عمليات البناء داخل أجل أقصاه خمس (5) سنوات من تاريخ التملك ؛
- إنجاز رهن رسمي من الدرجة الأولى لفائدة الدولة على الأرض موضوع المشروع الفندقي ؛
- الاحتفاظ ضمن أصول المؤسسة المستفيدة من الإعفاء، بالأراضي المقتناة والبناءات المنجزة لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات من تاريخ بداية الاستغلال.

6.4 ولوج العدول إلى منظومة الخدمات الإلكترونية

في إطار الرؤية الاستراتيجية للإدارة الجبائية الرامية إلى تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين، وبطلب من هيئة العدول، يقترح التنصيص على تكليف العدول بالقيام بإجراء التسجيل والتنبر وأداء الواجبات المستحقة بالطريقة الالكترونية.

كما يقترح تحديد تاريخ دخول حيز التنفيذ في فاتح يناير 2019، قصد السماح للعدول بتأمين الترتيبات التقنية اللازمة لهذا المقترح.

7.4 إعفاء تفويتات الأسهم أو حصص المشاركة في الشركات

تخضع عمليات تفويت حصص المشاركة في المجموعات ذات النفع الاقتصادي أو أسهم أو حصص المشاركة في الشركات غير الشركات العقارية الشفافة و الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري والتي لم تدرج أسهمها ببورصة القيم الى نسبة 4% فيما يتعلق بواجبات التسجيل.

من أجل تشجيع إعادة هيكلة الشركات و تعزيز رأس مالها، يقترح إعفاء التفويتات بعوض أو بدون عوض والمتعلقة بحصص المشاركة أو أسهم في الشركات أو في المجموعات ذات النفع الاقتصادي.

5. تدابير خاصة بواجبات التمبر

1.5 إعفاء العربات غير الملوثة

انطلاقا من التوجهات الوطنية الهادفة إلى المحافظة على البيئة وتبعا لتوصيات قمة المناخ بمراكش (COP 22) يقترح الإعفاء من واجبات التمبر النسبي عند التسجيل الأول بالمغرب بالنسبة للعربات ذات محرك كهربائي والعربات ذات محرك مزدوج (كهربائي وحراري).

2.5 توضيح المقتضيات الجبائية المطبقة على العربات الخاضعة سابقا لرسم محور المحرك

تبعا لنسخ رسم محور المحرك وإدماج المقتضيات المتعلقة به ضمن المدونة العامة للضرائب، يقترح من باب التوضيح التنصيص على حصر تطبيق واجب التمبر النسبي عند التسجيل الأول بالمغرب، في العربات التي يقل مجموع وزنها مع الحمولة أو الحد الأقصى لوزنها مع الحمولة المجرور 3.000 كيلوغرام وكذا كافة العربات الرباعية الدفع.

3.5 إعادة تحديد نطاق تطبيق واجب التمبر

في إطار إصلاح منظومة واجبات التمبر، يقترح حصر نطاق تطبيق الواجب من فئة 20 درهم في العقود والمحررات الخاضعة لإجراء التسجيل، وكذا الوثائق الخاضعة لهذا الواجب و المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تحسين التدبير الجبائي لواجبات التمبر، أضحى من المفيد الاستغناء عن بعض هذه الواجبات بالنظر لارتفاع كلفة تسييرها مقارنة مع هزالة إيراداتها، وعليه يقترح نسخ واجبات التمبر المطبقة على :

- بطاقة مراقبة المتفجرات؛
- بطاقات الدخول إلى قاعات اللعب بالملاهي؛
- رخص المرور الخاصة والمعدة للمتوجهين إلى البقاع المقدسة؛

- شهادات التلقيح؛
- وثائق السفر المحدثة لفائدة اللاجئين ومن لا جنسية لهم؛
- محاضر المعاينة المنجزة عند وقوع حوادث اصطدام مركبات؛
- الدفاتر البحرية الشخصية .

وبالمقابل وقصد تعويض خسارة الإيرادات الضريبية التي ستترتب عقب التخلي عن الواجبات المذكورة، يقترح رفع واجب التمبر على جواز السفر من 300 درهم إلى 500 درهم.

4.5 تجويد المقتضيات المتعلقة بإعلانات الإشهار على الشاشة

في إطار التبسيط وبغية مواكبة النص الضريبي للتقنيات الحديثة في مجال الإعلانات الإشهارية، يقترح :

- توسيع مفهوم إعلانات الإشهار على الشاشة -المقتصر حاليا على التلفزيون والسينما- باعتماد كافة أنواع الوسائط الأخرى.
- تخفيف وتدعيم الإجراءات المتعلقة بالإقرار من خلال تكليف وسيط موحد (مستغلي قاعات العروض السينمائية أو الهيئات المكلفة بتسيير أو تسويق الفضاءات الإشهارية) لإيداع الإقرارات اللازمة وأداء واجبات التمبر المستحقة المقتطعة من المنبع برسم المبالغ المتوصل بها من طرف أصحاب الإعلانات الإشهارية.

كما يقترح إرساء مبدأ التضامن في تحصيل هذه الواجبات بين الأطراف المعنية (الهيئات المكلفة بتسيير أو تسويق الفضاءات الإشهارية ومستغلو قاعات العروض السينمائية وأصحاب الإعلانات الإشهارية.

5.5 مراجعة المقتضيات المتعلقة بتحصيل واجبات التمبر

في إطار توسيع الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين، يقترح التخلي عن طرق التحصيل التقليدية لهذه الواجبات (إلصاق التنابر المنقولة واستعمال الورق المدموغ)، وبالمقابل يقترح:

- تعميم التطبيق الإلزامي للأداء بواسطة التأشيرة برسم التمبر بالنسبة لجميع المحررات والاتفاقات الخاضعة لإجراء التسجيل ؛
- اعتماد التمبر الإلكتروني كطريقة للأداء بالنسبة لجواز السفر وكذا رخصة الصيد البري ورخصة حمل السلاح ورخصة السياقة الدولية ؛
- اعتماد أداء واجبات التمبر عبر الإقرار بالطريقة الإلكترونية (لا سيما بالنسبة لشهادة الفحص التقني للمركبات والعربات المقطورة، والأوراق التجارية وسندات الاستيراد) مع تحديد أجل الإقرار وأداء الواجبات شهريا برسم الشهر المنصرم.

6. تدابير مشتركة

1.6 التدابير المشتركة بين الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل

1.1.6 التخفيض من الضريبة إثر المساهمة في رأس مال المقاولات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة

للتحفيز على إنشاء وتطوير المقاولات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة، يقترح منح الملزمين الذين يساهمون في رأس مال هذه المقاولات، سواء كانوا أشخاصا اعتباريين أو ذاتيين ، تخفيض ضريبي يساوي مبلغ الضريبة المطابق لمبلغ مساهمتهم.

ويطبق هذا التخفيض على مبلغ الضريبة المستحق برسم السنة المحاسبية التي تمت خلالها المساهمة في رأس المال، وفق شروط محددة في المدونة العامة للضرائب.

2.1.6 تشجيع قطاع التنشيط السياحي

في إطار تشجيع قطاع السياحة خصوصا مجال التنشيط السياحي، يقترح منح مؤسسات التنشيط السياحي الإعفاء من الضريبة لمدة خمس سنوات متبوعا بالفرض الدائم للضريبة بسعر نوعي فيما يتعلق بالضريبة على الشركات أو سعر مخفض فيما يتعلق بالضريبة على الدخل على جزء الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم أعمالها الذي تم تحقيقه بعملات أجنبية، على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة للمنشآت الفندقية.

3.1.6 خصم الرسوم شبه الضريبية

ينص التشريع الجبائي الحالي في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية على عدم إمكانية خصم ثلاثة رسوم شبه ضريبية: الرسم البيئي المفروض على البلاستيك والرسم الخاص المفروض على حديد البناء والرسم الخاص المفروض على الرمال.

ولملائمة التعامل الجبائي المطبق على هذه الرسوم، يقترح التنصيص على خصم مبلغ جميع الرسوم شبه الضريبية من الأساس المفروضة عليه الضريبة في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

4.1.6 التنصيص على إلزامية تقديم بيان سنوي للمبيعات مفصلا حسب الزبناء المهنيين

لا تلزم حاليا الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات والأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، بالتصريح المفصل للمبيعات المحققة مع المنشآت الأخرى الخاضعة للضريبة المهنية.

في إطار محاربة القطاع غير المهيكل والغش الضريبي ومن أجل تقوية وسائل انتقاء المعلومات التي من شأنها تمكين الإدارة من الكشف عن الملزمين المتملصين، يقترح إحداث إلزامية إرفاق الإقرار بالحصيلة الجبائية ببيان للمبيعات مفصل حسب كل زبون خاضع للرسم المهني.

2.6 تدبير مشترك بين الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة إعفاء الجامعات الرياضية المعترف لها بصفة المنفعة العامة

من أجل تمكين الجامعات الرياضية المعترف لها بصفة المنفعة العامة من القيام بمهامها لتطوير القطاع الرياضي على المستوى الوطني والدولي ، يقترح منحها الإعفاء في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لمجموع أنشطتها أو عملياتها و كذا الدخول المحتملة المرتبطة بها.

3.6 التدابير المشتركة بين الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل

1.3.6 تكريس الحياد الجبائي للمنتوجات التشاريكية

في إطار مواكبة تفعيل المنتوجات الجديدة للمالية التشاركية ومن أجل ضمان تعامل جبائي مماثل لما هو مطبق بالنسبة للمنتجات البنكية الأخرى، وذلك لخلق شروط منافسة شريفة بين هذين النوعين من المنتوجات، يقترح تتميم النظام الجبائي الحالي الذي يأطر هذه المنتوجات:

أ) في مجال الضريبة على الشركات

يقترح توضيح النظام الجبائي المطبق على المكافآت المترتبة على ودائع الاستثمار المنصوص عليها في إطار المالية التشاركية، وذلك بمنحها نفس التعامل الجبائي المخصص لحاصلات التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت المشار إليها في المادة 14 من المدونة العامة للضرائب.

ب) في مجال الضريبة على القيمة المضافة

- **توضيح الأساس المفروضة عليه الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عقود "إجارة منتهية بالتمليك"**

فيما يخص تحديد الأساس المفروضة عليه الضريبة على القيمة المضافة يجب التمييز بين:

- الأساس المفروضة عليه الضريبة المكون من مبلغ هامش الإيجار المحدد في إطار عقد "إجارة منتهية بالتمليك" بالنسبة لاقتناءات المحلات المعدة للسكن؛
- والأساس المفروضة عليه الضريبة المكون من مبلغ الايجار المحدد في إطار عقد "إجارة منتهية بالتمليك" الواجب دفعه عند كل استحقاق بالنسبة للإقتناءات لأغراض مهنية المنجزة من طرف الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين.

- **نقل الحق في خصم الضريبة على القيمة المضافة**

تطبيقا لمبدأ الحياد الضريبي، يقترح إمكانية تحويل الحق في خصم الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الاقتناءات عن طريق عقود "المرابحة" إلى للمقتني الخاضع للضريبة .

◄ **العمليات المستثناة من الحق في الخصم**

يقترح عدم تخويل مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الحق في خصم الضريبة على القيمة المضافة المترتبة على:

- اقتناء محلات السكنى المخصصة للكراء، عن طريق عقد "الإجارة المنتهية بالتمليك"؛
- الاقتناءات الموجهة للبيع في إطار عقد "المرابحة".

ج) في مجال واجبات التسجيل

في إطار تشجيع الولوج إلى الملكية عن طريق المنتجات التشاركية : "المرابحة" أو "إجارة منتهية بالتمليك" أو "مشاركة متناقصة"، يقترح تخويل مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بواجبات التسجيل تبعا لطبيعة العقار الممول (3% للبيع الأول للمساكن الاجتماعية والمساكن ذات القيمة العقارية المخفضة و 4% للمحلات المبنية و5% للأراضي العارية) عوض الواجب النسبي (6%).

كما يقترح تطبيق واجب التسجيل الثابت الأدنى 200 درهم على عقود التفويت الجزئي للعقارات المبرمة من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها لفائدة زبائنها في إطار "المشاركة المتناقصة"، وذلك على غرار ما هو مطبق فيما يخص "المرابحة" و "إجارة منتهية بالتمليك".

2.3.6 تكريس إعفاء مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة والعصبة المغربية لحماية الطفولة في المدونة العامة للضرائب

تعتبر حاليا مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة و العصبة المغربية لحماية الطفولة على المستوى الجبائي كجمعيات غير هادفة للحصول على ربح، إلا أنها غير مدرجة بشكل صريح ضمن لائحة الأشخاص المعفاة من الضريبة على الشركات و الضريبة على القيمة المضافة و واجبات التسجيل.

لتكريس هذا الإعفاء بشكل صريح في المدونة العامة للضرائب، يقترح إدراج هاتين الهيئتين في لائحة الأشخاص المستفيدين من الإعفاء من الضرائب المذكورة على غرار ما هو معمول به بالنسبة للمؤسسات و العصبات المماثلة.

4.6 تدبير مشترك بين الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة

◄ **إحداث إطار جبائي ينظم التوقف المؤقت عن مزاولة نشاط المنشآت**

في إطار التصدي لظاهرة المنشآت التي لم تعد تف بالتزاماتها الضريبية فيما يخص الإقرارات والأداءات وللتقليص من كلفة تدبير المنشآت التي توجد في وضعية صعبة ووضع إطار قانوني يمكنها من تسوية وضعيتها الجبائية ، يقترح إحداث نظام جبائي خاص في حالة التوقف المؤقت عن مزاولة النشاط.

وسيمكن هذا النظام المنشآت من الإدلاء بإقرار بالتوقف المؤقت عن مزاولة النشاط في الشهر الذي يلي تاريخ اختتام آخر سنة محاسبية للنشاط، وذلك لمدة سنتين محاسبيتين قابلة للتجديد لسنة واحدة.

وسيمنح هذا الإقرار المنشآت المذكورة من الاستفادة:

- من الإعفاء من أداء مبلغ الحد الأدنى للضريبة المستحق، برسم السنوات المحاسبية المعنية بهذا الإقرار؛
- من تخفيف عبء الالتزامات المتعلقة بإقرارات الضريبة على القيمة المضافة وذلك بإيداع إقرار واحد قبل متم شهر يناير من كل سنة.

5.6 تدابير مشتركة لجميع الضرائب

1.5.6 إحداث طلب استشارة ضريبية مسبقة

من أجل منح رؤية واضحة للمستثمرين فيما يتعلق بالمعالجة الجبائية المتوقعة لمشاريعهم الاستثمارية، يقترح التنصيص في المدونة العامة للضرائب على تمكين الخاضعين للضريبة من تقديم طلب للإدارة الضريبية للبث في النظام الجبائي المطبق على وضعيتهم الواقعية على ضوء الأحكام التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل.

ويهم هذا الطلب التركيبات القانونية و المالية التي تهم مشاريع الاستثمار المزمع إنجازها وعمليات إعادة الهيكلة المتوقعة للمنشآت و لمجموعات الشركات و العمليات المزمع إنجازها بين منشآت لديها علاقة تبعية مباشرة أو غير مباشرة مع منشآت متواجدة في المغرب.

وستمكن هذه المسطرة أصحاب الطلب، من استجلاء موقف إدارة الضرائب حول وضعية واقعية باستثناء الملفات التي هي في طور مسطرة المراقبة أو المنازعة.

2.5.6 تحديد حد أدنى لإصدار ضرائب الدولة التي يتكلف بها قابض إدارة الضرائب

من أجل ترشيد تدبير إصدارات الضرائب و الواجبات و رسوم الدولة التي يتكلف بتحصيلها المحاسبون العموميون و لتجنب متابعة الخاضعين للضريبة بأداء المستحقات الهزيلة ، يقترح إيقاف إصدار الضرائب و الواجبات و الرسوم التي يقل مبلغها الأصلي عن مئة (100) درهم، على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة لبعض الرسوم المحدثة بموجب القانون رقم 06-47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.

3.5.6 وقف التقادم إلى حين تبليغ القرار القضائي النهائي

من أجل حماية مصالح الخزينة، يقترح توسيع نطاق وفق التقادم المنحصر حاليا في الطعون المقدمة أمام لجان الطعن إلى الطعون المقدمة أمام الهيئات القضائية.

ولأجل هذا الغرض، يقترح التنصيص على وقف التقادم من تاريخ تقديم الطعن القضائي إلى حين انقضاء الشهر الثالث الذي يلي تبليغ الحكم أو القرار القضائي الحائز لقوة الشيء المقضي به.

4.5.6 تحسين المسطرة السريعة لتصحيح الضرائب

من أجل السماح للإدارة بإصدار السندات التنفيذية في آجال معقولة ولتجنب المخاطر المرتبطة بنقل الأصول التي تشكل ضمانة للخزينة، يقترح تتميم أحكام المادتين 220 و 221 من المدونة العامة للضرائب لتشمل جميع الحالات

التي تتطلب سرعة التدخل من طرف الإدارة الجبائية، كالتفويت الجزئي للمنشأة أو للزبناء أو التوقف الجزئي و المؤقت للنشاط.....إلخ

5.5.6 تعزيز وسائل التبليغ بالطريقة الإلكترونية

تنص المقتضيات الحالية للمادة 219 من المدونة العامة للضرائب على أنه يتم التبليغ بالعنوان المحدد من قبل الخاضع للضريبة في إقراراته أو عقوده أو مراسلاته المدلى بها إلى للإدارة إما برسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم أو بالتسليم إليه بواسطة المأمورين المحلفين التابعين لإدارة الضرائب أو أعوان كتابة الضبط أو المفوضين القضائيين أو بالطريقة الإدارية.

في إطار تعزيز وسائل التبليغ السالفة الذكر و لتمكين الخاضعين من الاستفادة من تقنيات التواصل الحديثة، يقترح إدراج الوسيلة الجديدة للتبليغ بالطريقة الإلكترونية.

وستسمح هذه التقنية من تبليغ الخاضع للضريبة بالعنوان الإلكتروني المدلى به لذى إدارة الضرائب.

وسينتج عن هذا التبليغ الإلكتروني نفس الآثار القانونية لباقي وسائل التبليغ.

6.5.6 توضيح الإخلالات الجسيمة التي من شأنها أن تشكك في قيمة الإثبات التي تكتسيها المحاسبة

تنص حاليا مقتضيات المادة 213 من المدونة العامة للضريبة المتعلق بسلطة الإدارة التقديرية على أنه إذا شابت الحسابات المقدمة من لدن الخاضع للضريبة إخلالات جسيمة، جاز للإدارة أن تعيد النظر في المحاسبة و أن تحدد أساس فرض الضريبة باعتبار العناصر المتوفرة لديها.

ولتلافي اختلاف التأويلات التي يثيرها مفهوم "الإخلالات الجسيمة" والتي من شأنها أن تفضي إلى رفض المحاسبة من قبل الإدارة، و لتأطير السلطة التقديرية للإدارة بشكل أفضل، يقترح توضيح مدلول العبارة المذكورة، و ذلك بالتنصيص على أن هذه الإخلالات الجسيمة تنحصر في تلك التي يترتب عنها ملاحظة نقصان في رقم الأعمال أو في الحصيلة الخاضعة للضريبة أو التي لا تمكن المحاسبة المدلى بها من تبرير الحصيلة المصرح بها.

7.5.6 إحداث إلزامية الإدلاء بالوثائق المحاسبية بشكل إلكتروني

إن المقتضيات الحالية التي تنظم المراقبة الجبائية لا تنص بشكل واضح على إلزامية الخاضعين للضريبة بتقديم الوثائق المذكورة بشكل إلكتروني.

ومن أجل تبسيط كيفية إدلاء الخاضعين للضريبة بالوثائق المحاسبية إلى مأموري الضرائب يقترح، إحداث تدبير بطريقة تدريجية يمكن من تقديم الوثائق المذكورة بشكل إلكتروني وذلك وفق كيفيات محددة بنص تنظيمي.

وفي حالة عدم احترام الإلتزام السالف الذكر يقترح، تطبيق غرامة تساوي خمسون ألف (50.000) درهم برسم كل سنة محاسبية وذلك بعد اللجوء إلى مسطرة مبسطة.

8.5.6 إحداث إلزامية الإحتفاظ بالوثائق على حامل معلوماتي

تنص حاليا أحكام المادة 211 من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بإلزامية الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية على ضرورة الاحتفاظ بالوثائق المذكورة على حامل ورقي فقط.

لتبسيط عملية المراقبة الجبائية وتمكين تنفيذ الالتزام المقترح الخاص بالإدلاء بالوثائق المحاسبية على حامل معلوماتي، يقترح تتميم المقتضيات الحالية للمادة 211 السالفة الذكر بالتنصيص على إلزامية الاحتفاظ بالوثائق على حامل معلوماتي بالنسبة للخاضعين للضريبة.

9.5.6 توضيح تاريخ بداية عملية الفحص الضريبي

تنص حاليا المقتضيات المتعلقة بعملية فحص المحاسبة على وجوب تبليغ إشعار بذلك إلى الخاضع للضريبة قبل التاريخ المحدد للشروع في عملية الفحص بخمسة عشر (15) يوما على الأقل.

تفاديا لاختلافات التأويل الملاحظة، لا سيما في حالة شروع مأمور الإدارة الضريبية بالفحص بعد اليوم الخامس عشر الموالي لتاريخ تبليغ الإشعار بالفحص، يقترح التنصيص على أنه يمكن الشروع في عملية الفحص خلال أجل لا يتجاوز خمسة (5) أيام عمل ابتداء من التاريخ المحدد لبداية عملية المراقبة.

10.5.6 تبسيط مسطرة تحويل المقر الاجتماعي

من أجل تبسيط الالتزامات المتعلقة بالتصريح بتحويل المقر الاجتماعي أو الموطن الضريبي، يقترح تعديل أحكام المادة 149 من المدونة العامة للضرائب بالتنصيص على إيداع التصريح السالف الذكر لدى مفتش الضرائب التابع له مقرها الاجتماعي أو موطنها الضريبي الجديد أو مؤسستها الرئيسية.

11.5.6 شروط منح الامتيازات الجبائية

للاستفادة من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب، يتعين حاليا على المنشآت أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالإقرارات و أداء الضرائب و الواجبات و الرسوم المنصوص عليها في هذه المدونة وذلك طبقا لأحكام المادة 164 – I من المدونة المذكورة، كما تعتبر الإشارة إلى التعريف الموحد للمقاولة على الفواتير أو الوثائق التي تقوم مكانها و التي يدلي بها الخاضعون للضريبة إلى زبنائهم و كذا على جميع تصريحاتهم الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب، التزاما يتوجب على الخاضعين للضريبة احترامه.

وعليه، يقترح تعديل أحكام المادة السالفة الذكر بإدراج إلزامية الإشارة إلى التعريف الموحد للمقاولة على اعتباره شرطا واجبا للاستفادة من الإمتيازات المنصوص عليها في المدونة.

12.5.6 إحداث جزاء بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين لا يشيرون للتعريف الموحد للمقاولة في الوثائق المسلمة إلى زبنائهم

من أجل إلزام الخاضعين للضريبة على الإشارة إلى التعريف الموحد للمقاولة على الوثائق التي يسلمونها إلى زبنائهم أو إلى الأغيار، يقترح إحداث جزاء ضد المخالفين محدد في مئة درهم عن كل إغفال أو بيان غير مطابق.

13.5.6 توضيح و ملاءمة الأحكام المتعلقة بالتحصيل المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب

في إطار توضيح و ملاءمة الأحكام المتعلقة بالتحصيل المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب، يقترح التنصيص على أن تحصيل الضرائب المكلف باستخلاصها قابض إدارة الضرائب تتم وفق الشروط و الكيفيات المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب ووفق القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية.

14.5.6 إحداث تدبير هادف لتفعيل الالتزامات المترتبة عن الاتفاقيات الجبائية الدولية

في إطار تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين المغرب و البلدان الأخرى في ما يخص التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية و من أجل الوفاء بالتزامات الدولة المغربية المترتبة عنها، يقترح تأسيس سند قانوني لتجميع و تحويل المعلومات المطلوبة اللازمة لتطبيق الاتفاقيات المذكورة.

15.5.6 إحداث إلزامية استعمال برامج معلوماتية للفوترة

يقترح التنصيص في المدونة العامة للضريبة على وجوب توفر الخاضعين للضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية و النتيجة الصافية المبسطة وكذا الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة، على برامج معلوماتية للفوترة، وفق معايير تقنية تحددها الإدارة طبقا لإجراءات محددة بنص تنظيمي.

ونظرا للشروط التقنية التي يتطلبها هذا الالتزام الجبائي و كذا التكلفة والوقت الذي تستلزمه مطابقة المنشآت لهذا الالتزام يقترح إحداث هذا الالتزام لكل قطاع على حدة .

16.5.6 إنجاز بعض الخدمات المقدمة من لدن الإدارة الضريبية بالطريقة الإلكترونية

في إطار تبسيط وتطوير النظام الجبائي، يقترح استعمال الطريقة الإلكترونية فيما يخص الطلبات والشواهد والخدمات الأخرى المقدمة من لدن الإدارة الضريبية أو المطلوبة من طرف الخاضعين للضريبة برسم الضرائب والرسوم، وذلك وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

7. تدابير مختلفة

1.7 إحداث المساهمة الابرائية برسم الدخول و الارباح الناتجة عن الممتلكات والأموال التي يملكها الأشخاص الذاتيون المقيمون ذوي الجنسيات الأجنبية

انخرط المغرب في مسلسل يهدف التصدي لجميع أشكال عدم المطابقة الجبائية التي تمس بمصالح الخزينة وذلك مع الحرص على احترام التزاماته على المستوى الدولي.

وقد أفرزت التجربة الأولى، المتعلقة بالمساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والأموال التي يملكها بالخارج الأشخاص ذوي الجنسية المغربية والمقيمين في المغرب، عن حصيلة إيجابية أدت إلى اقتراح توسيع نطاقها لتشمل الأجانب المقيمين بالمغرب.

وعليه، يقترح إحداث مساهمة إبرائية تتعلق بالأجانب المقيمين بالمغرب والذين يوجدون في وضعية جبائية غير سليمة برسم إلتزاماتهم المتعلقة بالدخول والارباح الناتجة عن السيولة والممتلكات المنشأة بالخارج.

7. 2 إلغاء الذعائر و الغرامات و الزيادات و صوائر التحصيل

من أجل تشجيع الملزمين على أداء ديونهم الضريبية و تمكين الإدارة من تصفية الباقي استخلاصه و تخفيض كلفة تدبير مسطرة التحصيل الجبري، يقترح إدراج تدبير يمكن من الإلغاء الكلي أو الجزئي للغرامات والزيادات وصوائر التحصيل كما يلي:

- الإلغاء الكلي للذعائر والزيادات وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والواجبات والرسوم الواجب تحصيلها بالموازاة مع المبلغ الأصلي قبل فاتح يناير 2016 والتي لم يتم استخلاصها إلى غاية 31 ديسمبر 2017، شريطة أن يقوم الخاضعون للضريبة المعنيون تلقائيا بتسديد على الأقل 50% من المبلغ الأصلي قبل فاتح يناير 2019 و الباقي قبل فاتح يناير 2020.
- تخفيض قدره 50% من الذعائر والغرامات و الزيادات وصوائر التحصيل عندما يكون الملزمون مدينون فقط بهذه الذعائر والغرامات والزيادات و صوائر التحصيل غير المستخلصة إلى غاية 31 ديسمبر 2017، شريطة أن يؤدوا 50% المتبقية قبل فاتح يناير 2019.

II. مقتضيات مختلفة

أ. تحصيل الديون العمومية

يهدف هذا الاجراء الى تعميم المسطرة المتعلقة بالإعفاء أو التخفيض من الزيادة عن التأخير وصوائر التحصيل لتشمل كذلك أوامر المداخيل المتعلقة بديون الدولة والجماعات الترابية وهيئاتها والمؤسسات العمومية والتي تهم مبالغ مرجعة من المرتبات والأجور المؤداة دون أمر سابق بصرفها.

ب. تحسين آلية تحفيز التشغيل

من أجل العمل على تحسين آلية تحفيز التشغيل ، المحدثة بقانون المالية للسنة المالية 2015 ، وقصد ملاءمتها مع المقتضيات الجديدة للمدونة العامة للضرائب ذات الصلة ، يقترح إدراج التغييرات التالية :

- تحمل الدولة لواجبات الإشتراك المستحقة على المشغل لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا لرسم التكوين المهني في حدود أجر شهري إجمالي لا يتجاوز 10.000 درهم لفائدة 10 أجراء على الأكثر ؛
- تشغيل طالب العمل داخل مدة 24 شهرا تبتدئ من تاريخ استغلال المقاولة ؛
- تحديد فترة الاستفادة من الآلية الجديدة ما بين فاتح يناير 2018 إلى 31 دجنبر 2022.

ج. الموارد المرصدة للجهات

تطبيقا لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، يقترح رفع حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات الى نسبة 4 % عوض 3% حاليا ، علما أن مجموع الموارد التي سترصد للجهات ستصل الى 10 ملايير درهم في أفق سنة 2021 .

د. إلغاء اعتمادات الاستثمار المرحلة التي لم تكن محل أمر بالأداء

تشمل اعتمادات الاستثمار المرحلة من سنة إلى أخرى وكذا أرصدة الالتزام المتعلقة بها ، مبالغ مرتبطة بعمليات تتعلق بنفقات قديمة لم تتمكن المصالح المختصة من تصفيتها لأسباب إدارية أو مسطرية.

ولتسوية هذه الوضعية ، يقترح إدراج مقتضى في مشروع قانون المالية لسنة 2018 يهدف إلى إلغاء ، بقوة القانون، اعتمادات الاستثمار المرحلة من السنوات المالية 2015 وما قبل إلى سنوات 2016 وما يليها والمتعلقة بعمليات النفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء ما بين فاتح يناير 2016 و31 ديسمبر 2017.

ويتم تمديد هذا الإلغاء إلى عمليات والتزامات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

هـ. إحداث مناصب مالية

يقترح إحداث 19.265 منصبا ماليا ، برسم السنة المالية 2018 ، موزعة على القطاعات الوزارية والمؤسسات وفق الجدول المتضمن بمشروع قانون المالية.

و. استعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة

يقترح الترخيص للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمديرية العامة للوقاية المدنية باستعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين كانوا يشغلونها على التقاعد ، علما أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تستفيد من هذا الترخيص منذ أن كانت تابعة لوزارة العدل .

ويقترح كذلك الترخيص للمندوبية العامة المذكورة بإعادة استعمال المناصب المالية التي تصبح شاغرة خلال السنة.

ز. التأهيل والمصادقة

1. التأهيل

1.1 في مجال فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية

يهدف التأهيل المقترح في إطار أحكام مشروع قانون المالية الحالي إلى الترخيص للحكومة بفتح اعتمادات إضافية بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2018، لتلبية الحاجيات المستعجلة أو غير المتوقعة أثناء إعداد الميزانية.

وتعرض هذه المراسيم، على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

2.1 في مجال إحداث حسابات خصوصية للخزينة خلال السنة المالية

يهدف مقترح التأهيل إلى الترخيص للحكومة قصد إحداث حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2018 ، وذلك في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة، على أن يتم عرض هذه المراسيم على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

3.1 في مجال إحداث مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية

يهدف هذا الاجراء الترخيص للحكومة بأن تحدث، بمقتضى مراسيم، مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة ، خلال السنة المالية 2018 .على ان يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار اليه اعلاه ،وتعرض هذه المراسيم على البرلمان قصد المصادقة عليها في اقرب قانون للمالية.

ح. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

- **حذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "تنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية"**

على إثر الانتهاء من إنجاز العمليات التي أحدث من أجلها، يقترح حذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "تنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية".

ط. الحسابات الخصوصية للخزينة

- **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق التكافل العائلي "**

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، سوف يتم توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل العائلي ليشمل الزوجة المعوزة وأولادها المستحقين للنفقة وكذا مستحقي النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم.

- **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق تضامن مؤسسات التأمين"**

يهدف هذا الإجراء الى تمكين هذا الصندوق من تمويل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية المحدث، كشخص اعتباري خاضع للقانون العام، بموجب القانون رقم 14-110 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 99-17 المتعلق بمدونة التأمينات.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاجراء يندرج في إطار تفعيل برنامج الدعم للبنك الدولي ، المتعلق بالتدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية ومكافحتها .

- **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بالطرق "**

على إثر دمج الرسم المفروض على محور المحرك ضمن الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات المنصوص عليها بالمدونة العامة للضرائب، يقترح تحيين الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بالطرق" من أجل تمكينه من الاستمرار في حصوله على الحصة المرصدة له من حصيلة هذا الرسم .

◄ **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الوطني للعمل الثقافي"**

يقترح تغيير الصندوق الوطني للعمل الثقافي لتمكينه من تحمل النفقات المرتبطة بالأبحاث والدراسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي خصوصا التراث الشفهي الحساني والأمازيغي من أجل حمايته وذلك تطبيقا لاتفاقية اليونيسكو للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي الموقعة بباريس في 17 أكتوبر 2003 .

يقترح أيضا تمكين هذا الحساب من استخلاص موارد أخرى وخاصة تلك المرتبطة بأوامر المداخيل المنجزة على إثر عدم احترام المستفيدين من برنامج دعم الفنون والثقافة من التزامتهم التعاقدية مع الوزارة المكلفة بالثقافة.

الملاحق

لائحـة الملاحق

ملحق رقم1 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2017.

ملحق رقم 2 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2017.

ملحق رقم 3 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2017.

ملحق رقم 1:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2017

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018
مقارنة مع قانون المالية لسنة 2017 (1/2)

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير						الاستثمار (اعتمادات الأداء)		المجموع الإجمالي		
	الموظفون و الأعوان		المعدات و النفقات المختلفة		المجموع						
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	التغيرات %
جلالة الملك	26 292 000	26 292 000	517 164 000	517 164 000	543 456 000	543 456 000	-	-	543 456 000	543 456 000	0,00
البلاط الملكي	445 100 000	487 613 000	1 504 183 000	1 504 183 000	1 949 283 000	1 991 796 000	131 608 000	131 608 000	2 080 891 000	2 123 404 000	2,04
مجلس النواب	555 908 000	363 381 000	69 200 000	69 200 000	625 108 000	432 581 000	24 700 000	20 000 000	649 808 000	452 581 000	-30,35
مجلس المستشارين	316 058 000	226 293 000	45 000 000	45 000 000	361 058 000	271 293 000	12 850 000	12 850 000	373 908 000	284 143 000	-24,01
رئيس الحكومة	96 005 000	98 534 000	557 224 000	575 224 000	653 229 000	673 758 000	456 375 000	461 675 000	1 109 604 000	1 135 433 000	2,33
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	11 596 000	11 901 000	14 475 000	15 475 000	26 071 000	27 376 000	9 600 000	10 200 000	35 671 000	37 576 000	5,34
المحاكم المالية	238 198 000	241 000 000	47 000 000	50 000 000	285 198 000	291 000 000	35 200 000	40 000 000	320 398 000	331 000 000	3,31
وزارة العدل	3 508 933 000	3 687 000 000	391 994 000	389 994 000	3 900 927 000	4 076 994 000	299 250 000	299 250 000	4 200 177 000	4 376 244 000	4,19
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	2 107 185 000	2 156 015 000	974 000 000	1 608 000 000	3 081 185 000	3 764 015 000	477 000 000	628 000 000	3 558 185 000	4 392 015 000	23,43
وزارة الداخلية	17 464 980 000	18 564 408 000	3 559 480 000	3 569 480 000	21 024 460 000	22 133 888 000	2 831 030 000	2 835 030 000	23 855 490 000	24 968 918 000	4,67
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	42 234 042 000	42 241 372 000	7 318 316 000	11 191 418 000	49 552 358 000	53 432 790 000	4 855 286 000	5 853 680 000	54 407 644 000	59 286 470 000	8,97
وزارة الصحة	7 644 752 000	7 940 120 000	4 250 000 000	4 300 000 000	11 894 752 000	12 240 120 000	2 400 000 000	2 550 000 000	14 294 752 000	14 790 120 000	3,47
وزارة الاقتصاد والمالية	2 168 395 000	2 271 926 000	370 749 000	373 640 000	2 539 144 000	2 645 566 000	187 153 000	184 153 000	2 726 297 000	2 829 719 000	3,79
وزارة الاقتصاد والمالية -تحملات مشتركة-	-	-	-	-	36 790 000 000	36 623 620 000	20 176 000 000	19 443 000 000	56 966 000 000	56 066 620 000	-1,58
وزارة الاقتصاد والمالية-التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	-	-	-	-	5 260 000 000	7 200 000 000	-	-	5 260 000 000	7 200 000 000	36,88
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	304 933 000	309 319 000	264 386 000	344 739 000	569 319 000	654 058 000	747 817 000	765 567 000	1 317 136 000	1 419 625 000	7,78
الأمانة العامة للحكومة	63 474 000	66 768 000	13 420 000	13 420 000	76 894 000	80 188 000	3 040 000	3 040 000	79 934 000	83 228 000	4,12
وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	1 074 041 000	1 073 000 000	507 714 000	630 001 000	1 581 755 000	1 703 001 000	9 469 221 000	10 373 221 000	11 050 976 000	12 076 222 000	9,28
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	1 212 481 000	1 273 600 000	2 485 338 000	2 531 963 000	3 697 819 000	3 805 563 000	8 813 400 000	11 270 095 000	12 511 219 000	15 075 658 000	20,50
وزارة الشباب و الرياضة	452 324 000	464 237 000	230 000 000	330 000 000	682 324 000	794 237 000	1 925 000 000	2 325 000 000	2 607 324 000	3 119 237 000	19,63
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	541 595 000	590 000 000	2 408 681 000	2 624 621 000	2 950 276 000	3 214 621 000	998 554 000	1 048 554 000	3 948 830 000	4 263 175 000	7,96

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018
مقارنة مع قانون المالية لسنة 2017 (2/2)

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير						الاستثمار (اعتمادات الأداء)		المجموع الإجمالي		
	الموظفون و الأعوان		المعدات و النفقات المختلفة		المجموع						
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	التغيرات %
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	28 807 000	31 442 000	24 158 000	26 660 000	52 965 000	58 102 000	7 140 000	5 370 000	60 105 000	63 472 000	5,60
وزارة الطاقة والمعادن و التنمية المستدامة	194 370 000	199 224 000	281 079 000	343 779 000	475 449 000	543 003 000	1 060 986 000	1 050 386 000	1 536 435 000	1 593 389 000	3,71
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	196 395 000	225 000 000	300 561 000	319 561 000	496 956 000	544 561 000	2 217 725 000	2 204 125 000	2 714 681 000	2 748 686 000	1,25
وزارة الثقافة والاتصال	289 023 000	296 635 000	1 392 870 000	1 397 364 000	1 681 893 000	1 693 999 000	728 212 000	729 302 000	2 410 105 000	2 423 301 000	0,55
وزارة الشغل و الإدماج المهني	180 293 000	181 500 000	283 680 000	303 680 000	463 973 000	485 180 000	60 420 000	63 520 000	524 393 000	548 700 000	4,64
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	23 000 000	27 711 000	9 000 000	19 000 000	32 000 000	46 711 000	6 000 000	7 000 000	38 000 000	53 711 000	41,34
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	52 705 000	54 100 000	35 503 000	40 503 000	88 208 000	94 603 000	25 030 000	30 030 000	113 238 000	124 633 000	10,06
إدارة الدفاع الوطني	23 570 182 000	23 925 186 000	5 801 510 000	5 871 510 000	29 371 692 000	29 796 696 000	4 473 490 000	4 473 490 000	33 845 182 000	34 270 186 000	1,26
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	52 363 000	54 597 000	70 737 000	70 737 000	123 100 000	125 334 000	19 022 000	7 525 000	142 122 000	132 859 000	-6,52
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	-	-	-	-	3 300 000 000	1 700 000 000	-	-	3 300 000 000	1 700 000 000	-48,48
المندوبية السامية للتخطيط	272 000 000	282 700 000	130 896 000	157 592 000	402 896 000	440 292 000	29 885 000	29 885 000	432 781 000	470 177 000	8,64
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	293 210 000	302 072 000	686 826 000	741 190 000	980 036 000	1 043 262 000	837 652 000	868 952 000	1 817 688 000	1 912 214 000	5,20
وزارة الأسرة والتضامن والمساواة و التنمية الاجتماعية	54 169 000	55 600 000	503 100 000	568 100 000	557 269 000	623 700 000	80 500 000	225 500 000	637 769 000	849 200 000	33,15
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	960 497 000	1 015 000 000	594 936 000	794 936 000	1 555 433 000	1 809 936 000	160 700 000	160 700 000	1 716 133 000	1 970 636 000	14,83
المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	67 299 000	69 071 000	41 000 000	41 000 000	108 299 000	110 071 000	12 000 000	12 000 000	120 299 000	122 071 000	1,47
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	-	41 000 000	-	157 630 000	-	198 630 000	-	107 200 000	-	305 830 000	-
المجموع الإجمالي	**106 700 605 000**	**108 853 617 000**	**35 684 180 000**	**41 536 764 000**	**187 734 785 000**	**195 914 001 000**	**63 571 846 000**	**68 229 908 000**	**251 306 631 000**	**264 143 909 000**	**5,11**

ملحق رقم 2:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة

مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018

مقارنة مع قانون المالية لسنة 2017

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2017

- بالدرهم-

آمر بالصرف	نفقات الاستغلال		نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء)		المجموع		
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	التغيرات %
رئيس الحكومة	18 000 000	18 000 000	-	-	18 000 000	18 000 000	0.00
وزارة العدل	900 000	900 000	-	-	900 000	900 000	0.00
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	20 000 000	20 000 000	-	-	20 000 000	20 000 000	0.00
وزارة الداخلية	246 000 000	133 665 000	-	-	246 000 000	133 665 000	-45,66
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	5 000 000	5 000 000	-	-	5 000 000	5 000 000	0.00
وزارة الصحة	919 500 000	880 000 000	44 000 000	84 000 000	963 500 000	964 000 000	0,05
وزارة الاقتصاد والمالية	85 000 000	90 000 000	6 500 000	6 500 000	91 500 000	96 500 000	5,46
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	59 205 000	51 707 000	43 280 000	51 280 000	102 485 000	102 987 000	0,49
الأمانة العامة للحكومة	20 000 000	20 000 000	-	-	20 000 000	20 000 000	0.00
وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	210 500 000	212 500 000	586 300 000	587 300 000	796 800 000	799 800 000	0,38
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	77 777 000	74 118 000	24 000 000	28 040 000	101 777 000	102 158 000	0,37
وزارة الشباب و الرياضة	45 800 000	45 800 000	-	-	45 800 000	45 800 000	0.00
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20 000 000	20 000 000	-	-	20 000 000	20 000 000	0.00
وزارة الطاقة والمعادن و التنمية المستدامة	7 486 000	6 076 000	3 070 000	3 070 000	10 556 000	9 146 000	-13,36
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	4 000 000	4 000 000	-	-	4 000 000	4 000 000	0.00
وزارة الثقافة والاتصال	16 800 000	13 440 000	9 110 000	9 110 000	25 910 000	22 550 000	-12,97
وزارة الشغل و الإدماج المهني	200 000	300 000	-	100 000	200 000	400 000	100,00
إدارة الدفاع الوطني	373 155 000	373 155 000	3 000 000	3 000 000	376 155 000	376 155 000	0.00
المندوبية السامية للتخطيط	27 051 000	20 681 000	17 700 000	11 700 000	44 751 000	32 381 000	-27,64
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	36 300 000	37 000 000	8 300 000	13 000 000	44 600 000	50 000 000	12,11
وزارة الأسرة والتضامن والمساواة و التنمية الاجتماعية	-	-	-	-	-	-	-
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5 500 000	5 500 000	-	-	5 500 000	5 500 000	0.00
المجموع الإجمالي	**2 198 174 000**	**2 031 842 000**	**745 260 000**	**797 100 000**	**2 943 434 000**	**2 828 942 000**	**-3,89**

ملحق رقم 3 :

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور

خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية

لسنة 2018 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2017

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات

لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2018 (1/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

-بالدرهم -

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2017	نفقات 2018	التغيرات %
حسابات متعددة الآمرين بالصرف	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90 000 000	90 000 000	0,00
	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الإحتياطية	5 000 000	5 000 000	0,00
	صندوق محاربة آثار الجفاف	-	-	-
	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	405 000 000	390 000 000	-3,70
	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	114 000 000	114 000 000	0,00
	صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات	1 727 800 000	1 700 000 000	-1,61
رئيس الحكومة	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	220 000 000	-	-100,00
	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	3 095 996 000	3 095 996 000	0,00
	صندوق التأهيل الإجتماعي	-	-	-
وزارة العدل	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	400 000 000	400 000 000	0,00
	صندوق التكافل العائلي	160 000 000	160 000 000	0,00
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	30 000 000	30 000 000	0,00
وزارة الداخلية	الصندوق الخاص لانقاذ مدينة فاس	-	-	-
	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	26 819 100 000	28 321 904 000	5,60
	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200 000 000	200 000 000	0,00
	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	5 764 000 000	6 972 028 000	20,96
	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1 200 000 000	1 200 000 000	0,00
	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30 000 000	30 000 000	0,00
	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	463 927 000	463 927 000	0,00
	صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	714 000 000	714 000 000	0,00
	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	200 000 000	200 000 000	0,00
	صندوق التضامن بين الجهات	-	-	-
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	22 500 000	22 500 000	0,00
وزارة الصحة	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1 000 000 000	1 000 000 000	0,00
وزارة الاقتصاد والمالية	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 440 000 000	1 040 000 000	-27,78
	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	70 000 000	100 000 000	42,86
	مرصدات المصالح المالية	350 000 000	350 000 000	0,00
	صندوق الاصلاح الزراعي	5 000 000	5 000 000	0,00
	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	-	-	-
	الصندوق الخاص بالزكاة	-	-	-
	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	600 000 000	600 000 000	0,00
	صندوق مساندة بعض الراغبين في انجاز مشاريع	-	-	-
	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	600 000 000	600 000 000	0,00

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2018 (2/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

-بالدرهم -

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2017	نفقات 2018	التغيرات %
وزارة الاقتصاد والمالية	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	-	-	-
	صندوق دعم التماسك الاجتماعي	3 000 000 000	3 000 000 000	0,00
	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	-	-	-
	صندوق محاربة الغش الجمركي	700 000 000	700 000 000	0,00
	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360 000 000	360 000 000	0,00
وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	الصندوق الخاص بالطرق	2 700 000 000	2 700 000 000	0,00
	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والموانئي	16 000 000	16 000 000	0,00
	الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب	-	-	-
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	صندوق التنمية الفلاحية	500 000 000	3 000 000 000	500,00
	صندوق تنمية الصيد البحري	100 000 000	100 000 000	0,00
	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	1 324 000 000	3 500 000 000	164,35
	الصندوق الوطني الغابوي	500 000 000	600 000 000	20,00
	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	16 000 000	25 000 000	56,25
وزارة الشباب و الرياضة	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800 000 000	800 000 000	0,00
وزارة الطاقة والمعادن و التنمية المستدامة	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	200 000 000	200 000 000	0,00
	صندوق التنمية الطاقية	-	-	-
وزارة الثقافة والاتصال	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	20 000 000	20 000 000	0,00
	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	370 000 000	370 000 000	0,00
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	صندوق تحديث الإدارة العمومية	10 000 000	15 000 000	50,00
إدارة الدفاع الوطني	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200 000 000	200 000 000	0,00
	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	50 000 000	50 000 000	0,00
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	صندوق التضامن للسكنى والإندماج الحضري	2 000 000 000	2 000 000 000	0,00
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	120 000 000	120 000 000	0,00
مجموع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		**58 712 323 000**	**65 580 355 000**	**11,70**

حسابات النفقات من المخصصات

-بالدرهم -

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2017	نفقات 2018	التغيرات %
رئيس الحكومة	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	-	-	-
إدارة الدفاع الوطني	اشتراء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية	10 800 000 000	10 800 000 000	0,00
	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	-	-	-
المندوبية السامية للتخطيط	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	500 000	500 000	0,00
مجموع حسابات النفقات من المخصصات		**10 800 500 000**	**10 800 500 000**	**0,00**

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم مجموعة
من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma